

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر - باتنة -

كلية : العلوم الاجتماعية و العلوم الإسلامية

قسم : علم الاجتماع و الديمغرافيا

المذكرة السكّانية في الريف الجزائري : عوامل و توجهات

- دراسة ميدانية بريف أولاد عز الدين - بلدية المحمل - ولاية خنشلة -

مذكرة مكملّة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الريفي

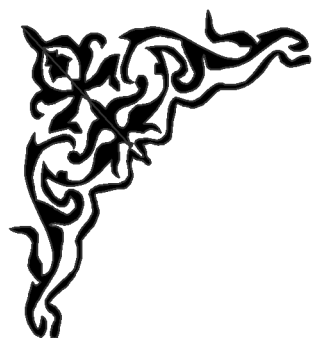
إشراف الدكتور/

حسين لوشن

إعداد الطالبة

إيمان فتحون

السنة الجامعية: 2009 - 2010



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





دعاء



" يا رب لا تجعلني أصاب بالغرور

إذا نجحت و لا باليأس

إذا أخفقت و ذكرني أن الإخفاق

هو التجربة التي

تؤدي إلى النجاح "

" يا رب إذا أعطيتني نجاحا فلا

تأخذ تواضعي و إذا أعطيتني

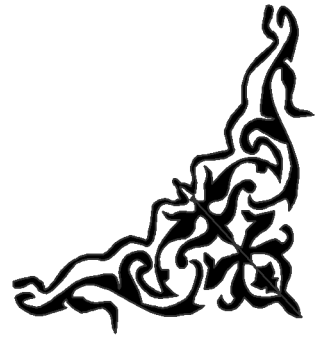
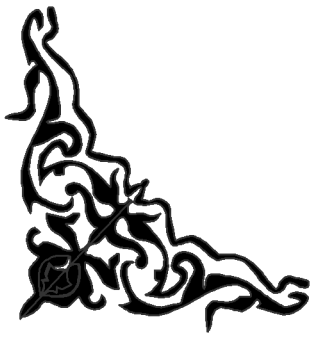
تواضعا فلا تأخذ إعزازي

بكرامتي "

" ربي اغفر لي و لوالديا و

للمؤمنين يوم الحساب

و قنا عذاب النار "





شكر و تقدير

الحمد لله الذي ألهمني القوة والعزيمة

أتقدم بالشكر الجزيل إلى المشرف:

"الدكتور : حسين لوثن" الذي أشرف على هذا العمل المتواضع

والذي لم يبخل علي سواء بتوجيهاته أو دعمه

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى من ساعدني من قريب أو بعيد

في إنجاز هذه العمل وأتقدم بجزيل الشكر لجميع أساتذة قسم علم

الاجتماع

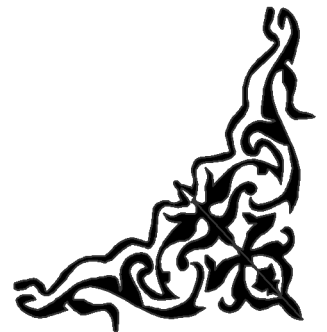
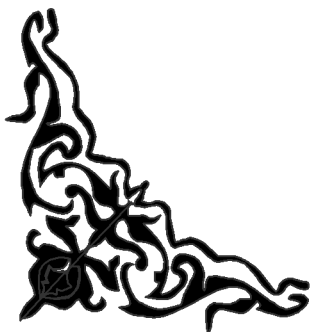
و رئيس قسم علم الاجتماع

و عميد كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإسلامية

كما أتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى عالم التميز و الإبداع

مكتبة عالم المعرفة

إيمان



إهداء

إلى التي رعتني وسقتني من نبع الحنان الذي ينبض
إلى من سهرت وناضلت لأجلي لأصل لما وصلت إليه
إليك يا منبع الحنان "أمي الحنونة" يا أغلى موجوداتي التي لن أوفيها
حقها مهما وصفت ومهما قلت و----- قوله تعالى: {وقل ربي
ارحمهما كما ربياني صغيرا} حفظك الله ورعاك وأطال عمرك في
طاعته

إلى من حلم بأن يراني امرأة والذي أجهد نفسه بالنفس والنفيس لأجل

راحتي وسعادتي "أبي العزيز"

إلى أخي وأخواتي كبيرهم وصغيرهم
إلى من فتحوا لي أبواب قلوبهم وأعطوني حبهم فلكم مني كل الاحترام
والتقدير

إلى كل الأهل والأقارب وكل الزملاء والأصدقاء

إلى كل من أحبه قلبي ونسيه قلمي
أهدي ثمرة جهدي وعملي المتواضع

إيمان

فهرس الموضوعات

الصفحة	المحتويات
	فهرس الموضوعات
	فهرس الجداول
أ - ب	مقدمة الدراسة-----
16-01	الإطار المنهجي للدراسة
02	أولاً: ضبط موضوع الدراسة-----
03	ثانياً: أهمية موضوع الدراسة-----
04	ثالثاً: أسباب اختيار موضوع الدراسة-----
05	رابعاً: مفاهيم الدراسة-----
10	خامساً: أهداف الدراسة-----
11	سادساً: تساؤلات الدراسة-----
12	سابعاً: الدراسات المشابهة-----
	الإطار النظري
40-18	الفصل الأول: النظريات المفسرة للحركة السكانية
19	تمهيد-----
20	أولاً: النظرية الطبيعية-----
24	ثانياً: النظرية التطورية-----
26	ثالثاً: النظرية الماركسية-----
29	رابعاً: النظرية الثنائية-----
36	خامساً: نظرية النموذج المتصل-----
40	خلاصة-----

59-41 الفصل الثاني: واقع الحركة السكانية في الجزائر

- 42 -----تمهيد
- 43 -----أولاً: نبذة تاريخية عن حركة السكان في الجزائر
- 45 -----ثانياً: حركة سكان الجزائر في الفترة الاستعمارية
- 48 -----ثالثاً: حركة سكان الجزائر بعد الاستقلال
- 51 -----رابعاً: حركة السكان في ظل السياسات التي انتهجتها الجزائر
- 54 -----خامساً: بعض المشكلات الناجمة عن حركة السكان في الجزائر
- 59 -----خلاصة

81-60 الفصل الثالث: عوامل وتوجهات الحركة السكانية

- 61 -----تمهيد
- 62 -----أولاً: العوامل الطبيعية التي تتحكم في الحركة السكانية
- 66 -----ثانياً: العوامل الاقتصادية والثقافية للحركة السكانية
- 68 -----ثالثاً: العوامل الاجتماعية للحركة السكانية
- 72 -----رابعاً: اتجاه الحركة السكانية ريف مدينة
- 77 -----خامساً: اتجاه الحركة السكانية منطقة منطقة
- 81 -----خلاصة

الجانب الميداني

91-83 الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة

84	تمهيد-----
85	أولاً: منهج الدراسة-----
86	ثانياً: مجالات الدراسة-----
88	ثالثاً: أدوات جمع البيانات-----
90	رابعاً: الوثائق و السجلات-----
91	خلاصة-----

147-92 الفصل الخامس: تحليل البيانات الميدانية للدراسة

93	تمهيد-----
94	أولاً: تحليل وتفسير البيانات-----
140	ثانياً: النتائج التي خلصت إليها الدراسة-----
147	خلاصة-----
148	خلاصة عامة للدراسة-----
152-149	قائمة المراجع-----
160-153	ملاحق-----

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الجنس بالنسبة لأفراد العينة	94
02	سن أفراد العينة	95
03	الصفة العائلية بالنسبة لأفراد العينة	96
04	المستوى التعليمي بالنسبة لأفراد العينة	97
05	سن عدد أفراد العائلة بالنسبة لأفراد العينة	98
06	الوضعية المهنية بالنسبة لأفراد العينة	99
07	النشاط الممارس لأفراد العينة	100
08	فترة تواجد العائلة بالنسبة لأفراد العينة	101
09	الامتداد الأصلي للعائلة بالنسبة لأفراد العينة	102
10	موقع ومكانة العائلة بالنسبة لأفراد العينة	103
11	مدى امتلاك أفراد العينة للأرض واستئجارها	104
12	طبيعة المياه الجوفية في الريف بالنسبة لأفراد العينة	105
13	المناخ الذي يتميز به الريف بالنسبة لأفراد العينة	106
14	نسبة الأمطار الريفية بالنسبة لأفراد العينة	107
15	موقع القرية بالنسبة للطريق الذي يسكن فيه الأفراد	108
16	تكيف أفراد العينة مع الطبيعة الريفية	109
17	طبيعة الثروات الطبيعية الموجودة في الريف	110
18	موقف أفراد العينة من ممارسة العمل الزراعي	111
19	موقف أصحاب العينة من ممارسة مهنة الرعي ونوع الحيوانات التي ترعاها	112
20	موقف أفراد العينة من عملية التشجير	113
21	مدى توفر وسائل المواصلات التي تربط بين الريف والمراكز الحضرية الأخرى بالنسبة لأفراد العينة	114

115	الطبيعة التجارية التي يتميز بها الريف	22
116	مدى تشجيع العمل بالوظائف العمومي	23
117	مدى تدخير الأموال بالنسبة لأفراد العينة	24
118	طريقة الحصول على السلع بالنسبة لأفراد العينة	25
119	مدى زيارة الأفراد لأقاربهم بصفة دائمة	26
120	مدى زيارة الأفراد لعائلة زوجاتهم	27
121	مدى العلاقة الموجودة بين جيران أصحاب العينة	28
122	طريقة التقاء الأفراد بأصدقائهم	29
123	مدى سماح أصحاب الريف لأبنائهم بتلقي التعليم	30
124	مدى مساعدة أصحاب العينة للأفراد الآخرين	31
125	الأمكان التي يتلقى فيها الأفراد لتبادل المشورات	32
126	مدى تفقد الأمور التي تخص حياة العائلة	33
127	مدى انتقال الأفراد من الريف إلى المدينة	34
128	نوع النشاط الذي يربط أصحاب العينة بالمدينة	35
129	المدة التي يقضيها أصحاب العينة في المدينة	36
130	حجم استفادة أصحاب العينة من المدينة	37
131	علاقة المدينة بأصحاب الريف	38
132	مدى هجرة أصحاب الريف إلى المدينة	39
133	مدى قرب الأماكن الحضرية من الريف	40
134	المناطق المقصودة في تنقلات أصحاب الريف	41
135	ظروف التنقل إلى المدينة بالنسبة لأصحاب العينة	42
136	الأسباب التي تؤدي بتنقل أصحاب الريف إلى المناطق الأخرى	43
137	الأشياء التي يحضرها أصحاب الريف إلى العائلة من المناطق الأخرى	44
138	يبين بماذا تتميز المناطق الأخرى عن المنطقة الأصلية للريف الذي تقطنه العائلة	45
139	يبين مدى استقرار أهل المنطقة أو الهجرة.	46

مقدمة الدراسة

تعد الحركة السكانية من الحركات الهامة في عصرنا الحاضر، وخاصة في الريف الجزائري إذ انعكس سلبا وإيجابا في إحداث حركة نوعية في التنمية الريفية ، ولقد ارتبط تطور هذه الحركة بالتقدم التكنولوجي والعلمي من جهة ، والانفجار الديمغرافي من جهة أخرى.

إن النظرة القديمة التي كان السكن فيها عبارة عن مأوى لم يعد لها اعتبار في هذا العصر، بسبب طموحات الإنسان وما وصل إليه من تطور علمي واقتصادي واجتماعي وقد رافق هذا التطور نزوحا ريفيا معتبرا باتجاه المدن على اعتبار هذه الأخيرة ، وهي مصدر الإشعاع الاقتصادي أو بعبارة أخرى هي مركز لأقطاب التنمية بشتى أنواعها ، وبالتالي فهي مصدر التمدن والرقى ومن هنا باتت المدن الكبرى في كل جهات أنظار المهاجرين من الريف و المدن الصغيرة ، هذا بالإضافة إلى نمو سكانها مما ساعدها على التطور العمراني اللامحدود واللامتوازي في غياب التخطيط الشامل ، وقد نتج عن هذه الخاصية مجالا مشحونا بالمشاكل متنوعة بالنسبة لهذه المدن وعلى رأسها الحركة السكانية.

لما كانت هذه الحركة بارزة على الساحة الحضرية ، فقد استقطبت اهتمام الباحثين في عدة مجالات خلال السنوات القليلة الماضية ، غير أن منهجية البحث فيها تنضج بعد ، وذلك بسبب التطرق إليها من وجهة نظر اختصاصات معينة ، أو كعنصر من مجموعة عناصر داخل كل اختصاص سواء كانت هذه العناصر ضمن الجغرافيا الحضرية أو التخطيط الاقتصادي أو غيرها ، أما بالنسبة لبلادنا فإن منهجية البحث هي الحركة السكانية التي مازالت في المهد بسبب محدودية الأبحاث والكتب التي كتبت في هذا الشأن، والمهم في هذا البحث هو التطرق إلى الحركة السكانية كظاهرة جغرافية سكانية محددة بالزمان والمكان.

نحاول من خلال دراستنا الكشف على مدى التصور النظري للبحث ، ومعرفة كيفية إحراز الحركات السكانية وعلاقتها بالريف الجزائري ، ومن أجل تحقيق العوامل والتوجهات قمنا بتجزئة البحث إلى جانبين ، حيث أن الجانب الأول يحتوي على الجانب

النظري ، وتطرقنا فيه إلى طرح الإشكالية وضبط موضوع الدراسة ، تحديد الأهمية، أسباب الاختيار، تحديد مفاهيم الدراسة، أهم الأهداف والتساؤلات المتعلقة بالدراسة ، وأخيرا الدراسات المشابهة .

في حين شمل الفصل الأول على النظريات المفسرة للحركة السكانية بدءا بالنظرية الطبيعية ، النظرية التطورية ثم النظرية الماركسية والنظرية الثنائية ونظرية النموذج المتصل ، و الفصل الثاني الذي تطرقنا فيه إلى عدة عناصر وعنوانه واقع حركة السكان في الجزائر ، أولا نبذة تاريخية عن حركة السكان في الجزائر ، حركة سكان الجزائر في الفترة الاستعمارية و حركة سكان الجزائر بعد الاستقلال ثم حركة السكان في ظل السياسات التي انتهجتها الجزائر وأخيرا بعض المشكلات الناجمة عن حركة السكان في الجزائر. أما الفصل الثالث فهو بعنوان عوامل وتوجهات الحركة السكانية وتطرقنا فيه إلى العوامل الطبيعية التي تتحكم في الحركة السكانية ، العوامل الاقتصادية والثقافية للحركة السكانية والعوامل الاجتماعية للحركة السكانية ثم اتجاه الحركة السكانية ريف مدينة واتجاه الحركة السكانية منطقة منطقة.

أما الجانب الميداني فقد انقسم إلى فصلين متكاملين هما :

الفصل الرابع هو فصل الإجراءات المنهجية للدراسة وتناولنا فيه منهج الدراسة ومجالات الدراسة وأدوات جمع البيانات.

الفصل الخامس والذي خصص لتحليل البيانات الميدانية للدراسة من خلال تحليل وتفسير البيانات في جداول والتعليق عليها لنصل في آخر البحث إلى نتائج الدراسة والصعوبات التي واجهتنا ثم المراجع والملاحق.

إشكالية الدراسة

- أولا : ضبط موضوع الدراسة
- ثانيا : أهمية موضوع الدراسة
- ثالثا : أسباب اختيار موضوع الدراسة
- رابعا : مفاهيم الدراسة
- خامسا : أهداف الدراسة
- سادسا : تساؤلات الدراسة
- سابعاً : الدراسات المشابهة

أولاً: ضبط موضوع الدراسة

من المعروف أن عالم اليوم يمر بمرحلة تزايد سكاني لم يسبق أن مر بها في تاريخه من قبل، ولذا فإن مشكلة السكان منذ أن بدأ الحديث عنها في عهد" توماس مالتوس" في أواخر القرن 18 عشر لم تجد اهتماما كبيرا إقليميا وعالميا في أي عصر من العصور البشرية كما وجدته في الوقت الحاضر.

إذا أردنا أن نتتبع الأثر الذي تحدثه الحركة السكانية على بناء الأسرة الريفية النازحة، فنرى أنه لا بد من الإشارة إلى أن الدراسات الخاصة بالأسرة الجزائرية محدودة ونادرة، حيث أن علماء الاجتماع يرون أن الحياة الحضرية أو الحياة في المدينة تؤثر عن الحياة السائدة في المجتمع من كلتا الحالتين. الحياة البدوية (الريفية) والحياة الحضرية (المدينة) ، حيث أن وتيرة حركة السكان في الريف تؤثر على الأسرة من حيث النظر إلى المواليد والوفيات أي الزواج والإنجاب، ومن بين العوامل التي تتحكم في حركة السكان بالريف الجزائري العوامل الطبيعية التي تتمثل في المناخ والموقع والتضاريس الاقتصادية، وتشمل الدخل والثروة وأخيرا الاجتماعية وتتمثل في معدلات الزواج وغيرها، أما اتجاهات الحركة تتمثل في الهجرة من الريف إلى الريف و من الريف إلى المدينة ومن الريف إلى المنطقة.

وبما أن المشكلة السكانية مدعاة للكثير من الاهتمام العلمي في السنوات الأخيرة وشهدت تدفق كثير من الدراسات والبحوث في المؤتمرات المتخصصة بقصد تحليل تطور النمو السكاني ومكوناته ونتائجه المتعددة ، وقد نشطت بعض المعاهد العلمية ومراكز الأبحاث المحلية والعالمية في ذلك الميدان ومن خلال هذا الأخير نطرح التساؤل التالي :

- ما هي العوامل المتنوعة التي تتحكم في التحركات التي يقوم بها سكان الأرياف ببلادنا؟
و فيما تتعين توجهاتهم بالذات؟.

ثانيا: أهمية موضوع الدراسة

تسعى النظم الاجتماعية رغم اختلافها إلى قيام مجتمع في إطار العلاقات بين هذه الأنظمة والتحويلات الاجتماعية من خلال المجال الاجتماعي وغيره من المجالات التي تنتج الحركة السكانية وتعالج في إطار تخصص سوسيولوجي، وقد اهتم علم الاجتماع الريفي كتخصص في علم الاجتماع بهذا الجانب وبمحددات تنعكس على الحركة السكانية وبهذا استطاع أن يبرز العلاقات داخل هيكل المنظومة السكانية ودراسة البنيات الأساسية للحركة السكانية ولقد ارتبطت هذه الأخيرة بالريف الجزائري دون نسيان العوامل والتوجهات المتعلقة بهذه الدراسة.

نظرا لتزايد المشاكل المختلفة في البيئة الريفية المعروفة بالمجتمع المحافظ بسبب التطور الذي شهده الريف الجزائري بالتزايد السكاني وعلاقة الريف بالحركة السكانية والتأثير الحاصل بينهما من حيث العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، الدينية والثقافية وأيضا التوجهات المتعلقة بالعلاقة التي بين المدينة والريف.

وإذا كانت الحركة السكانية في الريف تحظى بأهمية كبيرة في المجتمعات الغربية من حيث الأبحاث والدراسات منذ مدة ، فإنها بدأت تكسب تلك الأهمية في المجتمعات النامية منها المجتمع الجزائري بسبب التحويلات والتغيرات التي حصلت في الريف الجزائري وتوجه الدولة إلى تنمية الريف الجزائري.

و من الأسباب التي شددت اهتمامنا لهذا الموضوع نذكر منها:

- 1- قلة الدراسات التي تناولت العلاقة بين الحركة السكانية والريف الجزائري.
- 2- يعتبر هذا الموضوع حساسا وهاما لأنه يتناول شريحة اجتماعية مهمة جدا، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو حتى السياسي والديمقراطي.

ثالثاً: أسباب اختيار موضوع الدراسة

تعد عملية اختيار الموضوع من أصعب المراحل وعملية معقدة ودقيقة وتتعدد عوامل ومقاييس هذا الاختيار، ولعل هذه المرحلة من البحث هي الوحيدة التي تعتمد على العوامل الذاتية لدى الباحث حيث أن اختياره للموضوع يخضع بشكل كبير إلى اهتماماته وميوله ورغبته واستعداده لدراسته، وكذلك إمكانياته ومدى استحواذ المشكلة المدروسة على اهتماماته إضافة إلى بعض الأسباب والدوافع العلمية والاجتماعية المهمة.

ومن هذه الزاوية جاء اختيارنا لموضوع الحركة السكانية في الريف الجزائري عوامل وتوجهات، وأيضاً هناك أسباب أخرى يمكن ذكرها:

1- إدراكنا المسبق أن الباحث المبتدأ يجب أن يوظف مجمل الأفكار التي حصلها خلال المسار الدراسي وخلال مذكرة شهادة اللسانس، وقناعة منا بهذه الفكرة أردنا أن نوظف المعلومات المتوفرة لدينا في هذا الموضوع.

2- وجود مفاهيم ذات علاقة وطيدة بهذا الموضوع ، أردنا من خلالها البحث والتحليل والتفسير والفصح عنها وتوضيحها وصياغتها في الإطار العلمي و توجيهات الدراسة.

3- حركة البحث العلمي من الناحية العلمية لا تخرج عن سياق تخصصي وهو علم الاجتماع الريفي.

رابعاً: مفاهيم الدراسة

لكل بحث مفاهيم أساسية ترافقه من بدايته إلى نهايته وتتطلب التحديد بدقة ووضوح كما أننا سنحدد بعض هذه التعاريف.

4-1- مفهوم الحركة

إن الحركة السكانية ظاهرة فرعية وقد عرفت البشرية منذ عدة قرون، وقد شهدت المجتمعات البشرية منذ القديم العديد من الحركات التي كانت سببا في إعمار أجزاء من العالم ، والواقع أن هناك دليلا واضحا على أهمية الحدود التي أدته إلى تنمية العالم الجديد. وهذه الحركة لم تنقطع بل استمرت حتى الآن، وقد ازدادت أيضا في الوقت الحاضر نتيجة من المؤثرات التي من أهمها الزيادة الهائلة في السكان، التي شهدتها العالم بعد التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي ساعدت على تحسين مستوى معيشة الأفراد فانخفضت نسبة الوفيات وازدادت معدلات المواليد، كما لعبت التقنية الجديدة والتطور التكنولوجي في وسائل النقل والمواصلات دورا كبيرا في تسهيل هذه الحركة ، فضلا على الفوارق الاقتصادية بين الدول ، فالدول الغنية تجذب إليها المهاجرين والدول الفقيرة تطردهم منها ، هذه العوامل مجتمعة ساعدت في تسهيل هذه الحركة البشرية وزيادتها في الوقت الحاضر.

والحركة كأي ظاهرة في المجتمعات الدولية كانت وما زالت موضوع دراسة العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين والاجتماعيين والديمغرافيين الأوائل والمحدثين، فتناولوها بالتحليل باعتبارها حدثا اجتماعيا شاملا بانعكاساته السلبية أو الايجابية على العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية للأقطار المصدرة والمستقبلة للسكان والقوى العاملة في آن واحد⁽¹⁾

(1) عدلي علي أبو طاحون. علم الاجتماع الريفي، كلية الزراعة، (جامعة المنوفية : 1997)، ص 26.

4- 2- مفهوم النزوح

النزوح هو حركة الفرد أو المجموعة من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة ، ويتم النزوح رغما عن إرادة النازح بسبب مؤثر خارجي مهدد للحياة كالمجاعة أو الحرب أو الجفاف أو التصحر أو أي كوارث أخرى، تدفع النازح إلى مغادرة موقعة والتوجه إلى موقع آخر طمعا في الخلاص من تلك الظروف.

وكذلك يعرف النازحون: (بأنهم الأشخاص أو مجموعات من الأشخاص الذين أجبروا على هجر ديارهم أو أماكن إقامتهم المعتادة فجأة، و على غير انتظار بسبب صراع مسلح أو نزاع داخلي أو انتهاكات منتظمة لحقوق الإنسان، أو كوارث طبيعة أو من صنع الإنسان وهم لم يعبروا حدود أي دولة معترف بها دوليا).

نلاحظ أن النزوح لا يندرج تحت مفهوم الهجرة الاختيارية للمواطن داخل وطنه أو وفوده من منطقة إلى أخرى على الرغم من تشابههما في عدم العبور لحدود دولة أخرى، فالنزوح يختلف عن الهجرة لأنه يتم قسرا بلا رغبة واختيار الفرد والجماعة، كما أنه قد يحدث فجأة دون سابق تخطيط والنزوح قد يكون شاملا وذلك بأن تنزح قبائل بأكملها دون أن يحمل هؤلاء النازحون ما يكفيهم من احتياجاتهم المادية، أما الهجرة فإنها تتم عن سابق تمعن وتفكير وقد تكون فردية أو جماعية ، وللمرء أن يختار ما يحمله معه من مستلزمات، والهجرة تتم عبر مراحل مما يسهل استيعابها في موطن الاستقبال و إحلالها وتعويضها في الموطن الأصلي الذي جاءت منه العناصر المهاجرة على عكس النزوح الذي تعجز المجتمعات فيه عن استيعاب كل الأعداد النازحة مرة واحدة بما يفوق مقدرة المجتمع، فيؤدي ذلك إلى افرازات سلبية في المناطق المستقبلية.⁽¹⁾

(1) عدلي علي أبو طاحون. المرجع السابق، ص 45.

4-3- مفهوم الهجرة

تعد الهجرة عنصرا رئيسيا من عناصر الدراسة السكانية وذلك لأنها توجد فيها الزيادة الطبيعية، وتعد المصدر الوحيد لتغير حجم السكان، ومع هذا فإن دراستها ليست مسيرة مثل دراسة المواليد والوفيات وذلك لاختلاف البيانات بينها اختلافا جوهريا، وإذا كانت الهجرة عاملا مؤثرا في نمو السكان فإنها تؤثر بالتالي في خصائصهم الديمغرافية والاقتصادية حيث يعد التغير في التركيب العمري والنوعي، مثلا نتاجا هاما من نتائج الهجرة من الإقليم أو إليه، وكما كان صافي الهجرة يعني انتقال السكان من مكان إلى آخر، فإن ذلك يعيد توزيع السكان في أي منطقة وما يترتب عليه من نتائج إيجابية كتوفير الأيدي العاملة وزيادة فرص المحصول على المدار منها أو نتائج سلبية مثل زيادة عبء الإعالة في المناطق المهاجرة إليها⁽¹⁾.

والهجرة ظاهرة جغرافية يتميز بها السكان على مر العصور وتاما كما يهتم بدراسة النبات والحيوان بتوزيع وهجرة أنواع الحياتين النباتية والحيوانية، فإن دارس جغرافيا السكان يهتم هو الآخر بالحركة الجغرافية للبشر، وتعكس معظم الحركات السكانية رغبة الإنسان في مغادرة منطقة ما، تصعب معيشتها بها إلى منطقة أخرى ويعقد في مكان العيش بها بصورة أفضل وأحسن، وليس ذلك في الهجرات الدولية فقط بل بالهجرات المحلية كذلك مثل انتقال الأيدي العاملة من مكان إلى آخر وانتقال سكان الريف للعيش في المدن، وانتقال السكان من المناطق المزروجة إلى المناطق الأقل ازدهارا وهكذا.

وعلى ذلك فإن الدوافع للهجرة قد تكون واحدة في الغالب والعامل المشترك والأعظم بينها هو عدم الرضى Dis satisfaction على البيئة الأصلية للمهاجرين، مما يحفزهم للانتقال نحو بيئة أخرى أكثر ملائمة وتشترك معظم الهجرات في ذلك ابتداء من الانتقال الموسمي للعمال الزراعيين مثلا إلى موجات الهجرة الضخمة لتعمير مناطق حديثة العهد بالاستيطان مثل الخروج الأوروبي العظيم نحو العالم الجديد، وهي ثلاثة أنواع الهجرات الدولية- الهجرة الداخلية أو المحلية- الهجرة الدورية.⁽²⁾

(1) فتحي محمد أبو عيانة. دراسات في علم السكان، (بيروت: دار النهضة العربية والنشر)، ص 13.

(2) المرجع نفسه، ص 14.

4-4- مفهوم السكان

هذا المفهوم أصلا يدل على ظاهرة اجتماعية كحقيقة واقعية، لا يمكن إنكارها والسكان جمع مفرد ساكن والساكن بمعنى استقر في مكان أو منطقة أو جهة أو بلد أو إقليم معين، وعن طريق التزاوج والتناسل والانتشار ثم العلاقات والتبادل، لقد دبت الحياة بين السكان في الجهات وأساسا بين سكان (البادية، الريف، القرية، المدينة، الدولة، الاتحاد...).

إن السكان مفهوم شامل ويأخذ عدة أبعاد بشرية وسياسية واقتصادية وثقافية وحتى حضرية وذلك قياسا بنمط القيم والأفكار والصنائع وغيرها من العناصر التي تعكس تركيبة المنظومة السكانية.

وللتوضيح أكثر والتدقيق أن السكان كمفهوم نظري وعملي في نفس الوقت، يتحدد في أربع جوانب هي: الحجم- النشاط- التوزيع- التركيب.

وأيضا من الحقائق الهامة في العلوم الإنسانية أن السكان هو المحور الرئيسي الذي يدور حوله وتتبع منه كثير من الدراسات في شتى المجالات ولا جدال في أن عالم اليوم يعيش مرحلة تزايد سكاني كبير، لم يسبق أم مر بها في تاريخه من قبل. فقد وصل عدد سكان العالم إلى 200 مليون نسمة سنة 1999 ويزيد سنويا بمعدل يصل إلى نحو 80 مليون نسمة أو بقدر أن يصل إلى مليار نسمة سنة 2025 إذا استمر بمعدل الزيادة على ما هو عليه.

ومن هنا تصبح دراسة السكان ذات أهمية قصوى حيث تتأثر حياة المجتمعات ببعضها البعض، وترتبط الظواهر السكانية في معظم أقطار العالم إذ لم يكن كلها بالسياسات الإقليمية والدولية التي تتشابك في نهاية الأمر، لتكون صورة عالمية ذات علاقات متبادلة بين أجزائها ولذلك فإن معرفة الحقائق السكانية، تعد أساسا هاما تفهم الكثير من المتغيرات الدولية بل لا غنى عنها لطالب الدراسات الاجتماعية.⁽¹⁾

(1) الصادق مزهود. أزمة السكن في ضوء المجال الحضري، (الرواشد - الجزائر: دار النور هادف، 1995)، ص 35.

4-5- مفهوم الريف

هو مجموعة من السكان لا تتجاوز 200 ساكن كلما ازداد النشاط الإنساني تحضرا ورقيا وصلنا إلى المدينة.

جغرافيا: هو الأرض المتسعة والمنبسطة الهابطة قليلة الماء ذات تربة خصبة يكثر فيها الكلاً والماء بحيث يطلق على الأرض الخضراء ذات الزروع بالريف ويقال البدوي: راف- يريف أي تريف بمعنى استقرار والماشية تريفت معناه رعت الزرع، والأرض الريفية هي الأرض الخصبة المغطاة بالنباتات.

وقد ذهب كثير من الباحثين إلى تحديد الريف إلى أطراف المدن من الأرياف التي تكثر فيها وتسكنها جماعات محدودة العدد ومحدودة النسب فيما بينها بحيث لا يزيد عدد سكان هذه المناطق في الغالب عن 200 سكن من المنطقة الواحدة وأصبحت قرية، ويتخصص سكان الأرياف بزراعة وتربية مواشي معينة كما يمكن أن يكونوا مختلفي التخصص وأن نجد أشخاص بعيدي التخصصات عن مجال الزراعي أو الرعوي.

من التعريف يكون الريف متوفر على أدوات ووسائل ضرورية خاصة بالنشاط الزراعي والرعوي وتربية الدواجن، وإنتاج الثمار الحيوانية أو النباتية إلا أنه قد يكون مفتقرا إلى مؤسسات حكومية أو مرافق مهمة، كما نجد في أغلب الأرياف بعض المخازن المخصصة في تجميع المواد الأولية أو فيها أناس مجمعون في تلك المنتجات وهم يشرفون على تسويقها وتوجيهها للمصانع الخاصة بها في المدن والقرى مثل مجمي الألبان والبيض.⁽¹⁾

(1) الصادق مزهود. المرجع السابق، ص 51.

خامسا: أهداف الدراسة

تعد الأهداف في البحث العلمي الاجتماعي ضرورة لا يمكن للدارس الذي يجد نفسه في إطار عمل ممنهج، ويطرح من خلاله مجموعة من العناصر والمتغيرات خاصة المؤشرات التي تتصل بشكل مباشر بالموضوع أو الظاهرة ومجال التحليل والتفسير، وخاصة العلمية التشخيصية وفي هذه الحالة تصبح الأهداف مهمة كغاياته لذلك، وسنحاول جادين لتحقيق البعض منها، والملاحظ أيضا أن البحث العلمي في ميدان علم الاجتماع أصبح لازما لدراسة وتحليل نتائج التحول السريع والعميق في البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعين الريفي والحضري، قصد تحديد أسبابه ودوافعه الحقيقة، فهل كانت الأسباب الموضوعية أجبرت المسيرين على اتخاذ هذا التنظيم، أم كانت هناك دوافع أخرى حتمية أفرزت عموما تحول البنية التحتية للمجتمع، بدليل أن التناقضات التي خصت المدينة والريف كانت ناتجة لطبيعة العلاقة المتبادلة بينهما من الأسرة إلى الحضر إلى التحديث.

ونستخلص أهداف البحث في النقاط التالية:

- 1- الوقوف على العوامل الطبيعية المختلفة، المباشرة منها وغير المباشرة، والتي أثرت على السكان في الريف الجزائري، وجعلتهم يتحركون نحو اتجاهات معينة.
- 2- معرفة طبيعة العوامل الاقتصادية، القائمة عليها حياة سكان الريف الجزائري، ودورها في دفعهم للتحرك عبر أماكن كثيرة.
- 3- الإطلاع على العوامل الاجتماعية التي تؤسس لحياة السكان في الريف الجزائري وتدخلها في قيامهم بتحركات على مستوى نطاقات بشرية عديدة.
- 4- تحديد وتيرة الحركة التي يقوم بها سكان الريف الجزائري وذلك بتنقلهم بين عالمي الريف والمدينة.
- 5- فهم درجة تواصل الحركة التي يقودها السكان في الريف الجزائري، وهذا بحسب ضرورات الحياة، المرتبطة بالمناطق التي يفدون إليها.

سادسا: تساؤلات الدراسة

إن جدوى الدراسة السوسيولوجية تبرز أكثر في نوعية التساؤلات التي يثيرها الباحث وإيماننا منا بالقيمة العلمية والعملية لكل تساؤل سوف نطرح في دراستنا القائمة حول (الحركة السكانية في الريف الجزائري: عوامل وتوجهات) وسنقوم بصياغتها على النحو التالي:

- التساؤل الرئيسي

منذ فترة والمجتمع الجزائري يشهد تغيرات مستمرة، لكن في العشريتين الأخيرتين لقد تسارعت وتيرة التحولات في شتى مجالات الحياة، وهي الأمور التي أثرت على السكان بشكل عام، لذلك ما هي العوامل المتنوعة التي تتحكم في التحركات التي يقوم بها سكان الأرياف ببلادنا، وفيما تتعين توجهاتهم بالذات؟

- التساؤلات الفرعية

- 1- ما هي العوامل الطبيعية المختلفة المباشرة منها وغير المباشرة التي أثرت على السكان في الريف الجزائري وجعلتهم يتحركون نحو اتجاهات معينة؟
- 2- ما طبيعة العوامل الاقتصادية، القائمة عليها حياة سكان الريف الجزائري، ودورها في دفعهم للحرك عبر أماكن كثيرة؟
- 3- ما هي العوامل الاجتماعية، التي تؤسس لحياة السكان في الريف الجزائري، وتدخلها في قيامهم بتحركات على مستوى نطاقات بشرية عديدة؟
- 4- ما وتيرة الحركة التي يقوم بها سكان الريف الجزائري، وذلك بتنقلهم بين عالمي الريف والمدينة؟
- 5- ما هي درجة تواصل الحركة التي يقودها السكان في الريف الجزائري، وهذا بحسب ضرورات الحياة المرتبطة بالمناطق التي يفدون إليها؟

سابعا: الدراسات المشابهة

للاستudies السابقة أهمية كبرى سواء كان ذلك على مستوى البحث أم للباحث نفسه بحيث تعتبر المرجع النظري للدراسة، فمن جهة تفيد في توجيه البحث نحو النقاط والمواضيع التي أهملت أو لم تدرس من قبل ومن جهة أخرى توجه الباحث نحو بعض المشكلات التي يمكن أن تكون لها علاقة مشابهة بمشكلة بحثه.

ولبلوغ هذا التصور ارتأينا إلى تقديم ونقد دراسات اعتبرها الباحثون همزة وصل بينهم وبين بحثهم.

الدراسة الأولى استطعنا الحصول عليها من الشرق الجزائري والتي قام بها الباحث " عبد الكريم السادة النصار" ⁽¹⁾ وتناولت موضوع التحضر والتغير الاجتماعي عند الأسرة الريفية المهاجرة بالحي القصديري في الحامة بوزيان- قسنطينة- سنة 1988 وهدف هذه الدراسة هي دراسة تحليل مهام الأسرة الريفية داخل الحي القصديري والتعرف على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية عند الأسرة الريفية المهاجرة بالحي القصديري، من خلال استمارة بحث وزعت على 78 عائلة، شملت على مجموعة أسئلة تمحورت حول الحياة العائلية، محللة بذلك خصائص ووظائف ودور الأسرة الريفية المهاجرة بقسنطينة ومن بين النتائج المتوصل إليها يمكن ذكر ما يلي:

1- أن كل الأعمال التي تقوم بها الأسرة المهاجرة داخل البيت القصديري بقيت نفسها كما كانت عليه في الريف.

2- علاقات الأسرة الريفية المهاجرة بالمدينة يكتسبها نوع من الانكماش إذ تفرض عليها هذه الأخيرة علاقات جديدة ومختلفة.

3- لم تسمح وحدة النظام العائلي بحرية الأدوار.

ومما يمكن القول أن هذه الدراسة جاءت في ظروف اجتماعية قريبة من مجتمعنا المدروس على اعتبار أن مدينة قسنطينة متقاربة في ظروفها الاجتماعية وقد تتفق هذه النتائج مع بعض أهداف بحثنا خاصة عند تحديدنا لمفهوم العلاقة بين المدينة والريف باعتبار أن المجتمع الحضري فرض على الأسرة الريفية المهاجرة بالحي القصديري

⁽¹⁾ عبد الكريم السادة النصار. "التحضر والتغير الاجتماعي عند الأسرة المهاجرة بالحي القصديري"، دار الحداثة والطباعة، قسنطينة، 1988.

سلوكات عديدة، كادت أن تفقد بموجبها وظيفتها وتوازنها، بمفهوم آخر نجد أن مجتمع المدينة فرض على العائلة المهاجرة وضعية صراع وأزمة.

الدراسة الثانية دراسة الصادق مزهود بعنوان: أزمة السكن في ضوء المجال الحضري دراسة تطبيقية على مدينة قسنطينة صدرت الدراسة بالجزائر (الرواشد) سنة 1955⁽¹⁾. سعى الباحث من خلالها إلى تشخيص أزمة السكن بمدينة قسنطينة، وتقديم الحلول والاقتراحات للقضاء عليها، وحاول التعرف على الأسباب التي نتجت عنها الأزمة.

ولتحقيق الأهداف الدراسة لجأ الباحث إلى الوثائق التي كتبت في عهد الاحتلال الفرنسي، والتي لها علاقة بالموضوع، واعتمدت على الإحصائيات الرسمية لسنة 1977م المتعلقة بالسكن والسكان وقارنها بالإحصائيات الرسمية التي أنجزت بعدها، كما قام بعمل ميداني تمثل في إجراء تحقيقات حول توزيع الخدمات المرتبطة بالمساكن في سنة 1977م، وتحقيق آخر حول النقل بالمدينة ومشاكله استخدم فيه الاستمارة، وشمل عمله الميداني أيضا كافة المؤسسة المشرفة على قطاع السكن، وكذا الشركات والمقاولات المنجزة، بالإضافة إلى أحياء جديدة تقع بالجزء الشرقي للمدينة تضم في مجموعها 4800 مسكن واستخدم فيها طريقة العينة بنسبة (10 / 1).

وانتهى الباحث إلى التأكيد على أن أزمة السكن هي من الأزمات الحادة التي تعيشها المدينة منذ سنوات، وقد كانت الأهمية الجغرافية والتاريخية هي السبب الرئيسي في ذلك، واستخلص النتائج التالية:

1- توسيع المدينة خلال عهد الاحتلال الفرنسي، كان بعيدا كل البعد عن التخطيط العلمي الشامل للمدينة، بل كان يخدم أهداف ومطامع الاستعمار ويعمل على إبقاء السكان الجزائريين على هامش الحياة الحضرية.

2- الهجرات الريفية الناتجة عن المجاعات التي عرفت البلاد آنذاك، وبسبب سياسة التشرد التي مارسها السلطات الفرنسية أثناء حرب التحرير زادت من حدة أزمة السكن بالمدينة.

(1) بوقشور محمد: "الهجرة الريفية ووصفية السكن بمدينة قسنطينة"، دراسة ميدانية بمدينة قسنطينة، 1997-1998.

3- من خلال التقسيم الشامل لمساكن المدينة توصل إلى أن 50.93% منها فقط صالحة للسكن والبقية غير صالحة، منها 4.04% غير صالحة في الوقت الحالي و 24.80% غير صالحة مستقبلاً وأن 59.45% من المساكن يعود عمرها على أكثر من 20 سنة.

الدراسة الثالثة دراسة يزيد منها إظهار الاهتمام المتزايد من قبل في الدراسات في مجتمعات العالم الثالث لموضوع الريف والحضر، في ضوء قواعد ومنظورات النماذج التي نادى بها علماء مدرسة شيكاغو فهي أجريت في مجتمع تيوان والتي قام بها (د. ي. D.Y.Vuan) بغية معرفة مدى صلاحية المتصل الريفي والحضري⁽¹⁾، والذي يقوم على أساس التنوع الاجتماعي-الاقتصادي والديمقراطي، وهي خصائص معروفة بالمجتمعات المتطورة، أما المجتمعات العالم الثالث فإن الوضع لا يزال غير معلوم بصورة واضحة علمياً خاصة على مستوى المجتمعات المحلية، بسبب ما تعترض الباحث من الصعوبات حول قضية التصنيفات الإدارية بين ما هو (مجتمع ريفي وما هو مجتمع حضري).

وعلى أية حال فإن التفرقة قائمة على نمطين أو نوعين من التصنيف الإداري والحجم باعتبارهما يمثلان قطبين أساسيين في المتصل الريفي الحضري ومن دراسة النموذجين، وعلى ضوء هذه الرؤية المنهجية حلول الدارس أن يأخذ بالعديد من الدراسات السوسيولوجية وخاصة منها تلك التي أجراها (دورتن Durcan) حول التطبيق ومدى فعالية النموذج القائم على المتصل الريفي الحضري الذي يصلح لدراسة تيوان حيث التجأ إلى الدراسة المقطعية بواسطة الاعتماد على مبدئي الحجم والتقسيم الإداري المصنف للمجتمع المحلي، بالإضافة إلى مقياس الكثافة، كما استخدم العديد من المؤشرات والمتغيرات التي من شأنها أن تعاون على التوضيح مثل اللاتجانس العرقي، الحراك السكاني، الأمية، الوضع المهني.

(1) بوقشور محمد. المرجع السابق.

مع العلم أن التقسيم والتركيب الإداري في هذه المنطقة معقد جدا حيث قسمت البلديات إلى العديد من التقسيمات لإدارية أو الوحدات الإدارية. ولذا فإن الدارس لم يكتف بالنموذج الذي يسنده (ريد فيلدل) استعان بالنموذج الذي يسنده (ويرث) كذلك.

كما أن الباحث في هذه الدراسة أبدى منذ البداية بعض الملاحظات العلمية الهامة حول المنهجية والاتجاه في النموذج الأمريكي وخاصة منه الجانب العددي الذي وضع كمقياس للتعريف بين الريف والحضر، وفي بعض العوامل والخصائص، كما أنه لم يغفل العديد من المؤشرات والخصائص الأخرى مثل التنظيم الاجتماعي والحراك الاجتماعي والعضوية داخل الجماعة، والتركيز على مسألة القيم كل ذلك مع استعراض التقييم الإداري وقد تبين من الإحصائيات أن المجتمع التيواني في معظمه ريفي وبالتطبيق لبعض العوامل والمقاييس وصل:

الكثافة: تتحقق كلما اتجهنا نحو الحضر فهي تزداد أي من الريف إلى الحضر على مستوى المندرج للمتصل الريفي الحضري، مع الملاحظ أن الحجم يزداد كلما اتجهنا من المدن الكبرى إلى الصغرى وهي ظاهرة ملفتة للإنتباه.

اللاتجانس: وفي هذا المجال يقرر بأن هذه المسألة صعبة لأنها لم تتناول للدراسة من قبل. **الحركة السكانية:** ويعني به خاصة العزلة للمجتمع المحلي فالعزلة لا يكاد يعثر عليها، أي لا يوجد محلي معزول على المناطق الأخرى أو المراكز الحضرية، وقد تبين من ذلك أن حركة السكان تبدأ في العادة من القرى إلى المراكز الحضرية مع الملاحظ أن هذه الحركة يغلب عليها العنصر الذكوري وهو ما يشير إلى أن الرجال يهاجرون بشكل مؤقت ثم يعودون لأسباب اقتصادية.

الأمية: فهذه الخاصية التي اعتمدها ريد فيلد Red feld في دراسة المجتمع القروي فهي في هذا المجتمع دخلت ضمن قوانين الدولة المتعلقة بالزامية التعليم للأطفال، ومحو الأمية للكبار ولهذا فإن نسبة الأمية في تيوان ضعيفة جدا.

المهنة: وهي تنطلق من مفهوم تقسيم العمل الاجتماعي نظرا لكثافة السكان وتعتقد الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتقر الدراسة بأن هذا المقياس أو المؤشر قد تحقق حيث توجد زيادة لدى الذين يشتغلون بالوظائف كلما اتجهنا نحو المدن الكبرى.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النقاط الايجابية والسلبية فالنموذج الريفي الحضري في هذه المنطقة يلاحظ أن بعض القرى يصل حجم سكانها (2400 نسمة) في الوقت الذي نجد بعض التصنيف للمدن لا يتجاوز عدد سكانها ذلك العدد، وهو ما يكشف عن خلل إداري. وهو أيضا ما ينبه إلى الحيطة عند الدراسة لمثل هذه المجتمعات، وأن الاعتماد على مسألة الكثافة وحدها قد يؤدي إلى مغالطة علمية خطيرة والتي حاولت تطبيق المتصل الريفي الحضري أنها وضعت على الخط النقاط وجعلت كل نقطة عليه ترمز إلى واحد من الخصائص والمتغيرات لكي يتعرف على مدى قوة الارتباط بينها. كما أظهرت النتائج بان التنافر على استعمال ملحقات المساكن في أغراض متعددة كالطبخ والحمام بنسبتي 20.33% و 63.86% على التوالي وذلك بالنسبة للمساكن المصنفة.

أما الغرض السكني الذي عرفته المدينة طوال مخططات التنمية فقد توصل إلى أنه كان محدودا ويتميز بعدة سلبيات منها عدم توزيع البرامج السكنية بصورة منطقية على مختلف السنوات وحتى الأحياء الجديدة، اتضح بأن جانبها السكني يعاني من عدم الاستجابة الكمية بسبب عدم الاعتماد على مقاييس محددة للتوزيع، كحجم الأسرة، كما تبين عدم استجابة للنوعية أحيانا كما هو الشأن في حي القماص.

تبين أن الأصول الجغرافية لسكان المدينة متنوعة، مع سيطرة بلديات الشرق الجزائري وعلى سبيل المثال في حي القماص تزداد نسبة المهاجرين من البلديات القريبة وتقل من البلديات البعيدة أما في ساقية سيدي يوسف والزيادة فالنسبة الكبيرة من السكان تستحوذ عليها مدينة قسنطينة.

الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول

النظريات المفسرة للحركة السكانية

- تمهيد

أولاً: النظرية الطبيعية

ثانياً: النظرية التطورية

ثالثاً: النظرية الماركسية

رابعاً: النظرية الثنائية

خامساً: نظرية النموذج المتصل

- خلاصة

تمهيد

يرى البعض من العلماء أن الدراسات السكانية قد وصلت إلى مرحلة العلم وأنه لا علم بدون نظرية فبدون الرؤية النظرية تتحول المعرفة إلى تراكمات جزئية، وعليه يقوم الباحث في الدراسات السكانية بوضع الفروض وتجميع الحقائق.

والملاحظة المستمرة لحجم وتركيب السكان، ثم إعادة التسجيل الدوري لهذه الجوانب لقياس أية تغيرات تطرأ عليها من خلال الخصوبة والوفيات والهجرة وتوصل علماء السكان و الاجتماع السكاني بالفعل إلى قوانين سكانية.

والنظرية السكانية عموماً هي مجموعة من القضايا الخصيية والمثمرة والمترا بطة التي تقوم على أساس الملاحظة والتجريب والتحليل والتصنيف والوصف و التفسير والتنبؤ بما سوف يحدث لها في المستقبل فهي إذن تقوم بمحاولة إعادة صوغ الواقع على نحو عقلي، وهي ليست نهائية فهي قابلة باستمرار للتغير والمراجعة.

أولاً: النظرية الطبيعية

يمكن القول بأن الدراسة العلمية للسكان قد بدأت بنظرية مالتس، فقد كان أول من أرسى دعائم الدراسة العلمية للسكان معتمداً على المناهج العلمية، ومستخدماً المنهج الإحصائي والأرقام، كما كان أول من نبه الأذهان للمشكلات الناتجة عن زيادة السكان بدرجة تفوق الموارد الإنتاجية.

ولقد بدأ مالتس (Maltos) بزيادة البلدان المختلفة في أوروبا، وجمع مادة علمية للاستشهاد بها والتعرف على ما طرأ على حياة الجماعات ونظمها، وظهور طبقة العمال التي أدت إلى نشأة الصناعة، مما أدى إلى رفع مستوى عدد كبير من العمال بعد انهيار نظام الإقطاع، كل هذا أدى إلى زيادة عدد السكان.

وبالإضافة إلى ذلك فإن ظهور النظام التجاري وفلسفته تضمن أن المجد الوطني في بلد ما من البلاد يقوم على مدى اكتفاء الدولة بنفسها وعدد سكانها، وأن مقياس الرخاء والانتعاش الاقتصادي يضطرد مع زيادة السكان دون النظر إلى نوع الحياة، ومستوى المعيشة التي يجب أن يحياها الأفراد.

وبدأ مالتس مقاله الأول عن السكان عام 1798 بعنوان مقال عن المبدأ العام للسكان كما يؤثر في تقدم المجتمع في المستقبل مع ملاحظات حول تأملات جدوين وكوندروسيه وغيرهما.

وفي هذا المقام ناقش مالتس آراء جدوين المتعلقة بالعدالة السياسية وكوندروسيه حول تاريخ تطور الروح الإنسانية، ورفض قولها بأن المشكلات الإنسانية والمجتمعية من فقر وآلام وأمراض سوف تقلع من جذورها بتطوير واستخدام العقل الإنساني، وأن شقاء الإنسان يرجع إلى فساد القوانين والحكام وأصحاب الأعمال، ويعود هذا إلى روح الشر والأنانية وفساد الأوضاع السائدة.

ورفض مالتس نزعتهم التفاؤلية حول مستقبل تطور العلم والعقل والمعرفة التكنولوجية والسكان على نحو يجعلهم قادرين على إيجاد الوسائل التي تعينهم على تجنب كل زيادة في السكان⁽¹⁾.

قامت نظريات مالتس أساسا على العلاقة بين السكان والموارد الإنتاجية، وكانت نظريته ذات مسحة تشاؤمية، إذ اعتقد أن زيادة السكان تمثل عبئا على المجتمع، وسببا في البؤس والفقر وكل أنواع المشكلات الاجتماعية، وعلى الإنسان نفسه وليس المؤسسات أو النظم التي تسود المجتمع هو مصدر الشرور والمشكلات، وأن على الأفراد أنفسهم أن يقوموا بإصلاح عيوبهم المتمثلة في التوالد السريع الذي لا يتناسب مع ما يمكن الحصول عليه من مواد العيش والغذاء.

وقد استدعى انتباه مالتس ما استقرأه من معلومات وبيانات إحصائية أجريت في بلاده انجلترا وغير القرن الثامن عشر بالزيادة الهائلة في عدد السكان من 5 مليون نسمة عام 1700 إلى 9.3 مليون نسمة عام 1801، وقد نتجت هذه الزيادة عن انخفاض معدل الوفيات وزيادة معدل المواليد نتيجة للزيادة في عدد حالات الزواج.

وقد بنى مالتس نظريته على أساس حقيقتين: الأول أن القوات ضروري لوجود الإنسان، ولكنه لم يزد بنفس معدل الزيادة السكانية والثانية أن الهوى والعاطفة والشهوة الجنسية بين الجنسين ضرورة أيضا وأنها ستبقى على ما هي عليه.

واستطرد أن قوة السكان في تزايد أكبر قوة الأرض في الإنتاج مما يمثل خطورة فالسكان يتزايدون طبقا لمتتالية هندسية Geometrical progression قوامها (1، 2، 4، 8، 16، 32، 64، 128) وأنهم يتضاعفون كل 25 سنة إذ لم يعوقهم عائق، فإذا بدأنا بعدد السكان مقداره مليون نسمة فإنه بعد 25 عاما يصبح العدد 2 مليون، وبعد 25 سنة أخرى يصبح 4 مليون وبعد 25 سنة أخرى يصبح 8 مليون، ثم 16 ثم 32، وهكذا.

وذهب مالتس إلى أن الهجرة إلى بلاد جديدة ليست علاجا لمشكلة الزيادة السكانية فالهجرة في رأيه يصاحبها زواج مبكر يؤدي إلى ارتفاع معدل المواليد.

(1) عبد المعطي، عبد الباسط. اتجاهات النظرية في علم الاجتماع، (الإسكندرية - مصر: دار المعرفة الجامعية، 1999)، ص 212.

أما مقدرة الأرض والمواد الغذائية فيزداد طبقاً لمتتالية عددية أو حسابية (1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9) وذلك أن الإنتاج لا يزيد بدرجة مساوية لجهد العمل المتزايد بالفعل فالأرض أن تستطيع أن تتجاوز حد ممكن يمكن أن يصل إليه الإنتاج، فكل مساحة من الأرض حداً بلغ عنده الإنتاج الحد الأقصى.

وينطبق هذا التصور على الصناعة فالإنتاج لا يزيد الزيادة المطلوبة ما دامت مواد الصناعة تستخرج من الأرض.

ويضيف مالتس أن هذا النمو غير متكافئ بين النمو السكاني، ونمو الإنتاج ينجم عنه، البؤس والرذيلة وينتهي البؤس بالناس إلى الفقر والشقاء والمجاعة والمرض والجريمة والحرب وغيرها من ألوان الشقاء الإنساني، وارتفاع نسبة الوفيات.

أما الرذيلة فتتمثل في الاختلاط الجنسي الفوضوي والميول الجنسية غير الطبيعية وانتهاك الحرمة الزوجية، والوسائل المختلفة لإخفاء نتائج العلاقات غير المشروعة، وهي نتيجة لا يصح القول بأنها ضرورية ومحتومة ولكنها نتيجة محتملة جداً.

وفيما يرى مالتس فإنه يمكن مواجهة الزيادة السكانية بإتباع مايلي:

1- مجموعة العوامل الوقائية المانعة الأخلاقية

وهي مانع أخلاقي يعتمد على إدارة الإنسان ورؤيته لامكاناته الاقتصادية ومدى قدرته على تغطية تكاليف الأسرة قبل الإقدام على تكوينها، فإذا كانت الامكانات الاقتصادية تسمح له بالزواج، كان له أن يتزوج، مع تفضيله لتأخير الزواج لبعض الوقت.

وإذا لم تكن يسمح له بالزواج كان عليه أن يؤجل زواجه إلى أن تتوافر لديه الامكانات الاقتصادية التي تكفي لتغطية احتياجات الأسرة ثم يتزوج، وإذا استحال عليه توفير تلك الامكانات الاقتصادية الضرورية للزواج فإن عليه أن يؤجل زواجه إلى أجل غير مسمى أو أن يتزوج مع كبح جماح النفس أثناء الزواج أي إهمال العلاقات الجنسية أو الإقلال منها أو أن يتزوج بعد أن يفقد قدراته على الإنجاب، حتى لا ينجب أطفالاً لا يستطيع توفير القوت لهم، أو يقلع نهائياً عن الزواج.

وفي كل الحالات فإنه لا يجوز له اقتراب الزنا أو الفساد الخلقي ودعا مالتس كل الغير قادرين على الزواج إلى الفردية مع الورع والتقوى.⁽¹⁾

2- مجموعة العوامل الايجابية القسرية

وهي تؤدي دورها عادة حين يزيد عدد السكان على كمية الموارد المتوافرة، وذلك كعوامل الجوع والفقر والبؤس والمجاعات والقحط والأمراض والحروب والأوبئة والعوامل الجغرافية، وهي التي تنقص الحياة الإنسانية بزيادة نسبة الوفيات.

ويتحقق ذلك بالعمل في الحرف الضارة بالصحة والأعمال القاسية واستعمال الأطفال في الأعمال الشاقة، والتعرض لتقلبات الفصول، والفقر الشديد والتربية السيئة للأطفال واكتظاظ المدن بالسكان، ويلخص ذلك في الجوع والمرض والحرب.

ومن خلال كل ما طرحناه لنظرية مالتس يمكن لنا نقدها على النحو التالي:

أغفل مالتس تطور وتغير التكنولوجيا في الإنتاج، مما أدى على التقدم في إنتاج الغذاء ومضاعفة الحبوب والفواكه والخضروات والحيوانات.

استهجن مالتس فكرة ضبط النسل، واستخدام وسائل تنظيم الأسرة واعتبرها أحد الرذائل، وتجاهل دور التنظيم الاجتماعي والإيديولوجية ونسق القيم في تحقيق التوازن بين عدد السكان وكمية الغذاء.

لم يزد سكان العالم حسب المعدلات التي افترضها مالتس، بل أن بعض دول غرب أوروبا عانت من انخفاض في عدد السكان وعندما استغلت سهول أمريكا الشمالية في الزراعة وزادت الثروة زاد عدد السكان بمعدل أقل.

قابل النقاد متتاليتي مالتس بالسخرية، ونادوا بخطئه في أن السكان يتضاعفون كل 25 عاماً، ذلك أن التعدادات المختلفة للسكان تثبت عكس ذلك.

(1) عبد المعطي، عبد الباسط. المرجع السابق، ص 285.

ثانيا: النظرية التطورية

وينظر أصحابها إلى طبيعة الإنسان والقوة البيولوجية وطبيعة العالم من حول الإنسان، على أنها تتحكم في الظاهرة السكانية والنمو السكاني، ومن أنصار هذه النظرية سبنسر و دويلداي.

لقد ظهرت هذه النظريات كرد فعل لوجهة نظر التجاربيين عن السكان فقد اهتم الطبيعيون لحدة الفقر الذي كان يعاني منه عامة الشعب أكثر من اهتماماتهم بملء خزانة الدولة بالذهب والفضة، وأولوا الزراعة عناية أكثر من عنايتهم بالصناعة والتجارة، فقد اعتبروا الزراعة المصدر الأول للرخاء، وهكذا غيروا مبدأ الاهتمام بالقوة إلى الاهتمام بقوت الشعب وقامت النظريات الطبيعية كذلك كرد فعل لنظرية مالتس، فهي تقوم على افتراض مؤداه أن طبيعة الإنسان نفسه، وطبيعة العالم المادي الذي يعيش فيه، وليست القيم الإنسانية والاتجاهات هي التي تتحكم في نمو السكان، فانخفاض الخصوبة ونقص السكان يرجع إلى انخفاض القدرة البيولوجية على الإنجاب.

بيرل Pearl:

يرى أن النمو السكاني يحصل في دورات، وفي بداية الدورة يبدأ النمو ببطء (في النصف الأول للدورة)، ثم يصل إلى أقصى قوته في منتصف الدورة ثم يبدأ في الهبوط في نهاية الدورة).

وقد قام بيرل بتجارب على ذباب الفاكهة واستنتج من هذه التجارب أن زيادة الكثافة العددية تؤدي إلى نقص الخصوبة، وهو يرى أن زياد معدل الخصوبة بالنسبة للطبقة الدنيا يرجع بدوره إلى أن الفقر يزيد من النشاط الجنسي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة معدل الخصوبة.

هربرت سبنسر Spencer

تندرج نظريته تحت النظريات البيولوجية التي سادت إبان القرن التاسع عشر واشتهر اهتمامه بموضوع التطور الاجتماعي، واهتم بتفسير النظرية السكانية على هذا الأساس، فقد عرض سبنسر نظريته على السكان في كتاب بعنوان مبادئ البيولوجية

.Brincipal and buelogy

وقد اعتقد سبنسر - على عكس غيره- أن الغذاء الجيد يزيد من القدرة على التناسل وأن الرخاء يؤدي إلى تزايد السكان.

ورأى سبنسر أن هناك تعارضا وتنافرا بين الذاتية واهتمام الفرد بالتناسل، فكلما ارتفعت المخلوقات وتطورت من الأشكال الدنيا للحياة انخفضت قدرتها البيولوجية على الإنجاب، فالأجسام العضوية الدنيا ذات قدرة ضعيفة على المحافظة على نفسها، ومن هنا فإنها تتكاثر بدرجة عظيمة حتى لا تفنى⁽¹⁾.

أما الأشكال العليا لهذه الأجسام العضوية فتبذل جهدا ونشاطا حيويا من أجل بناء شخصيتها، ولا يتبقى لها من الجهد إلى القليل للتوالد والإنجاب، ويضيف سبنسر أن انخفاض القدرة البيولوجية على الإنجاب لدى النساء المشتغلات بعقولهن، وفي الوظائف الإدارية العليا، أو المهن الفنية العليا، وبرغم أن تغذيتهم أفضل من تغذية سيدات الطبقات الفقيرة، وأنهن ينيل قسطا وافرا من الرعاية الصحية، رغم ذلك فإن تناسلهن يكون أضعف من نساء الطبقات الدنيا وربات البيوت، ويعود هذا إلى أن الإرهاق الذهني يؤدي إلى ضعف القدرة الفيزيائية والجسمية، وبالتالي ضعف القدرة على التناسل فكلما زاد ما يبذله الفرد من جهود لتأكيد ذاته ووجوده ونجاحه ضعفت جهوده في الإنسال والخلف.

وتنبأ سبنسر بأن مشكلة تزايد السكان ستختفي مع ما يصاحبها من شرور أخرى ما دام الإنسان ينشد الرقي ويبذل جهودا كبيرة في سبيل ذلك.

تمثل نظرية سبنسر عملا متكامل البناء، فقد استندت في تفسير نمو السكان إلى عوامل التطور الاجتماعي، ولكن يؤخذ عليه أن أغفل عددا من الشواهد تخالف فرضه فالخصوبة المتناقصة لا ترجع إلى تغيرات فسيولوجية في بناء الإنسان بقدر ما ترجع إلى الرغبة والاختيار في تحديد حجم الأسرة باستعمال ما وفره العلم الحديث من وسائل حديثة لضبط النسل.

كذلك هناك عوامل اجتماعية عديدة غير التعليم تؤثر في القدرة على الإنجاب فالمرأة التي نالت قسطا من التعليم لا بد وأن تكون قد تجاوزت أهم فترات الخصوبة والتي تتميز بها الفئة العمرية من 20 إلى 30 سنة.

(1) عبد المعطي، عبد الباسط. المرجع السابق، ص 312.

ثالثاً: النظرية الماركسية

رفضت النظريات الاجتماعية القول بتأثير قانون طبيعي ثابت أو دور العامل البيولوجي في النمو السكاني، كما رفضت نظرية مالتس التشارؤية وأرجعت النظريات الاجتماعية النمو السكاني إلى العوامل الاجتماعية التي تحيط بالزمان وتشكل بيئته، ومن أصحاب هذه النظريات: كارل ماركس، وأدم سميث واميل دور كايم وغيرهم من الرواد.

كارل ماركس:

عرض ماركس آراءه المتعلقة بالسكان في كتابه رأس المال، و أنكر أن الفقر والشقاء يرجعان إلى ميل طبيعي في الإنسان وإلى خلف عدد من الأطفال يزدون عن قدرة الفرد على إعالتهم كما قرر مالتس من قبل، وإنما رأى أن الفقر والبؤس يرجعان إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يكون سائداً في مكان و زمان معينين، فالمنافسة تؤدي إلى تراكم المنتجات، فيعجز النظام عن تشغيل أفراد المجتمع تشغيلاً كاملاً.

وتفسير ذلك أن المجتمع يتكون من الناس، فبدون حد أدنى ومعين من الناس يستحيل وجود المجتمع، وتشكل علاقات الناس الإنتاجية أساس المجتمع وقاعدته، وأسلوب الإنتاج هو عملية اجتماعية وقوى المجتمع المنتجة ليست أدوات الإنتاج فحسب كذلك الناس الذين يستخدمون هذه الأدوات في عملية الإنتاج.

ويقدر ماركس بأن المجتمع يمر بمراحل متباينة وذلك استناداً إلى تغير الإنتاج والنظام الاقتصادي، ففي المراحل الأولى لتراكم رأس المال، حيث لم ينتشر بعد استخدام الآلة تكون الصناعة في حاجة إلى مزيد من اليد العاملة، وذلك فهي تلجأ إلى اليد لعاملة المهاجرة من الريف أو إلى الأيدي العاملة المستوردة من المستعمرات وفي مرحلة أسلوب الإنتاج الرأسمالي يتزايد المال الثابت (الإنتاج) بسرعة تفوق رأس المال المتغير (العمال)، مما يؤدي إلى نقص الحاجة إلى العمال، فيتحولون إلى فائض سكاني⁽¹⁾.

ويسعى الرأسماليون إلى وجود فائض نسبي من السكان حتى يجدوا أمامهم جيشاً من العمال، ولا يضطروا إلى رفع الأجور.

(1) معن، خليل عمر. نظريات معاصرة في علم الاجتماع، (عمان - الأردن : دار الشروق للنشر و التوزيع، ط1، 1997)، ص 167.

لقد تصور كارل ماركس تصورا خاطئاً يستند إلى أن النظام الاشتراكي يقل فيه ضغط السكان عن الموارد، وتحل فيه مشاكل تزايد السكان، ولكن نمو السكان من ناحية أخرى محكوم عليه بعوامل أخرى منها الحرية الشخصية فيما يتعلق بالزواج والخلف.

آدم سميث:

فسر آدم سميث التطورات السكانية في ضوء العوامل الاقتصادية والقانون المعروف بقانون " العرض والطلب " فحيث توجد زيادة في عدد السكان، وندرة في فرص العمل، فإن الأحوال الاقتصادية والمالية تحول دون إقبال الناس على الزواج والإنجاب. أما إذا توافرت فرص العمل، وكان هناك انخفاض في الكثافة السكانية، فإن أجور الأفراد ترتفع وتحسن بذلك حالتهم الاقتصادية، ويقبل الناس على الزواج ويزيد الإنجاب وإلى أن تعود الحالة السكانية إلى التوازن.

اميل دوركايم:

ربط دور كايم في كتابه تقسيم العمل الاجتماعي بين حجم وكثافة السكان وبين تقسيم العمل والتضامن الاجتماعي، فزيادة السكان تدفع على تقسيم العمل الاجتماعي وتنوع المهن، لأنه لو تشابهت أعمال السكان مع كثرتهم أدى ذلك إلى صعوبة الحياة وازدياد المنافسة والصراع بينهم، كما أن زيادة السكان تتيح إمكانية تعدد المواهب والقدرات وتنوعها، وبالتالي تتيح فرصة الإلتقان في مختلف الميادين فيزداد تقسيم العمل وفضلا عن ذلك فإن زيادة السكان تزيد من الحاجات والميول والرغبات الجديدة فيصاحب ذلك مزيد من التخصص وتقسيم العمل⁽¹⁾.

وتؤدي جميع هذه الظروف إلى انتقال المجتمع من مرحلة التضامن الآلي إلى مرحلة التضامن العضوي.

(1) معن، خليل عمر. المرجع السابق، ص 190.

وتتطبق هذه النظرية على بعض المجتمعات البشرية إلا أنها لا تتطبق على المجتمعات النامية المعاصرة، حيث لم تستجب هذه المجتمعات للضغط السكاني عن طريق تقسيم العمل وتنوع المهن ولكنها ظلت على العكس من ذلك في حالة من الركود.

ماكيفر و بيج Macivor & Bej:

قدم روبرت ماكيفر وتشارلز بيج في مؤلفهما "المجتمع" نظرية سكانية وقد تأثرا بفكرة التطور لدى " هربرت سبنسر" ويذكران " التغيير يفصح عن أن مبدأ التطور "إذا دلالة عظيمة" وأضافا أن التغير الديموغرافي يتأثر بالعوامل البيولوجية الاجتماعية .

رابعاً: النظرية الثنائية

اهتم علماء الاجتماع بالفروق الملحوظة والقائمة بين المدينة والريف، كما بذلوا جهوداً علمية متباعدة لوضع نظريات حول هذه الفروق، وأدرك الفلاسفة في العصور القديمة أيضاً أن المدينة تختلف اختلافاً كبيراً في أوجه النشاط الاقتصادي الأساسية عن الريف المحيط بها، ولكن الجهود الحقيقية والمنظمة التي بذلت لوصف وتفسير هذه الاختلافات جاءت متأخرة. حيث لا نستطيع أن نعيش بداية حقيقية لها إلا في عصر المفكر العربي ابن خلدون في القرن الرابع، ويتضح من ذلك أنه ضيف أشكال الاستيطان البشري أي نموذجين على أساس وجوه المعاش والكسب، ويؤكد دائماً أن أهل البدو هم يضمون الزراعة أيضاً، وهم المنتجون للمعاش الطبيعي من الفلح والقيام على الأنعام وفضلاً عن ذلك فقد أثبتت أن البدو أقدم من الحضرة، وأن البادية أصل العمران".

وبعد مرور عدة قرون على آراء ابن خلدون، جاء جيوفاني بوتروليدرس هذه الفروق من منظور مختلف في مؤلفه الانطباعي "عظمة المدن" كما نجد عند هربرت سبنسر ما يتصل بهذه القضية أيضاً، فهي آرائه حول المجتمع ومراحل التطور الاجتماعي ذهب إلى أن المجتمع يتطور من حالة التجانس إلى حالة اللاتجانس، وأن الحقيقة الرئيسية للتطور تتمثل في الحركة من المجتمعات البسيطة إلى المستويات المختلفة المركبة فالمجتمع المركب انبثق عن المجتمع البسيط ومركب المركب عن المركب، ويتكون المجتمع البسيط من الأسر، أما المركب فيتكون من أسر تتحدد في عشائر ويتكون مركب المركب من عشائر تتحدد في قبائل بينما يتكون مركب المركب (كمجتمعاتنا) من قبائل تحدد في أمم أو دول وكلما تعاظم الحجم تعاظم البناء وتطور، وتطورت كذلك الفروق في القوة والمهنة ويصاحب ذلك تباين وتفاضل في الوظائف، ومن جهة أخرى فإن سبنسر قد ذهب أن المجتمع يتحول من المجتمع العسكري إلى المجتمع الصناعي، ويتميز كل من النموذجين عن الآخر بالتعاون الإجباري يشيع في المجتمع العسكري بينما يسود التعاون الاختياري في المجتمع الصناعي.

وقد أوضح سبنسر في مواضع متفرقة من أعماله أنه ليست هناك ضرورة ملحة لتحول المجتمعات خلال مراحل التطور المحددة، كما أن كل مجتمع لا يشبه الآخر تماماً فقد أكد أن هناك فروقا بين المجتمعات ترجع إلى الاضطرابات التي تتدخل في خط التطور المستقيم، وقد أورد في مؤلفه "مبادئ علم الاجتماع" مبادئ علم الاجتماع "خمس اضطرابات ممكنة هي:

- 1- بعض الخصائص الأصلية المختلفة للأجناس.
- 2- وقع مرحلة التطور المتقدمة حالياً.
- 3- نوعيات العادات أو الطباع وخصائصها الفريدة.
- 4- الوضع الذي يشغله مجتمع ما في نطاق أكبر من المجتمعات (ما إذا كان المجتمع واقعا بين مجتمعات صديقة أو عدوة".
- 5- أثر اختلاط الأجناس.⁽¹⁾

وقد لاحظ دور كايم حينما قارن بين المجتمعات القديمة والمجتمعات الأكثر تطورا أن الأولى تتميز بوجود نوع من التضامن الآلي أما الثانية فيسود فيها تضامن ويعتمد التضامن الآلي على التماثل بين أعضاء المجتمع بينما يستمد التضامن العضوي أسسه من التباين، وإذا كان هذا التشبيه يشبه تصور سبنسر للتطور باعتباره تغيرا من المتجانس إلى اللامتجانس، إلا أن الفارق بينهما يتمثل في أن التطور لم يكن الظاهرة المحورية عند دور كايم كما أن التعارض بين المجتمعين العضوي والآلي يعتبر بمثابة خلفية تبطن دراسته للظواهر الجمعية.

وحين يسود في المجتمع تضامن آلي، يتميز الضمير الجمعي بقوة ملحوظة ويشير الضمير الجمعي إلى المجموع الكلي للمعتقدات والعواطف العامة بين معظم أعضاء المجتمع، و التي تشكل نسقا له طابع متميز، ويكتسب هذا الضمير العام واقعا ملموسا فهو يدوم خلال الزمن وبدعم الروابط بن الأجيال، ويؤكد دور كايم أن الضمير الجمعي يعيش بين الأفراد ويتخلل حياتهم إلا أنه يكتسب مزيدا من القوة والتأثير والاستقلال حينما يتحقق نوع من التماثل الواضح بين أفراد المجتمع، ذلك أن الضمير الجمعي يعد نتاجا

(1) محمد الجوهري؛ علياء شكري. علم الاجتماع الريفي والحضري، (الأزاريطة: ت 123)، ص 252.

للتماثل الإنساني ولعل هذا هو الموقف السائد في المجتمعات التقليدية التي تتميز بالتضامن الآلي، حيث يسيطر هذا الضمير العام على عقول الأفراد وأخلاقياتهم.

ويصاحب نمو تقسيم العمل في المجتمع ظهور التضامن العضوي فتقسيم العمل وما يترتب عليه من تباين الأفراد يعمل على تدعيم نوع من التساند المتبادل في المجتمع وينعكس هذا التساند المتبادل على العقلية الإنسانية والأخلاقيات، كما أنه تبدي في ظاهرة التضامن العضوي ذاتها، كلما ازداد هذا التضامن رسوخا، قلت أهمية الضمير الجمعي ويزداد التضامن العضوي رسوخا بازدياد تقدم المجتمعات، وتدعيمها للتقدم الأخلاقي الذي يؤكد القيم العليا والحرية الإخاء والعدالة، وبالإضافة إلى ذلك يصبح التعاقد قيمة عالية.

ولقد شغلت الفروق الريفية الحضرية أذهان كثيرة من علماء الاجتماع المشهورين حيث نجد مين Main يطور ثنائية نظرية تقابل بين مجتمع يقوم على أساس المكانة وآخر يتبنى على التعاقد، كما يعرض دور كايم ثنائية تقابل بين مجتمع يشيع فيه التضامن الآلي وآخر يسود فيه التضامن العضوي وي طرح تونيز مقابلة بين مجتمع تشيع فيه روابط القرابة والعلاقات الأولية وآخر تسود فيه علاقات المصلحة والتعاقد كما يعرض بيكر Becker ثنائية تقابل بين مجتمع مقدس وآخر علماني كما حدد ريدفيلد Redfield خصائص المجتمع الشعبي Folksociety تقابل خصائص المجتمع الحضري.

ونقد الثنائيات يقررها بوتومور ويرى أنه أول ما يمكن ملاحظته على هذه الثنائيات هو قصورها عن استيعاب مختلف أنماط المجتمعات الإنسانية، التي توجد بالفعل أو التي وجدت من قبل مراحل تاريخية معينة، وإذا أمعنا النظر في هذه الثنائيات لاحظنا وجود شبه بينها، فهؤلاء العلماء يقابلون نمط معين من المجتمعات تسيطر فيه الجماعة على الفرد وترسم له موقفا ثابتا لا يتغير أبدا بنمط آخر من المجتمعات يعبر فيه الفرد على نفسه ويتمتع فيه باستقلال يمكنه من إجراء حسابات عقلية، والدخول في علاقات تعاقدية مع الأفراد الآخرين ومع ذلك فهناك اختلافات هامة بين هؤلاء العلماء فيما يتعلق ببعض التفاصيل فهم يختلفون في معالجتهم لكيفية حدوث التغير في تقييمهم لهذا التغير، بيد أن ذلك لا يؤثر على القضية الأساسية التي أشرنا إليها قبل قليل وهي أن الثنائيات تنطوي

على تشابه لا يمكن إغفاله، ويعود ذلك في حقيقة الأمر إلى تأثير هؤلاء العلماء بخصائص المجتمعات الصناعية التي عاشوا فيها، ومما جعلهم يلجأون إلى المقابلة بين المجتمعات الصناعية الحديثة وكل المجتمعات الإنسانية الأخرى، والمؤكد أن هذه المقابلة كانت ومن جهة نظرهم في أعظم محاولة لقامة تفرقة بين المجتمعات.⁽¹⁾

وبالرغم من أهمية النظرية التي قد تنطوي عليها الثنائيات، إلا أن كثيرا من دارسي التحضر يرون أنها لا تمثل سوى وسيلة مبدئية يصعب الاعتماد عليها كلية في التمييز بين الريف والحضر، لأنها تغفل عاملا هاما من عوامل تشكيل هذه المجتمعات هو التغير ولعل ذلك يفسر لنا كثرة التحفيزات التي أثارت حول ثنائية "ريفي- حضر" في كثير من الكتابات المتعلقة بهذا الموضوع، فسوروكن و زيرمان يذهبان إلى أن التحول من المجتمع المحلي الريفي الخالص إلى مجتمع حضري لا يتم فجأة، ولكنه يحدث بشكل تدريجي.

فليس ثمة خط أو حد مطلق يستطيع أن يكشف لنا عن وجود فارق حاد بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري كذلك عرض هورايس ماينر Miner لعدد من الانتقادات التي يمكن أن توجه إلى فكرة الثنائية الريفية- الحضرية لعل أهمها عدم الملائمة بين الشواهد الواقعية، المتعلقة بمجتمعات معينة وطبيعة المجتمعات التي يمكن توقع وجودها من خلال النموذج المثاليين وكذلك مشكلة تحديد خصائص النماذج المثالية ذاتها وأخيرا القمة النظرية المحدودة التي تنطوي عليها الثنائية ولقد عبر نيل جروس عن ذلك بشكل آخر حين أكد ضرورة إعادة اكتشاف عدم كفاءة الثنائية الريفية الحضرية.⁽²⁾

وإزاء فشل فكرة الثنائية سلك علماء الاجتماع سبلا شتى في دراساتهم لموضوع الفروق الريفية الحضرية، وفي محاولاتهم لتمييز بين الريف والحضر فمنهم من تبني محكا واحدا حاول أن يميز على أساسه بين المجتمع الريفي والحضري، ومنهم من تبني عدة محكات في وقت واحد لكي يشخص في ضوءها المجتمع الريفي والحضري، وسوف نعرض لكل اتجاه من هذه الاتجاهات بشيء من التفصيل فيما يلي:

(1) محمود الجوهري؛ علياء شكري. المرجع السابق، ص 312.

(2) محمود عودة. دراسة في علم الاجتماع، (ط5)، ص: 195.

- استخدام المحك الواحد في التمييز بين الريف والحضر:

يقوم هذا الاتجاه على الرجوع إلى محك واحد في التمييز بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري، وأبرز محك استخدم في هذا الاتجاه يقوم على أساس الحجم أو عدد السكان من هذا مثلا يراه Mope Tisdale من ان التحضر هو " عملية التركيز السكاني" وهي عملية تجرى بطريقتين: تتمثل إحداها في تعدد نقاط التركيز أما الثانية فتتمثل في النمو التركيز القروي ومما ينسق مع هذا الاتجاه انه يمكن تعريف المدن بأنها مناطق التركيز السكاني، وقد أشار جيرتز إلى أن جوليان ستيوارد اعتبر المهنة أساسا وحيدا للتصنيف والتمييز بين الريف والحضر، وان وتفوجل Wittfojle قد استخدم القوة أو السلطة كأساس لهذا التميز، ومع ذلك فإن حجم المجتمع هو المحك الوحيد الذي يشبع استخدامه بدرجة واسعة في التمييز بين الريف والحضر. ونجد تطبيق هذا المحك على نطاق واسع بين علماء السكان، ومن أمثال الدرج وكثيرين غيره.

ومن الواضح أن استخدام هذا المحك قد سهل كثيرا عملية القياس والمقاربة ولقد ظهرت نتائج ذلك جلية في كثير من الدراسات التي ظهر حديثا، إلا أن هذا الاتجاه يعاني من نقاط ضعف شديدة وواضحة، فلقد كان أصحاب هذا الاتجاه يستعينون دائما بمحكات أخرى بالإضافة إلى حجم المجتمع عندما يحللون بياناتهم من منظور حضاري مقارنة دون أن يشيروا إلى ذلك بوضوح وجلاء.⁽¹⁾

فالمجتمعات التي تقع على الفئة السكانية من خمسة آلاف إلى عشرة آلاف قد تختلف فيما بينهما اختلافا كبيرا طبقا للإطار الاجتماعي الذي تنتمي إليه أو طبقا لانتمائها إلى مجتمع لم يمارس الصناعة بعد، وآخرون يتحولون إليها وثالثا متقدم في مجالها ولقد اعترف يتزديل والدرج بذلك حيث لاحظا أن التقدم التكنولوجي يساعد على التركيز السكاني وهو ما يعنيه بالتحضر.

(1) محمود عودة. المرجع السابق، ص 212.

- استخدام المحاكات المتعددة في التمييز بين الريف والحضر:

استخدم عدد من علماء الاجتماع مثل سور وكين وزيرمان وردفيلد وورث المحاكات المتعددة في التمييز بين المجتمعات الريفية والحضرية، ولقد ميز سوروكين وزيرمان بين الريف والحضر وفقا للأسس التالية:- الفروق المهنية- الفروق البيئية- حجم المجتمع- كثافة السكان- تجانس السكان أو تباينهم- وذلك من حيث الخصائص النفسية والاجتماعية واللغة والمعتقدات- وأنماط السلوك- الفروق في شدة الحراك الاجتماعي- الفروق في اتجاه الهجرة- شكل التباين الاجتماعي- أنساق التفاعل.

ومن هنا نلاحظ أن سوروكين وزيرمان قد وضعوا في اعتبارهما ليس حجم المجتمع فقط وطبيعة البيئة وإنما اهتمامهما أيضا إلى العوامل الاجتماعية الصارمة كالتجانس والتباين والتفاعل، إلا أن هذه الصياغة التي قدماها تعد صياغة تصنيفها إلى حد كبير حيث لا تتضمن متغيرات واضحة بارزة يمكن استخدامها في تفسير وجود الفوارق بين القطاعات الريفية والقطاعات الحضرية، أي أن صياغتهما تبرز الفوارق وتصنفها ولكنها لا تتعمق في أسباب وجودها.

أما ويرث ورد فيلد فقد اعتقدا أن المدن مسؤولة إلى حد كبير أو متغير رئيسي في تفسير ظواهر اجتماعية معينة ومنها الفروق الريفية الحضرية.

ويتمثل إسهام ويرث في معالجته لموضوع " الحضرية" بوصفها أسلوب للحياة إلا أن إسهامه هذا يعد جهدا نظريا أساسا، بينما طور ردفيلد ثنائية تقابل بين مجتمع شعبي Folk society وآخر حضري، ولقد فصل ردفيلد صياغته هذه من خلال دراساته الحقلية لأربع مجتمعات محلية في مقاطعة يوكتان في المكسيك تضم قرية صغيرة تسيطر عليها الثقافة التشعبية وغير العلمية إلى درجة كبيرة ومجتمعا قرويا صغيرا، ومركز حضريا صغيرا Town ومدينة مریدا Merida.

وإذا ما استعرضنا أعمال ويرث ورد فيلد بطريقة مقارنة لوجدنا أن المدينة كانت محور الاهتمام الرئيسي لويرث، ولم يكن لديه المعلومات الكافية للتحدث عن الشكل الريفي أو الشعبي، بينما كان المجتمع القروي أو البسيط الشعبي المحور الأساسي لاهتمام ردفيلد.

ويرى ويرث أن المدينة تتميز عن الريف بعدة خصائص يمكن وضعها فيما يلي:

- الحجم الكبير- شدة الكثافة- النمو المصحوب بظهور نظام علماني وانهيار النسيج المعيارى والأخلاقى- اللاتجانس- شيوع الضوابط الاجتماعية الرسمية- سيادة الضوابط الاجتماعية الرسمية.

أما الحضرية في رأيه وبوضعها أسلوبا للحياة- فهي نوع من الوجود متحرك ومانع.

ويلخص ردفيلد موقفه النظري في أن " عزلة المجتمع وتجانسه يعدان معا متغيرين مستقلين أما تكامل الثقافة أو تفككها، والعلمانية، والفردية، فهي متغيرات تابعة" ومعنى ذلك أن فقدان العزلة ونمو الاتصال إنما تعد أسبابا للتفكك والعلمانية والفردية ولكن ليس معنى ذلك أن العزلة والتجانس وحدهما مسؤولان عن النتائج المترتبة جميعا كتكامل الثقافة، ولقد عرض ردفيلد في مقال لاحق لخصائص المجتمع الشعبى بوصفه مجتمعا صغيرا ومنعزلا أميا متجانسا يسوده شعورا بالتضامن الاجتماعى.

خامسا: نظرية النموذج المتصل

لقد حاول بعض الباحثين تجنب الصعوبات التي نجمت عن الاستعانة بالنموذج المثالي في دراسة الفروق- الريفية- الحضرية- وتطوير اتجاه مركب السمات- أو استخدام المحكات المتعددة- عن طريق الإفادة من الخصائص التي كشفت عنها البحوث الواقعية فطوروا ما يعرف بالمتصل الريفي- الحضري حيث يشير على وجود نوع من التدرج القائم بين المجتمعات في درجة التريف والتحضر، بحيث يصبح من اليسير بعد ذلك أن يقع أي مجتمع إنساني على نقطة معينة من هذا المتصل، فهناك تدرج واضح يبدأ من القرية الصغيرة المنعزلة ثم القرية الأكبر فمركز السوق ثم المدينة الصغيرة، فالمدينة الأكبر ثم المجتمع المسيطر أو المجتمعات المسيطرة وحينئذ فتعريف الريف الحضر يتم في ضوء الفروق الكمية في السمات المميزة الريفية والحضرية كذلك يفترض أصحاب هذا الاتجاه أن تعريف المجتمعات المحلية وفقا لقطبي النموذج المثالي " شعبي في مقابل حضري" إنما ينطوي على فكرة متصل للمجتمعات المحلية. إن كل الشواهد الواقعية التي تناولت المجتمعات المحلية يمكن أن تقع على نقطة معينة من هذا المتصل.⁽¹⁾

وتستند فكرة المتصل الريفي- الحضري من الناحية النظرية على افتراضين أساسيين الأول، وهو أن المجتمعات المحلية تتدرج بشكل مستمر ومنتظم من الريفية إلى الحضرية وفقا لعدد من الخصائص والثاني، وأن هذا التدرج يصاحبه بالضرورة اختلافات أو فروق منسقة في أنماط السلوك.

وبالرغم من أصحاب فكرة المتصل لم يحرصوا لنا تلك الفروق المتسقة التي تحدث في أنماط السلوك والمصاحبة للتدرج المستمر في بعض المجتمعات، فإننا نستطيع القول بأن هذه الفروق تبدو في بعض الخصائص الاجتماعية والسكانية التي أشار إليها سوروكين، وزيمرمان، وروبرت بارك، ونيقولا سبيكمان، وجورج زيمل، ولويس ويرث وغيرهم والتي أهمها التباين في البناء المهني وازدياد تقسيم العمل وتعدد نسق التدرج الاجتماعي والحراك الاجتماعي والمشاركة في التنظيمات التطوعية والعزل المكانية والتساند الوظيفي وطابع المعوقات الاجتماعية وطبيعة وسائل الضبط الاجتماعي.

(1) د: محمود الأشرم. محاضرات في علم الاجتماع الريفي، (منشورات جامعة بغداد، 1976)، ص 139.

وبالرغم من المتصل الريفي- الحضري قد استطاع أن يتغلب على بعض المشكلات التي صادفت الاستعانة بالنموذج المثالي، وبالرغم أيضا من أن هذا المتصل قد خطا باتجاه مركب السمات خطوة إلى الأمام باستخدام هذه السمات في تدرج المجتمعات المحلية المختلفة، فإنه لا يزال بحاجة إلى اختبار واقعي يستطيع أن يكشف عن مدى كفاءته في تصنيف المجتمعات وفقا للخصائص التي يستند إليها وذلك لأن هذا المتصل قد افترض بداءة- إمكانية تدرج المجتمعات المحلية الريفية والحضرية وفقا لمجموعة من الخصائص المرتبطة فيما بينها ارتباطا وظيفيا ولعل أهمية الاختبار الواقعي لفكرة المتصل الريفي الحضري تكمن في أنه يستطيع أن يحدد مبلغ صلاحية المتصل بأداة منهجية من ناحية ومدى قدرته على التمييز بين المجتمعات المحلية المختلفة من ناحية أخرى، يؤكد ذلك نتائج عدد من الدراسات التي أجريت في تركيا، الهند، ووسط أفريقيا، فقد اتضح أنه ليس ثمة اتصال واضح بين كثير من المجتمعات المحلية المختلفة فيما يتعلق ببعض الخصائص الاجتماعية المرتبطة بالتحضر والتريف، بحيث يمكن القول أنه ليس ثمة تحققا واقعيا لفكرة المتصل، ولقد عبر بوكوك Pocock عن هذه النقطة بعد دراسة ميدانية أجراها في الهند بقوله:

" إن المدينة التي أدرسها مدينة هندية، والقرية قرية هندية، ولقد حاولت في هذا المقال أن أسير في طريق يمكن أن تبرز فيه الفروق بين هذين الشكليين من الاستيطان البشري فانتهت إلى أن علم الاجتماع في الهند لا يمكن تقسيمه إلى علم اجتماع ريفي وعليم حضري.

ومن الانتقادات التي وجهت إلى فكرة المتصل، بالإضافة إلى ذلك أنه لم يعد من الممكن القول بحدوث "تحضر" و"تصنيع" دائب متصل في خط واحد لا يتقهقر، كما أن مثل هذه الفكرة تتجاهل ولا شك الصور الجديدة التي أثبتت البحوث الامبريقية وجودها للتحضر وللتصنيع، والواقع أن العملية التاريخية للتمايز بين الريف والحضر قد تمت على نحو تشبهي فقط ويؤكد سوركون وزيمرمان تلك الحقيقة، سواء إذا استعرضنا تلك الحقيقة في مجتمع بعينه، أو إذا تتبعنا التمايز بين الريف والحضر على مستوى المجتمع الإنساني كله، أو حتى في المجتمعات ذات الطابع الريفي الغالب، فبرغم كل التباين الموجود بين

القوى الدافعة إلى نمو المدن إلى التصنيع، فإن نقطة الانطلاق تتشابه دائما ولا يبدأ التباين إلا مع تباين وظائف إنتاج الطعام والوظائف ذات الطابع غير الزراعي، ولا يتسنى ظهور هذا التباين إلا عندما ينتج العاملون الزراعة من المواد الغذائية أكثر مما يستطيعون استهلاكه، على أن الفرق بين النطاقين- الريف والحضري- يكون دائما ضعيفا غير ظاهر في البداية، ثم يأخذ في التضخم والظهور حتى يصل إلى نقطة الذروة التي تبدأ بعدها تقل من جديد⁽¹⁾.

وهناك من الشواهد ما يؤكد الزعم القائل بأن المجتمعات الغربية الصناعية قد وصلت بالفعل إلى نقطة الذروة هذه، وبدأت بالفعل عملية التقارب الكبير بين ريف تلك البلاد وحضرها، وهو تقارب لا يصح أن نعتبره مجرد (تحضر) مستمر وذوي خط واحد للمناطق الريفية القليلة المتبقية ونلاحظ هنا أن الفرض الذي قدمه لويس ويرث والذي يتكلم عن الحضرية كأسلوب للحياة في عالمنا الحديث يقول بانتقال بعض السمات الاجتماعية الخاصة بالمدينة وبعض أشكال الحياة منها إلى الريف وتؤكد البحوث الامبريقية الحديثة هذه الآراء إلى حد ما فقد تحولت المدن الكبرى والمتوسطة إلى مراكز إشعاع تمارس تأثيرا متزايدا على الريف المحيط بها، ويرجع هذا التوسع المستمر في تأثير المدينة إلى نمو سكان الحضر بالدرجة الأولى، فالهجرة في اتجاه واحد من الريف إلى المدينة تؤدي إلى زيادة سكان الحضر وزيادة واضحة، كما يرجع الفضل في انتشار الحضرية إلى الاتصالات المتعددة المتزايدة عمقا بين المدينة والقرية، وهي الاتصالات التي ترجع في المقام الأول إلى تقدم المواصلات ووسائل الاتصال الجماهيري من صحافة وسينما وإذاعة وتلفزيون، لما كانت هذه الاتصالات ذات طابع دوري ولا تسير دائما في اتجاه معين، أي أنها لا تغادر البيئة الأصلية المدينة أو القرية نهائيا وأن هناك حركات في كلا الاتجاهين من الريف إلى المدينة والعكس، لذلك نجدها تلعب دورا واضحا في عملية إعادة تشكيل بعيدة المدى على كلا الجانبين، ومن شأن هذه الحقيقة أن تحتم علينا إعادة النظر في قضية التحضر فالعزلة الاجتماعية كما يقول كارل تايلور لم تعد تقاس بالمسافة المكانية وحدها، وإنما بنقص الاتصالات الإنسانية

(1) محمود الأشرم. المرجع السابق، ص 145.

فالحضرية لم تعد ظاهرة مرتبطة بمكان معين، فقد نفذت إليها بعض العناصر الريفية المحدودة، وبذلك يمكن أن نصادف أفراداً أو جماعات ذوي نظرة حضرية في المناطق الريفية تماماً كما دلت البحوث والدراسات التي أجريت في المناطق الحضرية على وجود بعض سمات السلوك والوعي الريفية، فما من شك في أن الحضرية كشكل من أشكال الحياة تعتبر " نظرة خاصة إلى العالم" ولذلك يعتبر نيل أندرسون Anderson من الأمور الهامة التي يجب أن تضعها البحوث في هذا المجال في اعتبارها في المستقبل أنها لا تندرج تحت أي من الفئتين " الريف" و " حضر" ولا يمكن ان نفهم هذه التكوينات الاجتماعية إلا في ضوء بناءها الاجتماعي الكلي الخاص بها.

خلاصة

على ضوء ما تقدمنا به في هذا الفصل نجد أن للنظريات دورا فعالا وهاما وهدفا مقصودا في تفسير وفهم العلاقة بين الحركة السكانية والريف الجزائري، أي مدى تأثير الحركة في الريف وبهذه المداخل للنظرية نستطيع القول أن الحركة السكانية في الريف الجزائري غير مؤهلة لتحقيق الأهداف إلا من خلال هذه النظريات باعتبارها بمثابة التوجهات الهامة.

الفصل الثاني

واقع الحركة السكانية في الجزائر

- تمهيد

أولاً: نبذة تاريخية عن حركة السكان في الجزائر

ثانياً: حركة سكان الجزائر في الفترة الاستعمارية

ثالثاً: حركة سكان الجزائر بعد الاستقلال

رابعاً: حركة السكان في ظل السياسات التي انتهجتها الجزائر

خامساً: بعض المشكلات الناجمة عن حركة السكان في الجزائر

- خلاصة

تمهيد

لقد عرف سكان الجزائر عامة نموا ديمغرافيا ملحوظا منذ مطلع القرن العشرين وبصورة خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث كانت نسبة الزيادة الطبيعية أقل من 1%، وقد عرفت مدن الجزائر ارتفاعا في عدد السكان بين سنتي 1954 و1966 حيث انتقل عدد السكان بمدينة الجزائر من 449 إلى 798 ألف نسمة أي بنسبة 99% وزداد عدد سكان مدينة وهران من 274 إلى 621 ألف نسمة بنسبة 117%، أما مدينة قسنطينة فقد زاد عدد السكان فيها من 212 إلى 428 نسمة بنسبة 100% وأوضح إحصاء 1966-1977 أن كثافة السكان في المسكن الواحد قد ارتفعت من 6 على 7.1 ممثلة عجزا كبيرا في ميدان السكن الذي كان يقدر بمليون وحدة سكنية وتترجم هذا العجز بـ 120% في مدينة الجزائر و 100% في مدينة قسنطينة 76% في مدينة وهران والجدير بالذكر فوق ذلك يقدر إحصاء 1988-1998 أن عدد سكان الجزائر قد وصل إلى 34 مليون نسمة من بينها ستة ملايين في سن الانجذاب وان 70% من الجزائريين شباب لا تتجاوز أعمارهم 30 سنة، ونلاحظ من الإحصاءات الأخيرة أن سكان الجزائر يزيد بـ 900 ألف نسمة في كل سنة، تفرض هذه الزيادة الكثيفة التفكير في تلبية الحاجات المتعلقة بالمجال والسكن وبالتجهيزات الجماعية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية الدينية والترفيهية، والتفكير في كيفية استعمالها وما هي الفترة التي تنحط فيها، وإذا بقيت وتيرة النمو الديمغرافي على هذا المستوى فمما لا شك فيه أن التجهيزات الجماعية الحالية يزيد عليها عدد الطلب وتصبح غير قادرة على تلبية حاجات الأفراد والجماعات وأن استغلالها بشكل مكثف على المدن وبنفس الضغط تبدأ الأرض الصالحة للبناء بالمدن تسير نحو النقصان بينما الانفجار السكاني يتزايد يوما بعد يوم.

أولاً: نبذة تاريخية عن حركة السكان في الجزائر

تعيش الجزائر حالياً مرحلة تحولات عميقة انطلقت خلال السنوات الأخيرة في إطار الإصلاحات التي ترمي إلى إعادة تأسيس الدولة وتعميق الديمقراطية في المجتمع بفضل التقدم المحرز في الميدان الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والمؤسساتي، وبفضل تكييف اقتصادها مع قواعد السوق بصفة تدريجية وتحرير المبادرات للتغلب على الأزمة المتعددة الأبعاد التي مرت بها خلال عشرية التسعينات، مما يسمح لها بالاندماج التدريجي في إطار التطور العالمي المتواصل في الميادين الاقتصادية والاجتماعية تجري هذه التحولات العميقة التي استعادت الجزائر السلم والأمن. إن إعادة تقييم مقارباتنا للتنمية وتصحيحها وتجديدها وكذلك الإبداع وتكييف واستعمال وسائل الاقتصاد الحديثة القائمة على المعارف وتحدد المراحل الأساسية التي يتعين اجتيازها، وأن التقدم الذي يتعين إحرازه عاجلاً يمكننا من استدراك التأخر المسجل وتحويله إلى حافز لإدخال تكنولوجيات وطرق عمل حديثة من شأنها الاندماج والتحكم مع متطلبات العولمة.⁽¹⁾

إن تجربة البلدان البارزة حديثاً في آسيا وأمريكا اللاتينية وبعض بلدان أوروبا الشرقية أمثلة، تشهد على فاعلية هذا المسعى من خلال هذا المفهوم ومعرفة تامة بحقائق الميدان وبمعدنويات الفاعلين على المستوى المحلي، نتيجة مرحلة تشخيص طويلة المدى وتقييم مشترك مع السكان المعنيين والخبراء والسلطات المحلية والوطنية، ثم إعداد هذه الوثيقة حول السياسة العامة للتجديد الريفي. ستصبح هذه الوثيقة بعد اعتمادها مرجعاً لكل أولئك الذين يعنهم العالم الريفي وتنميته، وستساهم المناقشات التي ستثيرها بدون شك في بلورة إطار يعزز من خلاله على كل المستويات تقاسم المعارف واندماج الأعمال والبرامج وتضافر الجهود لصالح شريحة واسعة من السكان تعتبر نفسها عن حق أو عن باطل منسية أو مهمشة.

وهذا أيضاً كان أحد المحاور الأساسية للعمل المكلفة بالجنة الوطنية للتنمية الريفية التي تم تنصيبها في مارس 2006، بقرار من الحكومة كما ينبغي أن نسجل هذا المجهود البناء والمساهمة الناجعة في صياغة هذه الوثيقة الجماعية لمختلف الوزارات والمؤسسات

(1) عبد الهادي الجوهري. عليم الاجتماع الريفي، (الإسكندرية، الأزاربطة، المكتبة الجامعية، 2000)، ص 13.

المتمثلة في هذه اللجنة الوثيقة بالإضافة إلى الولاية وأعضاء خلايا التنشيط للتنمية الريفية عبر الولايات.

وعلى صعيد آخر، أخذنا في الحسبان ضرورة تعزيز انفتاح اقتصادنا الوطني فإننا متأكدين بأن ترقية السوق لا يمكن أن تتم بصورة مستدامة إلا في إطار علاقة وطيدة مع مؤهلات الأقاليم، وضمن الخيار فإن السوق نفسها ستفرض علينا أفضل وتعبئة وتنمينا للموارد والقدرات المحلية والوطنية.

إن هذا المسعى يأخذ كل مغزاه في حالة التنمية الريفية للجزائر العميقة خصوصا أن التحولات التي تعرفها بلادنا أخذت طريقا صعبا ومشروطا بالنظر إلى عدد التحديات الهامة التي تم تحديدها، لا تقل فيها أهمية المحافظة على التوازنات الاجتماعية البدائية خصوصا في الأوساط الريفية.

وهكذا فإن عمليات تعزيز الإطار المنطقي للتدخل في الوسط الريفي وتنمية أدوات جديدة عصرية تطويرية ضرورية للتشخيص، التحليل، التقييم، البرمجة والاستقبالية تفرض كعناصر أساسية لسياسة التجديد الريفية.⁽¹⁾

(1) عبد الهادي الجوهري. المرجع السابق، ص 17.

ثانيا: حركة سكان الجزائر في الفترة الاستعمارية

ازدادت منذ نوفمبر 1954 وتيرة الهجرة نحو الحضر خاصة عندما تصاعدت الثورة بالريف وعلى أثرها أحرق ودمر المستعمر الفرنسي 800 قرية فلاحية ونتيجة هذا الوضع الحربي وصل المهاجرين إلى 810.000 نسمة سنة 1954 في هذه الفترة الصعبة في تاريخ المجتمع الجزائري زاد إجمالي سكان الحضر الجزائريين وتصادت الثورة بالمدن الأمر الذي لفت انتباه الحكومة الفرنسية إلى خطورة تزايد عدد الأحياء القصديرية والبناء الفوضوي بحيث عادت مراقبة جميع المواطنين الجزائريين صعبة جدا.

وخلاصة القول أننا نستطيع أن نستنتج من خلال التحليل الذي قدمناه في الفقرات السابقة أن ظاهرة أزمة السكن والإسكان هي ظاهرة مورثة من الاستعمار وأنتجتها سياسته من خلال قرن ونصف من الاستعمار.⁽¹⁾ وهذه الفترة تميزت بتناقص السكان نتيجة للمقاومة العنيفة التي واجه بها الجزائريون الاحتلال الفرنسي، وانتشار الأمراض والمجاعات.

لقد اتفق المهتمون بقضايا الهجرة، على أن حركة الاستيطان الفرنسي في الريف الجزائري نتجت عنها هجرة خارجية وأخرى داخلية، قام بها الفلاحون بحثا عن أسباب العيش، بعد أن فقد معظمهم ملكيته الزراعية، أو أن قطعة الأرض التي بقيت في حوزة البعض الآخر لم تعد تكفي لإعالة أسرته، أما لمساحتها المحدودة أو لقلّة الإمكانات المادية لفلحها.

ولهذا يلاحظ أن هجرة الجزائريين إلى فرنسا تعود في الغالب إلى عجز الأرض التي بقيت في حوزتهم- عن توفير الغذاء لهم، وبدعم هذا القول أن المناطق المهاجرة في الجزائر هي المناطق التي اختل فيها التوازن بين السكان والموارد الزراعية، كما هو الحال في المناطق المكتظة بالسكان حول مدن الجزائر ووهران وقسنطينة وعنابة وهي المناطق التي ظهرت في ضواحيها تجمعات سكان الأكواخ والأحياء القصديرية.

إذا فهجرة الجزائريين إلى فرنسا يمكن أن نطلق عليها هجرة جوع وليست نتيجة ميل فطري لدى السكان إلى التنقل لطبيعتهم البدوية، وهي أيضا ليست ناتجة عن عوامل

(1) محمد السويدي. مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، (بن عكنون، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية)، ص 65.

حضرارية تأثر بها السكان، ففضلوا الوسط الحضاري الفرنسي على وسطهم الجزائري كما يدعى ذلك بعض الفرنسيين.

أما الهجرة الداخلية فقد أخذت مستويين، يمثل المستوى الأول في الهجرة الداخلية نحو المناطق الغنية المتمثلة في مزارع الأوروبيين في سهول متيجة وعنابة ووهران.⁽¹⁾ وتمثل المستوى الثاني في الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة بحثا عن عمل دائم، وهذا المستوى هو الذي استمر بعد الاستقلال واشتدت وطأته بضواحي المدن الكبرى، وهي القنوات التي تمر من خلالها اليد العاملة الريفية باتجاه المدن.

فخلال السنوات الأولى من الاستقلال نجد أن 85% من النازحين نحو المدن الكبرى نزحوا أصلا من الريف طلبا للعمل.

كما لا ننسى أن حرب التحرير (1954-1962) جعلت قوات الاحتلال تركز عملياتها الحربية في المناطق الريفية، الأمر الذي أدى إلى تدمير مئات القرى وآلاف المداشر وهي الأماكن التي لجأ أصحابها في غالب الأوقات إلى ضواحي المدن طلبا للأمن في حين جمعت سلطات الاحتلال قسما آخر من المواطنين في مراكز التجمع والمحتشدات التي أطلقت على 1200 منها (من بين 3425 محتشدا) سنة 1958 اسم القرى الجديدة، ثم إعلانها لمشروع 1000 قرية أطلق عليها قرى المستقبل ضمن مشروع قسنطينة المشهور وهذا كله بهدف منع سكان الريف من الاتصال بالثوار، وتسهيل مهمة مراقبة تحركات السكان.

لهذا كله استمرت الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة واستمرت معها ظاهرة المدن والأكواخ القصديرية كمشكلة حادة تواجه الدولة الجزائرية الحديثة بعد الاستقلال ولم تتمكن من مقاومتها إلا في نطاق محدود، وهذا راجع إلى عدة اعتبارات:

- 1- صعوبة إعادة بناء القرى التي تم تدميرها إبان حرب التحرير.
- 2- عودة أكثر من (300) ألف لاجئ جزائري من تونس والمغرب.
- 3- عدم وجود فرص كافية للعمل في الريف.
- 4- تركيز مشروعات التنمية من المدن وضواحيها، خصوصا الصناعة.

(1) محمد السويدي. المرجع السابق، ص 70.

5- تأخر إعادة تخطيط الدن من الناحية العمرانية، وحل مشكلة السكن، حيث كان التركيز خلال السنوات الأولى من الاستقلال على إعادة بناء الدولة من حيث الأجهزة الإدارية والاقتصادية وغيرها.

6- النمو الديمغرافي السريع الذي يمتص مشروعات التنمية في وقت مبكر، حيث نجد أن سكان الجزائر تجاوزوا 9 ملايين نسمة سنة 1962 ثم وصلوا (12.15) مليون نسمة سنة (1966) ليصلوا إلى (18.5) مليون نسمة سنة 1979.

لقد وجدت الجزائر نفسها بعد إعلان الاستقلال أمام تركة ثقيلة، فحرب التحرير خلخلت الريف من سكانه، كما أن أجهزة الدولة كانت منهارة على جميع المستويات الإدارية والاقتصادية (الصناعة، الزراعة، التجارة) والتعليم، لهذا وبعد سنوات قليلة ركزت الدولة جهودها للخروج من حالة التخلف هذه، وذلك بوضع مخططات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كان في مقدمتها التصنيع باعتباره عاملا للقضاء على البطالة والاكتفاء الذاتي في عدد كبير من المنتجات الصناعية.

ولهذا كان تركيز الصناعة بعد سنة 1966 في المدن الكبرى مثل عنابة وقسنطينة والجزائر ووهران ومستغانم، يمثل عامل جذب لليد العاملة الريفية نحو المدن بسرعة على حساب الأراضي في السهول الخصبة، خصوصا تلك الأراضي التي خضعت لنظام التسيير الذاتي بعد الاستقلال مباشرة.⁽¹⁾

يضاف إلى هذا كله أن الدولة ركزت منذ البداية مختلف الخدمات من تعليم وصحة وإدارة وغيرها في المدن الكبرى والمتوسطة، في حين بقي الريف في معظم مناطقه يعاني من نقص في هذه الخدمات، مما تسبب في تعميق الهوة بين الريف والمدينة، وعمق بالتالي من تحرك الريفي نحو المراكز الحضرية.

(1) محمد السويدي. المرجع السابق: ص ص 78 / 86.

ثالثا: حركة سكان الجزائر بعد الاستقلال

بعد استقلال بلادنا وبالتحديد خلال السنوات الأولى عاد معظم الأوروبيين إلى مواطنهم الأصلي تاركين كل ما قاموا بإنجازه من سكنات و مخططات سكنية للسكان الأصليين، اللذين حطمت مساكنهم وأحرقت قراهم وأراضيهم لكن هذه المساكن لم تستوعب هذا الكم الهائل من السكان مما أدى إلى انتشار الأحياء القصديرية في المدن وعرقل التنمية الريفية لأن معظم السكان تركوا خدمة الأرض، ومن أجل إعادة النبض والحركة في المناطق الريفية قامت الدولة بوضع سياسة سكنية لإعادة بناء ما دمره الاستعمار وهذا ما شجع هجرة سكان المدن إلى الريف للنهضة بالتنمية.

وقد استخدمت الحكومة الأموال التي كانت مخصصة لبناء المساكن في إنجاز مشاريع التاجية للاستفادة منها و أهم المخططات والبرامج السكنية.

إن النتائج التي ترتبت عن حرب التحرير المباركة كانت لها نتائج مؤثرة على الوسط الحضري، فمن الجهة كانت المدينة في وضعية اقتصادية واجتماعية مزرية مما أدى إلى تفشي البطالة، ومن جهة أخرى كان لذهاب المعمرين فراغ في المدينة، مما يجعلنا نعتقد بأن مرحلة 1962-1966 استتمت بهجرة داخلية معتبرة وإحصائيات 1966م توضح ذلك، فالنمو الحضري كان له تأثير على الهجرة الريفية إذ سجلت المدينة نسبة مرتفعة من المهاجرين بلغت 23% من المجموع الكلي للمهاجرين في نفس الفترة، ونتج عن هذا الانفصال آثار سلبية على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمدينة.⁽¹⁾

مرحلة 1967-1970 وهي مرحلة المخطط الثلاثي وفي هذه الفترة المعالجة لم تكن في المستوى المطلوب فقد وجدت الحكومة صعوبة للخروج من هذه الأزمة التي انتقلت كاملها، وإن كانت هناك معالجة فهي جزئية وهذا أدى إلى بروز أزمة سكنية حادة بدأت مظاهرها في كبرى المدن الجزائرية، ولا في العاصمة ثم قسنطينية ثم وهران وعنابة وهذا نتيجة لشلل وضعف البرامج التي كانت مقررة لبناء مساكن وبالرغم من هذه الأزمة فإن الحكومة الجزائرية لم تستسلم لهذا الوضع الذي يهدد حياة السكان فقد أولت جل اهتماماتها لهذا المجال وهذا ما يتوضح لنا.

(1) عاطف غيث. دراسات في علم الاجتماع الحضري، (القاهرة: المجموعة الإفريقية، ط2، 1975م)، ص 77.

ولقد أولت الدولة جل اهتمامها في سنوات المخطط الثلاثي على مجال السكن الريفي وتتجلى مجهوداتها في استكمال المشاريع والسكنات التي أوقف إنجازها قبل الاستقلال.

إضافة لقرار الحكومة أثناء تهيئة برامج التجهيزات لسنة 1969م حيث تم إنجاز 77010 مسكنا حضريا و 3000 مسكن ريفيا ومنه وصل عدد المساكن الموزعة خلال فترة المخطط الثلاثي في المتوسط 650 مسكنا حضريا و ريفيا سنويا⁽¹⁾

ساهمت التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت أثناء هذه المرحلة (1966-1980) في تغيير عميق لمفهوم واتجاه الهجرة الداخلية، فمدينة قسنطينة مثلا التي كان عدد سكانها لا يتجاوز 50000 نسمة نجدها الآن قد تعدت هذا التعداد بكثير إذ وصل عدد سكانها إلى أزيد من 731555 نسمة أي بنمو قدر ب 3.4%⁽²⁾.

وإحصائيات 1987 توضح لنا جلليا أسباب هذا الارتفاع في عدد السكان، ففي هذه المرحلة استفادت المدينة بمخططات تنموية هامة كانت ترمي إلى جعل هذه المنطقة قطبا صناعيا بل و تهدف أساسا إلى المحافظة على التوازن الداخلي لكافة المناطق المجاورة غير أن هذا التوازن الاقتصادي والديموغرافي، لم يتحقق بالقدر الذي سطر له ذلك أن في الحقيقة نجد هذه المخططات التنموية قد هيئت الهجرة الريفية وسجلت المدينة بنسبة 28% من مجموع المهاجرين أي 37158 مهاجرا.

ويرجع هذا في غالب الأحيان إلى علاقات الزواج، أي زواج امرأة بأحد أفراد عائلتها المقيم بالمدينة والنتائج الإحصائية لسنتي 1977-1983، توضح لنا بأن شخصين أو ثلاثة أشخاص من سكان المدينة لهم أصل ريفي وهذا يؤكد أن نسبة المهاجرين كانت مرتفعة عددا خلال هذه الفترة نتيجة لما احتواه الوسط الحضري من تنمية.

ومن خلال ما تقدم يمكن التأكد على أن النمو الاقتصادي و العمراني اللذان عاشتهما المدينة، جعلتا منها قطب جذب لليد العاملة الريفية، وقد صاحب هذا الحراك

(1) السيد عبد العاطي السيد. علم اجتماع السكان، أستاذ ورئيس قسم علم الاجتماع كلية الآداب، (جامعة الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002)، ص 187.
(2) المرجع نفسه، 188.

السكاني تنقل في العادات والتقاليد والقيم، مما أحدث صراعا اجتماعيا وثقافيا أكثر بالمدينة⁽¹⁾.

لقد أبرز هذا الأخير أي المرحلة (1974م- 1977) بشكل تفصيلي كل ما يعاني منه قطاع السكن والحالة المزرية التي يعيشها السكان وأثار ذلك على الحياة الاجتماعية عامة، واستغلالات الحكومة في هذا المجال لم يقلل من عزيمتها في إيجاد مخرج لهذا الوضع ولو بشكل قليل وقد حاول هذا المخطط الإلمام لجميع الشروط التي يراها مناسبة وضرورية لمواد البناء وذلك لتنفيذ سياسة السكن وهذا منذ السنوات الأولى للمخطط ، وقد اشترك المخططين أي الثلاثي والرباعي في نقطتين أساسيتين هما:

- وضع وسائل الإنتاج والإنجاز أي إنشاء مؤسسات وطنية.
- تشجيع الأفراد على المبادرة للحصول على الملكية العائلية في إطار منظم.

(1) السيد عبد العاطي السيد. المرجع السابق، ص 189.

رابعاً: حركة السكان في ظل السياسات التي انتهجتها الجزائر

تندرج سياسة التجديد الريفي ضمن إطار السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحركة السكانية في الجزائر، وهذه السياسة تأخذ في الحسبان الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من حيث التشغيل والدخل وتثبيت السكان وتراعي الخطوط التوجيهية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2025 وتشمل السياسة الفلاحية التي تقوم على أساس اقتصادي يتمثل في المستثمرات الفلاحية ومؤسسات الصناعة الغذائية.

ولأن سياسة التجديد الريفي أوسع في أهدافها وأبعد من حيث مداها، فإنها تستهدف الأسر الريفية التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي، مع اهتمام خاص لتلك الأسر تعيش في المناطق النائية أو المعزولة، ورغم أن الفلاحة تمثل النشاط الغالب في المناطق الريفية فإن سياسة التجديد الريفي توسع مجال تطبيقها إلى قطاعات أخرى وتستدعي مشاركة العديد من الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية، المستثمرون الفلاحون المؤسسات غير الفلاحية،... وغيرها).

تعمل سياسة التجديد الريفي على رسم حدود تنمية ريفية مندمجة متوازنة ومستدامة لمختلف الأقاليم الريفية (الأقاليم الريفية الراكدة، العميقة، الأقاليم الفلاحية ذات القرارات التنافسية والأقاليم الفلاحية المحاذية للفضاءات الحضرية). بتجديد الشروط التي ينبغي توفيرها من أجل:

- ترقية فلاحية قائمة على المؤسسة، مسؤولية بيئية، وناجحة اقتصادياً، قائمة على المستثمرات الفلاحية ذات القابلية الاقتصادية (حوالي 400000 مستثمرة تتوفر على أكثر من مساحة 5 هكتارات من بين المليون مستثمر فلاحية الموجودة في البلاد)، وعلى ضرورة اعتماد مقاربة شعب الإنتاج، من ناحية⁽¹⁾.

- تنمية ريفية مندمجة بتنظيم تضافر الجهود الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مستوى مختلف الأقاليم، من أجل تحفيز التشغيل بتنويع الأنشطة الاقتصادية، وترقية تكافؤ الفرص ومكافحة الهشاشة والتهميش والإقصاء والمساهمة بفعالية في سياسات تهيئة الأقاليم وتقليص التفاوت والاختلالات من جهة أخرى.

(1) سياسة التجديد الريفي – الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية – اللجنة الوطنية للتنمية الريفية أوت 2006، ص 17.

تأخذ سياسة التجديد الريفي تطورات السياسات الفلاحية والريفية على المستوى العالمي حيث تتجه كل البلدان بدرجات متفاوتة إلى الاعتراف بالريف، سواء بسبب أهمية عدد سكانه أو بسبب المساهمة الاقتصادية للنشاط في المناطق الريفية. أو بسبب الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأقاليم ولمؤهلاتها، وقد تسارع هذا التوجه منذ 1994م السنة التي تم فيها توقيع الاتفاقيات المسماة "اتفاقيات مراكش"، والتي تم فيها تسجيل المنتجات الفلاحية ضمن المواد السلعية وأخضعت لقواعد المنطقة العالمية للتجارة ويبرهن التحليل، المقارن للسياسات العالمية الفلاحية والريفية وللإجراءات المتخذة في مختلف مناطق العالم وفي الجزائر، كذلك على الترابط الموجود بين هذين الجانبين.

أسس سياسة التجديد الريفي

إن تنمية المناطق الريفية بصفة متوازنة ومنسجمة تمر حتما عبر إدماج الأنشطة والأعمال الاقتصادية والاجتماعية وتوزيع الموارد توزيعا متوازنا، غير أنه يجب على هذه الأنشطة والأعمال أن تبحث عن الرفاهية الفردية والاجتماعية لدعم روابط التضامن مع خلق الشروط الضرورية لآفاق جديدة للتشغيل والحصول على دخل وبضمان تحسين شروط الحياة والحصول على الخدمات الأساسية.

إن تنمية الوسط الريفي يتطلب حيوية اقتصادية قوية للمناطق الريفية لتقوم على عصرنه المستثمرات الفلاحية، وتثمين المنتجات المحلية، والبحث على منافذ التسويق وخلق أنشطة اقتصادية جديدة.⁽¹⁾

الأهداف الرئيسية لسياسة التجديد الريفي

تهدف سياسة التجديد الريفي إلى:

- المساهمة في إحياء المناطق الريفية بتحسين ظروف التشغيل، وإعادة الحياة للنسيج الاقتصادي وضمان مستوى معيشي عادل للجماعات الريفية.
- تثبيت السكان والحفاظ على عالم ريفي حي وفاعل، بتحسين ظروف الحياة وشروط عمل سكان الريف، وتيسير الحصول على الموارد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وضمان أمن التموين بالموارد الغذائية .

⁽¹⁾ سياسة التجديد الريفي - المرجع السابق، ص 33.

تطبيق نموذج تنموي للأقاليم الريفية ونظامها المنتج قصد تدعيم تنافسيتها:

- بتشجيع تثمين الموارد المحلية
- بتحفيز اقتصاد جوارى بتنظيم تضافر الأنشطة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.
- باستغلال الأقاليم بصفة عقلانية لتحقيق إنتاج ذو نوعية يتوفر على قيمة مضافة عالية.
- بتشجيع تنويع الأنشطة وتعدد الأنشطة لدى الأسر وتدعيم شبكة الخدمات في الوسط الريفي.⁽¹⁾
- تدعيم قابلية المؤسسات الريفية للحياة وتعزيز دور الفلاحة التي ما تزال مكونا رئيسيا في الاقتصاد الريفي، ضمن إطار تهيئة الإقليم والفضاء الريفي.
- المساهمة في حماية الإمكانات المتوفرة من موارد طبيعية ورد الاعتبار للتراث.
- وفي الختام فإن الطموح الأساسي لسياسة التجديد الريفي هو المساهمة في تدعيم التماسك الاجتماعي والتنمية المتوازنة للأقاليم، مع الأخذ في الحسبان خصوصياتها ومؤهلاتها ومعوقاتها، والمساهمة في تجسيد أهداف الألفية للتنمية التي التزمت بها الجزائر.
- لقد تم تبني أهداف الألفية للتنمية من قبل 191 دولة عضو بمنظمة الأمم المتحدة في سبتمبر 2000م، وهي تحدد مستوى التقدم الذي يتعين بلوغه في سنة 2015م، من أجل تحسين ظروف معيشة السكان، وتحليل المتغيرات (الفقر، بطالة الشباب، التربية المساواة، وفيات الأطفال، صحة الأمهات، التلوث، الماء، التطهير، المساعدة العمومية الديون... الخ) .

⁽¹⁾ سياسة التجديد الريفي - المرجع السابق، ص 38.

خامسا: بعض المشكلات الناجمة عن حركة السكان في الجزائر

المشاكل التي تواجه حركة السكان في الجزائر كثيرة وعديدة يمكن أن نلخصها فيما يلي:

1- الدخل المنخفض وارتفاع نفقات الإسكان

إن الدخل المنخفض من العراقل الرئيسية التي تقف في وجه توفير السكن، ويبلغ معدل دخل الشخص الواحد في معظم البلدان أي أقل نمو نحو 100 دولار في السنة وأكثر الناس لا يقدرّون إلا على، شراء القليل ومع أن دخل الشخص قد يرتفع، عندما يغادر القرية إلى المدينة فإن العثر على منزل أمر صعب.⁽¹⁾

فالفرد الذي يعيش في حي مختلف، ويعمل بأجر ضعيف، لا يستطيع تحمل نفقات السكن، الجديد الذي يحتوي على وسائل الراحة وبالتالي فإن الدخل يقف حائل دون تحسين ظروف الحياة.

2- الحدود المالية القومية

إن إيجاد المسكن الفقير مشكلة تعانيها الدول الغنية إلا أننا نجدها قد عملت على تطوير الوسائل الكفيلة بتخفيف من حدة مشاكل السكن وذلك تبعا للضغط السياسي والاقتصادي كما نجد أنها تفتقد إلى المشردين وأن معظم عائلاتها تقطن مساكن لائقة وذلك لأنها تملك رأس المال والأيدي العاملة، أما الدول النامية فهي لا تملك ذلك ومن هنا نجدها تعاني من مشكلتان هما: الإسكان والتنمية ولذلك يجب التخلي عن بناء المساكن الباهظة النفقات، ومشكلة الإسكان بحاجة إلى أفكار جديدة وإدراك أهميتها وأبعادها الأزمة تصبح لا مفر منها عندما يفقد الأمل.⁽²⁾

3- سعر الأرض

إن الأرض اللازمة لتوسيع المدن الموجودة بمساحات كبيرة في معظم البلدان الأقل نموا لكنه القليل من هذه الأراضي الموضوعة في تناول مشاريع المدن مما أدى بسرعة إلى ارتفاع الأرض والمدن، وأصبح ثمن الأرض في كثير من الأحيان الآن يوازي ثمن المبنى الذي سيقام عليه، وتختلف مشاكل الأراضي فالمدن باختلاف البلد وحجمه وجغرافيته وسياسته القومية، ولكن الظروف التالية تساهم بوجه عام في ارتفاع

(1) حسن عبد الحميد رشوان، مشكلات المدينة، كلية الآداب، (جامعة الإسكندرية ، 2004)، ص 30.
(2) المرجع نفسه، ص 35.

أسعار الأرض، الملكية المتزايدة أي امتلاك فرد واحد لمساحات واسعة الأرض، التقاليد الخاصة بملكية الأرض ففي البلدان الأقل نمو من يمتلك الأرض كمن يمتلك معادن نفيسة.⁽¹⁾

4- إنتقال ملكية الأرض وتسليمها

أي انتقال ملكية الأرض وحماية الممتلكات بالتسجيل له من الأمور الروتينية في البلدان الأكثر نمواً، لكن ما يعرقل عملية البناء والتعمير على تلك الأراضي المدة الطويلة التي تستغرقها عملية التسجيل أثناء انتقال الملكية، ففي غانا مثلاً اكتشف الذي كانوا يرغبون في بناء أفراد أم شركات أنهم من الصعب السير قدوماً في مشروعاتهم، بسبب تعذر تحديد من هو صاحب الأرض المطلوبة كما أن مشاكل التسجيل ليست دائماً محصورة بأنظمة التسجيل ففي أيرلندا مثلاً كان بيع الأراضي قليل والهجرة كبيرة وشراء قطعة الأرض لابد من الاتصال بجميع الورثة التي قد تصل إلى 50 وريث⁽²⁾

5- نقص التمويل

إن في الدول الأقل نمواً يكون المال الذي توفره العائلة قليل، لأنه يتحتم على العائلة أن تدفع ثمن المنزل عداً، ونقداً حتى وإن كان هناك فائض من الربح، فالعائلة تحتاج إلى سنوات عديدة لتتمكن من الادخار مبلغ كافٍ من المال وعلى الرغم من كلفة البناء فإن نسبة الفائدة على قروض الرهن مرتفعة للغاية، وكثيراً ما تجعل نسبة الفوائد مرتفعة بالإضافة إلى ثمن الأرض، المرتفع وبالتالي أصبح شراء منزل أمراً مستحيلاً.

6- إنعدام الادخار

إن جزء كبير من الأموال المدخرة في المصارف في الدول الأكثر نمواً، تستثمر من جانب هذه المصارف في الرهونات الخاصة بالمنازل إلا أن الادخار في الدول الأقل نمواً يكون عادة على شكل مجوهرات أو نقداً، أو ملكية حقيقية يحملها صاحبها أو يخفيها في المنزل، إذ أن الشخص العادي لا يثق بالمصارف.

(1) حسن عبد الحميد رشوان. المرجع السابق، ص 58.

(2) المرجع نفسه، ص 59.

فارتفاع الأسعار أو التضخم المادي خطر كبير دائم على الادخار النقدي إلا أنه لا يؤثر في كيس من الحلي الفضية.⁽¹⁾

فأموال الادخارات التي من المفروض أن تستثمر في المشاريع الاقتصادية والإسكان قليل في دول العالم الثالث، الأمر الذي يحول دون تقدم الإسكان نظرا لقلّة السيولة.

7- إنعدام صناعة البناء

إن صناعة البناء وإن وجدت في الدول الأقل نموا فإنها تكون عادة عبارة عن صناعة صغيرة غير منظمة أو فقيرة ماليا، وتمنع بعض البلدان عادة جلب عمال مهرة من الخارج وإنها لا تشجع على ذلك ويستفاد من إمكانية تنمية العديد من المهنيين في المناطق الريفية أما الفشل في القيام بمشاريع الإسكان كبيرة أو لأن هؤلاء الحرفيين قد اختاروا العمل في المصانع كما أن ركود النشاط العمراني يمنع العديد من العمال من الاتجاه نحو تعلم البناء فهي البلدان الأقل نموا لا تزال تعتمد على العامل الواحد الذي تعلم المهنة عندما بنى كوخه في المدينة.

8- تخلف الهندسة المعمارية واستخدام الموارد

إن أسباب المشكلة التي يواجهها اليوم انعدام الثقافة المعمارية والاهتمام بجني المال بسرعة كما أنه في معظم الأماكن لا يحض بناء المنازل حتى باهتمام مهندس الأشغال العامة وإذا بنيت بيوت فينقصها غالبا الحماية ضد أخطار الزلازل والفيضانات ليست محصنة ضد الرياح والمطر وبالرغم من ارتفاع سعر الأرض فإن السقف كثيرا ما يكون عاليا بشكل لا داعي له أضف إلى ذلك سوء تجهيزه أما المطبخ فإنه صغير وكذلك مخزن المواد الغذائية.⁽²⁾

وهذا إن دل على شيء فإنه قد يدل على تخلف الهندسة المعمارية إضافة إلى عدم انتظام صناعة البناء أما مواد البناء المحلية فلا تطرأ عليها أي محاولة لتطويرها.

(1) حسن عبد الحميد رشوان. المرجع السابق، ص 60.

(2) المرجع نفسه، ص 70.

9- النتائج المترتبة على انعدام التخطيط

إن اهتمام الدول الأقل نمواً ينصب على الإنتاج بشكل خاص على أمر توفير لها في يوم من الأيام الوقت والمال والمقدرة لإعادة تخطيط المدن، لكن إعادة التخطيط ستصبح مستحيلة بسبب النمو المطرد في المساكن القانونية والغير قانونية، كما أن الكوارث الطبيعية تزيد من صعوبات البناء، فالأرصدة المنعدمة في المدن القديمة وإن وجدت سرعان ما تعاني من مختلف العراقيل، كالحفر وبناء المنازل في الأزقة دون خطة معينة حيث تبقى الأرض دون استعمال تظهر الجوانب والمتاجر مما يرفع أسعار الأرض والعقار ويجعل محاولة القيام بمشاريع سكن جديدة في مثل هذه الأحياء غير علمي.⁽¹⁾

10- صلاحيات الدولة والمؤسسات العامة

إن برامج السكن والأشغال العامة تتطلب مقدرة وصلاحيات الإجبار الملاكين على بيع أراضيهم وتنظيم استعمال الأرض، لكن مثل هذه الصلاحيات في البلاد الأقل نمواً، هي إما غير متوفرة، وأنها ساء استعمالها⁽²⁾، فالمسؤولين والسكان اليابانيون يشعرون أن وضع اليد على الأرض إجراء غير ديمقراطي وحتى إن كان من المنفعة العامة و يتسبب شراء الأرض، من قبل مؤسسات معينة من أجل أغراض السياسة عامة لبناء الطرق يرضي أصحابها في إجبار الحكومة على دفع مبالغ كبيرة ثمناً للأرض. إضافة إلى ذلك فإن عملية استيلاء الحكومة على الأرض ما كانت تستغرق أحياناً خمسة سنوات، مما دعى الدول إلى إقامة العديد من مؤسساتها في مواقع لا تصلح لها إذ أنها أقيمت على أراضي حكومية، أو على أرض يسهل على الحكومة شرائها.

11- السياسة والضغوط العامة

إضافة إلى الفوضى الناجمة من احتلال المعدمين بامتلاك الغير، وبالإضافة إلى المساوئ الاجتماعية الأخرى، فإن هناك فوضى سياسية والصلاحيات والتخطيط السياسي، فالسياسة التقليدية وأصحاب المصالح أهمية للبلاد النامية، فالمرشحون في

(1) حسن عبد الحميد رشوان. المرجع السابق، ص 73.

(2) المرجع نفسه، ص 79.

الانتخابات قد يلمسون أهمية مشاريع الإسكان، بالنسبة إلى الأصوات الانتخابية ويعمدون إلى التعهد لبرامج إسكان دون أن يكون في نيّتهم تنفيذها⁽¹⁾.

ففي (جمايكا) حث السياسيون المعارضون للحكومة المستأجرين في مشاريع السكن الحكومية على الامتناع عن دفع الإيجار، وقد لب العديد منهم هذا الطلب بسرور وحدث ذلك في فنزويلا أيضا حيث طلب أعلى العائلات المعدمة كذلك أن تحتل المساكن الحكومية، مما أجبر الحكومة على بيع الشقق في هذه المباني للمستأجرين على أمل حثهم على الدفع ونجحت الحكومة في ذلك نجاحا نسبيا.⁽²⁾

(1) حسن عبد الحميد رشوان. المرجع السابق، ص 76.

(2) المرجع نفسه، ص 79.

- خلاصة

من خلال ما تم تقديمه في هذا الفصل، يتبين لنا مدى التزايد السكاني السريع في البلاد، والذي فاق التصورات والتقديرات خاصة في الفترة ما بعد الاستقلال، وذلك لسد النقص الذي خلفته الثورة، وهذا التزايد السكاني السريع هو السبب الحقيقي في الحركة السكانية، من الريف إلى المدينة، وكان من أهم نتائجه الحاجة إلى التنقل والسكن، وهذا الأخير هو الأساس وقد أولت الحكومة اهتماما بالغاً بهذا القطاع وهذا ما تجسد من خلال السنوات المنظمة، ولقد استمر هذا بعد الاستقلال و تميز هذا الأخير بمستويين يتمثل الأول في الهجرة الداخلية نحو المناطق الغنية، والمستوى الثاني في الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة.

الفصل الثالث

عوامل وتوجهات الحركة السكانية

- تمهيد

أولاً: العوامل الطبيعية التي تتحكم في الحركة السكانية

ثانياً: العوامل الاقتصادية والثقافية للحركة السكانية

ثالثاً: العوامل الاجتماعية للحركة السكانية

رابعاً: اتجاه الحركة السكانية في مدينة

خامساً: اتجاه الحركة السكانية منطقة منطقة

- خلاصة

تمهيد

كانت الهجرة تستهدف باستمرار الحصول على أرض جديدة، بمعنى الحصول على مقومات الحياة الاقتصادية، والوصول إلى مستوى أفضل من المعيشة، سواء كانت الأرض للصيد أو الرعي أو الزراعة أو الصناعة، ومن هنا كانت الهجرة الأساس الأول للتطور الثقافي والحضاري، وتطور السلالات البشرية وقد كان للكشوف الجغرافية أثرها في زيادة معدلات الهجرة.

هكذا كان الجغرافيون يتحدثون عن الهجرة، مع أن بعضا منهم أهتم بالهجرة الداخلية، ذلك لأن ثمة نوعين من الهجرة، فالهجرة الخارجية أي من وطن معين إلى بلد آخر، وهجرة داخلية، بمعنى التنقل المكاني داخل المجتمع الواحد، والذي يهتما في هذا الصدد الهجرة من الريف إلى المدينة وأيضا من منطقة إلى منطقة وكذلك العوامل والتوجيهات التي تتحكم في الحركة السكانية.

إن النمو السكاني في المناطق الريفية يتزايد بمعدلات تفوق نمو المساحة المزروعة وفرص العمل، وبالتالي تتناقص فرص العمل ذات العائد المناسب، كما أن القرية تتميز الآن بانخفاض أسعار المواد الأولية من المنتجات الزراعية، أو عدم نمو أسعارها بشكل ملائم وبخاصة ظهور بدائل صناعية للمواد الطبيعية الأولى بالإضافة إلى تخلف الخدمات الصحية والتعليمية والإسكان وغيرها، عن المستوى الذي يكفل الحد الأدنى للحياة، كل هذه عوامل طرد من المجتمع الريفي إلى المجتمع الحضري، يضاف إلى ذلك مدى تأثر الإنسان بظروف طبيعية كالمناخ، ونقص الغذاء، كما يقول بعض الجغرافيون، ومع ذلك لا يلجأ الإنسان إلا أرض مجهولة إلا إذا كان موطنه فقيرا من حيث الامكانيات اللازمة له ولطموحه، فهناك مناطق جذب للعمل أهمها المدينة بما تتضمنه من فرص للعمل ومستويات الطموح يمكن تحقيقها.

وكثيرا مما نشر عن الهجرة الداخلية يتعلق بكثافتها واتجاهاتها، حيث يركز من يتكلم عنها، على ملامح المهاجرين ودوافعهم إلى الهجرة، ولكن القلة من الدراسات

حاولت أن تعالج الآثار الاجتماعية المترتبة على الهجرة بالنسبة لمناطق الطرد ومناطق الجذب، وما زال قياس مثل هذه الآثار من التحديات الهامة للباحثين في هذا الموضوع.

أولاً: العوامل الطبيعية التي تتحكم في الحركة السكانية

لاشك في أننا نعرف أن الهجرة تؤثر على التركيب النوعي للسكان بمعنى أنه يحدث زيادة غير طبيعية في عدد الذكور في المدن بحيث تحتل التوازن النوعي في المدن التي تستقبل المهاجرين أي يكون عدد الذكور أكثر من عدد الإناث أما في الأماكن الطاردة فإن عدد الإناث يكون فيها أكثر من الذكور باعتبار أن المهاجرين في معظمهم يكونون من الذكور كما هو معروف، كما يحدث كذلك اختلال في التوازن العمري بين سكان المناطق التي تخرج منها الهجرة وكذلك يزداد عدد الذين في سن الإنتاج بين سكان المدن التي تستقبل المهاجرين وذلك لأن معظم المهاجرين يكونون من صغار السن في الغالب، " من الناحية الديمغرافية نجد أن معظم المهاجرين ينتمون إلى الفئات العمرية الشابة الذين معظمهم من الذكور مما أدى إلى اختلال التوازن النوعي في كثير من دول الشرق.

إن القرى تشهد هجرة مستمرة وعزوف عن العمل في الزراعة، وهذا بسبب ضم الحيازات الزراعية الصغيرة إلى وحدات زراعية أكبر، كما أنها افتقدت فرص العمل وأصبحت تؤدي وظيفة كونها مناطق سكنية بالنسبة للعائلات التي تعمل في المدن الكبيرة. إن الكثير من هذه الخصائص وهذه التوجهات التي تعتمد على مختلف أساليب وتقنيات التحديث المعروفة في هذا العصر، نجد أن الكثير منها كانت قد انتشرت في الريف الجزائري منذ منتصف الثمانينات، وهذا يؤكد على أن المجتمعات الريفية تتشابه فيما بينها.

- الكوارث الطبيعية:

عرفت الجزائر عدة كوارث طبيعية في عهد الاستعمار الفرنسي حيث تعرضت في سنة 1838م إلى مجاعة يعود سببها إلى الأمراض التي أصابت الزرع وإلى سقوط الثلج مدة شهر، كما تعرضت إلى كارثة ثانية في سنة 1847 بحيث زحف جراد كثيف على الزرع وبقي لمدة ثلاث سنوات متتالية في الجزائر إذ وقع مرض في الزرع وهلك المواشي سنة 1867م، كما انتشر أيضا مرض وباء الكوليرا، وزحف في سنة 1868م مرة ثانية الجراد على البلاد، والشيء الذي زاد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية تعقيدا

هو سلسلة المواسم السيئة التي تعرضت إليها البلاد منذ سنة 1920م، كل هذه الكوارث الطبيعية المتتالية أنتجت أوضاعا اقتصادية جديدة ظهر فيها ركود لعرض الحاجات الأساسية الخاصة بالمواطن الجزائري وارتفاع سعر المنتجات الزراعية الأمر الذي سبب في دفع الملاك الصغار إلى بيع أراضيهم إلى الأوروبيين وإلى العمل كخماسين عندهم وعند البرجوازية الجزائرية، هذه العملية أدت إلى ارتفاع في عدد الخماسين ما بين سنتي 1914-1930 من 407050 إلى 634600 زادت هذه الحركة التكديجية من الهجرة الريفية نحو المدن وزادت في عدد سكان سبعة وعشرين بلدية.⁽¹⁾

- المناخ

يتناول هذا العنصر دراسة الإقليم من خلال عناصره من حرارة وضغط جوي ورياح، وأمطار، كما يهتم بتحليل العوامل المختلفة التي تؤثر في هذه العناصر ويأتي في مقدمة العوامل الطبيعية التي تؤثر في الحركة السكانية وأكثرها تحكما في النشاط البشري، ومرجع ذلك أن قدرة الإنسان على التحكم في هذا العامل محدودة للغاية وتكاد تقتصر جهوده على التقليل من تأثير العناصر المناخية ومحاولة التكيف معها. وللמناخ تأثير مباشر في تخلف الإنسان، حيث تنخفض درجة الحرارة طوال العام وفي المناطق المدارية، حيث تقترن الحرارة المرتفعة مع الرطوبة العالية، مما يقلل من قدرة الإنسان على العمل والإنتاج، ويضعف طاقته الذهنية، كما تساعد على انتشار الأوبئة والأمراض المختلفة التي تصيب الإنسان والحيوان على السواء ويظهر الأثر غير المباشر العضوية، التي تدوب بصفة مستمرة بفعل الأمطار الغزيرة.

و يؤثر المناخ في توزيع السكان، وتحديد كثافتهم على سطح الأرض ويتضح ذلك من مقارنة خريطة لتوزيع الكثافة السكانية بأخرى موضحا عليها أقاليم المطر والغطاء النباتي، إذ يتضح انخفاض كثافة السكان بشكل واضح في الأقاليم الصحراوية الجافة وفي الأقاليم المدارية التي تتسم بغزارة الأمطار وكثافة الغطاء بينما على العكس من ذلك ترتفع كثافة السكان في المناطق المعتدلة في الكثير من أساليب حياتها حتى وإن باعدت بينها المواقع الجغرافية والخصائص الثقافية، ولهذا فإنه ليس من المستغرب أن توجد بينها

(1) عبد الحميد دليمي. دراسة في العمران والسكن والإسكان، مخبر الإنسان والمدينة، (عين مليلة: تم الطبع بشراكة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، ص 119.

الكثير من الخصائص المشتركة على الرغم من البعد المكاني، والحضاري الذي يفصل بينها. (1)

أما إذا انتقلنا إلى مدينة أخرى نلاحظ أن الهجرات أثرت على تركيب السكان حيث نجد 80% من الذين تركوا المناطق القليلة السكان أي الريفية، كانت أعمارهم تتراوح بين 15 و 24 سنة إضافة إلى الآباء الذين مازال أطفالهم صغارا في السن كما أنه في بعض البلدان كان أكثر من نصف دفعة من التلاميذ. ويمكن لنا أن نميز هذه العوامل وذلك فيما يلي:

- الموقع

من الأسس الطبيعية الرئيسية التي يهتم بها الجغرافي وعادة ما يبدأ في دراسته لأي إقليم وهو الموقع.

وتتعدد أنماط المواقع الجغرافية ومن أهمها الموقع الفلكي Situation ويحدد هذا النمط من المواقع والخصائص المناخية السائدة في الإقليم والموقع الجغرافي من أهم أنماط الموقع، وترجع أهميته إلى أنه يؤثر بصورة مباشرة في المظاهر البشرية والحضارية، وبخاصة فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للسكان وكثافتهم، وتركيبهم وتحركاتهم ومستوياتهم ونشاطهم الاقتصادي.

والموقع الجغرافي عنصر غير ثابت، حيث تتغير أهميته من فترة لآخرى نتيجة لعدة عوامل أهمها تطور وسائل النقل المختلفة.

- تضاريس الأرض

يحتاج الجغرافي إلى الإلمام الكامل بأشكال السطح، كالمرتفعات والوديان ودرجات الانحدار وزوايا ميل المنحدرات والأودية النهرية، ويحتاج كل شكل من هذه الأشكال إلى دراسة تفصيلية لمعرفة أهميته ودوره في المظاهر الطبيعية والبشرية والاقتصادية المختلفة. (2)

(1) عبد الحميد دليمي. المرجع السابق، ص 125.

(2) تشارلز ابرمز. المدينة ومشاكل الإنسان، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين، (بيروت- لبنان : دار الآفاق الجديدة، 1924)، ص 210.

ولأشكال السطح تأثير كبير في النشاط البشري وتطويره، وخاصة ما يتعلق بالإنتاج الاقتصادي، وتعد السهول أكثر أشكال السطح ملائمة للنشاط البشري من الجهات الجبلية، وبالتالي أكثر استيعاباً لأعداد كبيرة من السكان، وعلى العكس من ذلك يقل السكان في المناطق الجبلية، وشدة انحدارها وصعوبة اتصالها بالجهات المجاورة وارتفاع تكاليف إنشاء الطرق المختلفة بها، لعدم انتظام السطح وضرورة إنشاء الممرات في بعض الأحيان، إضافة إلى انجراف التربة بصفة مستمرة.⁽¹⁾

وتتوافر في المناطق السهلية كل الظروف التي تلائم الإنتاج الاقتصادي وتساعد على تجمع السكان، فاستواء السطح يساعد على حفظ التربة التي تتسم بجودتها وخصوبتها خاصة الفيضية منها، والتي توجد بجوار المجاري النهرية، مما يساعد على قيام الزراعة، ويؤدي تبعاً لذلك إلى استقرار السكان بأعداد كبيرة، كما يسهل في هذه المناطق العمرانية وتسهيل انتقال السكان.

(1) تشارلز أبرمز. المرجع السابق، ص 220.

ثانياً: العوامل الاقتصادية والثقافية للحركة السكانية

تلعب الهجرة من الأرياف إلى المدن دوراً مهماً في نمو الدخل والثروة لدى الأشخاص المهاجرين كما تعمل على تخفيف البطالة، ولهذا نجد أن الهجرة من القرى إلى المدن الكبرى وكذلك الهجرة من القرى إلى المشاريع الزراعية التي أقامتها الدولة في مختلف المناطق الريفية، عملت على توفير فرص عمل مناسبة لهؤلاء المهاجرين وتخفيف الضغط على فرص العمل في المناطق التي كانوا فيها قبل الهجرة.

ففي تركيا والعراق يقول نقلاً عن آخرين أن الهجرة الريفية تتجه إلى المدن الساحلية أكثر مما تتجه إلى المدن الداخلية، كما أنها تتجه نحو الغرب أكثر مما تتجه نحو الشرق ويربط ذلك بطبيعة الحال بمعدل النمو الاقتصادي في المناطق المختلفة ولقد أوضحت إحدى الدراسات أن الهجرة الريفية في تركيا إلى المدن المطلة على البحر الأسود قد ازدادت خلال السنوات الأخيرة بسبب الرخاء الاقتصادي النسبي الذي تنعم به هذه المدن، أما في ليبيا فإن الهجرة الريفية تتجه من الأرياف و البوادي والواحات إلى المدن الساحلية على وجه العموم وإلى مدينتي طرابلس وبنغازي على وجه الخصوص⁽¹⁾ ولو أن حدة الهجرة قد خفت في السنوات الأخيرة عما كانت عليه في الماضي، وقد يكون سبب ذلك تحسين الظروف المعيشية في الريف والواحات وذلك بسبب توفير الخدمات العامة في معظم القرى والواحات الليبية، كما أن الكثير من المدن لم تعد مراكز جذب كما كانت في الماضي، حيث حدث نوع من الركود الاقتصادي في كثير منها وذلك بسبب التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي شهدتها البلاد في السنوات الأخيرة والتي حدثت بشكل كبير من نمو بعض المدن وشجعت في نفس الوقت على الاستثمار في المناطق الريفية.

أما في دولة عربية كالعراق فإننا نجد أن الهجرة الريفية قد ازدادت إلى بغداد وعلى الأخص من المناطق العراقية الجنوبية، ويبدو أن العامل الاقتصادي هو أهم

(1) السيد الحسيني. الإسكان والتنمية الحضرية، (عين شمس: الناشر، مكتبة غريب، 1991)، ص 45.

العوامل المحركة للهجرة إلى بغداد، فلقد أوضح عزيز مكي أن الدخل الشهري الذي حصل عليه المهاجر إلى بغداد بغض النظر عن مستوى تدريبه ومهارته، يعادل الدخل السنوي الذي يحصل عليه القروي الذي يعمل في قرية عراقية جنوبية، ويؤكد كوستيلو على هذه الحقيقة عندما أشار إلى أن المهاجرين إلى بغداد، وبخاصة أولئك القادمين من الأقاليم الجنوبية للعراق، فهم أيضا يهاجرون أساسا لأسباب اقتصادية فالدخل الشهري للمهاجر إلى بغداد، ومهما كانت خبرته يمكن أن يعادل مجموع دخله السنوي السابق من الزراعة⁽¹⁾.

كما أن تكدس العمالة في الريف وضعف الإنتاجية الزراعية في كثير من بلاد العالم الثالث، يؤدي إلى قلة الطلب على الأيدي العاملة مما يدفع البعض إلى الهجرة إلى المدن سعيا وراء فرص عمل أفضل، وبالتالي حياة أكثر رفاهية، وفي الكثير من الأحيان تكون هذه التوقعات مخيبة للآمال بالنسبة لهؤلاء المهاجرين الذين يشكلون مع الوقت عبئا ثقيلا على المدن التي هاجر إليها .

من الظواهر السائدة في البيئات الريفية هجرة الرجال الذين يتركون قراهم وأسرهم لأسابيع أو مواسم أو سنوات ولا يعودون إلى منازلهم إلا لفترات قصيرة وبصورة عامة، يذهب الرجال بمفردهم وتضطر زوجاتهم إلى رعاية المنازل وزراعة الأرض والعناية بالأطفال والأقارب من كبار السن، واليوم تبلغ نسبة الأسر التي ترأسها أو يقمن فيها بأعمال رئاسة الأسرة ما يقرب من 35% من مجموع الأسر في أنحاء العالم كافة.

وأول ما ينجم عن هجرة الرجال إلى المدن لأسباب اقتصادية زيادة في نسبة النساء في المناطق الريفية اللاتي يتوجب عليهن، إضافة إلى الواجبات المنزلية الاعتيادية القيام بالأعمال التقليدية للرجال، وعندما يتضمن هذا العبء المتراكم مشاركة أعضاء الأسرة الآخرين، تصبح النساء معتمدات على الإخوة أو على الأب أو على أسرة الزوج ويفقدن بذلك استقلاليتهن.

(1) السيد الحسيني، المرجع السابق، ص 66.

ثالثا: العوامل الاجتماعية للحركة السكانية

يحمل المهاجرين من الريف إلى المدن الكثيرة من القيم الريفية معهم وإذا ما كانت هناك هوة ثقافية Culture cup بين المنطقة الطاردة والمنطقة المستقبلة فقد يحدث صراع بين الثقافتين، ولكن الواقع أن المهاجر في موقف لا يسمح له بفرض ثقافته ولهذا نجده يتبنى الأنماط الثقافية الحضرية بأسلوب فيه نوع من الحياء في كثير من الأحياء وهذا لا ينفي أن المهاجرين قد يرفضون ثقافتهم إذا ما تجاوزت نسبة سكان المدينة المهاجرين إليها ووجدت الفئات المهاجرة التشجيع من قيادات المجتمع، كما هو واضح الآن من سيطرة بغض القيم البدوية التي جلبها المهاجرين البدو معهم إلى بعض المدن التي هاجروا إليها في مناطق مختلفة.

تعتبر المواليد والوفيات من أهم العوامل المؤثرة في التغيرات السكانية وعلى أساسها تقاس الحاجات المستقبلية للسكان الخاصة بالسكن والعمل، والترفيه والمواصلات، ورغم أن الإنسان أصبح قادرا أن يسيطر بعقله على سلوكه ويسره ويحاول أن لا يترك الحظ والصدفة لتكوين الأشياء ويقوم بجميع أعماله بحساب إلا أنه لا يزال عددا كبيرا من سكان المدينة مسيطرة على أكثرية العقول.⁽¹⁾

والملاحظ لإحصاءات المواليد والوفيات لسكان مدينة قسنطينة يعرف أن عدد المواليد في زيادة دائمة وانتقل من 16,480% سنة 1977 إلى 22,599% سنة 1999م.

بالمقابل توضح الأرقام والمعطيات أن معدل الوفيات في انخفاض مستمر بحيث كان مجمل وفيات الأطفال في سنة 1977 هو 4314 وعاد في سنة 1998 إلى 4278 ولعل هذا يرجع أساسا إلى التحسين المستمر في الظروف المعيشية والاقتصادية وإلى تطور عملية التلقيح والوقاية الصحية والعناية بالطفل والأمومة.

(1) علي أبو طاحون. علم الإجماع الريفي، كلية الزراعة، (جامعة المنوفية، 1997)، ص 17.

- مستوى الخصوبة:

إن خصوبة الزوجين أي عدد الأطفال المولودون في الأحياء مقصودة ومخططة في تسيير معدلاتها في اتجاه تنازلي منذ سنة 1970.

- معدلات الزواج:

إن الزواج ظاهرة اجتماعية تخضع إلى عدة عوامل اقتصادية اجتماعية دينية تؤثر في حركة السكان ومن المعروف أن الزواج في الجزائر أمنية كل فرد ذكر أو أنثى لأن الأغلبية الساحقة من الأفراد في مجتمعنا تنظر إليه بصفة نصف الدين وبدونه لا تستقيم الحياة، من القدم وهو معروف عند المجتمع الجزائري أن العائلة ذات العدد الكبير من الذكور تعتبر عائلة ثرية وغنية ومعروفة على مستوى المنطقة التي تسكن فيها حيث تحترم من قبل العائلات والأسر الأخرى، ونلاحظ من الإحصائيات المتوفرة أن عدد الأسر قد تضاعف في مدة عشرين سنة حيث كان عدد الأسر في سنة 1996 68773 وارتفع هذا العدد سنة 1977 إلى 52967 وتكشف الإحصاءات الأخيرة أنه يتم 130000 عقد زواج في السنة وأما في مدينة قسنطينة تشير الإحصاءات المتوفرة إلى أن عدد الأسر يتزايد في كل سنة حيث وصل في هذه السنة إلى ما يقارب 14000 عقد زواج، رغم أن الإنسان اليوم قراراته في أن يتزوج مبكرا أو متأخرا تتحكم فيها المحددات الاقتصادية، ورغم أنه علم بأن الزواج يحتاج سلسلة من النفقات من الصداق يتراوح بين ثمانين وعشرة آلاف دينار الجزائري والحفل تصل نفقاته إلى ثلاثين ألف دج، ثم شراء أثاث المنزل وهناك نفقات أخرى تأتي مع إنجاب الأطفال لم نلاحظ توقف في إنشاء أسر جديدة بل لا زال عددهم يتزايد باستمرار.⁽¹⁾

ولعل الشيء الذي ساعد على التفات أنظار الشباب نحو الزواج فقط، افتقار المدينة إلى وسائل التسلية والترفيه والتجهيزات الجماعية الضرورية المتعلقة بتكوين الشباب لم يبقى أمام شباب المدن إلا الزواج الوحيد التي ترفهه وتسليه.

(1) علي أبو طاحون. المرجع السابق، ص 26.

- النزوح الريفي:

تحتاج مشكلة السكن في المدن الكبرى إلى دراسة التنمية في مواقع مصادر الطرد بهدف التعرف على العلاقة بين زيادة السكان في الحضر ومشكلة السكن من هذا المنطلق تستحق الهجرة من الريف إلى المدينة عناية خاصة في هذه الدراسة لأنها أحد العوامل المؤثرة في توزيع السكان، على مختلف مناطق البلاد شأنها في ذلك شأن النمو الديمغرافي لأنها تلعب دوراً أساسياً في ارتفاع كثافة سكان الحضر.

ويعرف قاموس الديمغرافية الهجرة بأنها حركة الفرد نتيجة لتغيير مكان إقامته.

الهجرة ليست ظاهرة جديدة في حياة المجتمعات فمنذ القدم شهدت غالبية المدن في العالم نمواً حضرياً بطيئاً أو سريعاً، في الحقبة من الزمن أشتد الضغط على المدن الكبرى بفعل عواملها الجاذبة حيث باتت غير قادرة على استيعاب كل الجماعات المتدفقة إليها وأصبحت غير قادرة على تلبية الحاجات الضرورية من مسكن وتجهيزات جماعية.⁽¹⁾

هذه العملية المتواصلة بطريقة سريعة نحو المراكز الحضرية الكبرى والتي تجذب بالمغناطيس الجماهير الريفية، فرزت ظاهرة تريف المدينة وضعت الناحية الأيكولوجية عن حجم وسرعة هذه التحولات اختلالاً في التنمية الاقتصادية، والكثير من المشكلات الاجتماعية والثقافية والنفسية، وهناك على العموم مجموعتين من القوى التي أوضحها أسحق القطب في كتابه "التحضر ونمو المدن في الدول العربية" وهي :

أ- القوى الطاردة من الأرياف وتتمثل فيما يلي:

1- الأوضاع الاقتصادية الصعبة وظاهرة البطالة الناجمة عن التخلف الاقتصادي في استغلال الأرض، وضعف قدراتها الإنتاجية كما أن عدم استخدام الأدوات المتطورة أدى إلى انخفاض في معدلات الإنتاج وهبوط مستويات المعيشة.

2- تحصل الخدمات في الريف على أجر منخفض.

3- ضعف الخدمات العامة كالصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية.

4- قلة فرص العمل عبر الزراعة وغياب الأنشطة القادرة على استيعاب

فائض العمل.

(1) علي عبد الرزاق جبي. علم اجتماع السكان، (جامعتي الإسكندرية وبيروت العربية: دار النهضة العربية، 1984م) ص 212.

ب- القوى الجاذبة:

- 1- الارتفاع النسبي لمستويات الأجور في المناطق الحضرية
 - 2- توفر فرص العمل وتزايد الطلب على القوى العاملة في المدن، كانعكاس لبرامج التنمية والتطوير العمراني.
 - 3- توفر الخدمات كفرص التعلم في المعاهد العليا والجامعات، وتوفير الرعاية الاجتماعية والصحية والمستشفيات والعيادات الصحية.
 - 4- المركزية الشديدة المميّزة للمدن والتي تتمثل في مراكز الأسواق والبضائع والتجارة، ووسائل الترفيه والوزارات والإدارات الحكومية.
 - 5- المظاهر الحضرية والاجتماعية التي يتميز بها أهل المدن على أهل الريف.
- إن البحث عن حياة أفضل والانتقال سكان الريف نحو المدن أدى إلى إنشاء أحياء ومناطق مختلفة مكتظة بالسكان تختلف عن الأحياء الأخرى بشكلها ومظهرها وأراضيها.⁽¹⁾

⁽¹⁾ علي عبد الرزاق جبي. المرجع السابق، ص 214.

رابعاً: اتجاه الحركة السكانية ريف مدينة

تمثل الهجرة من الريف إلى المدينة الجزء الأكبر من الهجرة الداخلية، وبرغم قلة البيانات لهذا النمط من الهجرة إلا أن هناك بعض البلدان لديها بيانات كافية عن حركة الأفراد من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وعلى أية حال فهناك دليل على حجم الحركات السكانية من الريف إلى المدينة تقومه بل وتؤيده إحصاءات نمو السكان في الحضر، وهي بيانات متاحة بالنسبة لبلدان عديدة⁽¹⁾.

حيث أن الزيادة الطبيعية في الحضر أقل منها في الريف، فإن الزيادة الكبيرة في نسبة السكان الذين يقطنون المدن والتي حدثت في كثير من البلاد خلال نصف القرن الأخير أو أكثر تكون ناتجة عن الهجرة إلى الريف.

والمعروف أن المدن تنمو من ثلاثة مصادر:

- زيادة المواليد عن الوفيات

2- الهجرة الداخلية من الريف للمدن

3- الهجرة الخارجية

وبما أن الهجرة من الخارج غير موجودة في بلادنا تقريباً ، فمهمتنا هنا إذن تقتصر على بحث موضوعي الزيادة الطبيعية في القرى عن طريق زيادة المواليد عن الوفيات.

(2)

معدل المواليد: تعتبر معدلات المواليد من أهم الإحصاءات الحيوية التي ينبغي توافرها في الدولة إذ لا ينسى للدولة أن تتعرف على مركزها الإحصائي من حيث الزيادة الطبيعية لسكانها إلا بعد دراسة معدلات المواليد ومقارنتها بمعدل الوفيات وذلك حتى تتبين الدولة مدى إمكانياتها الاقتصادية من حيث توفر الأيدي العاملة.

وما يمكن التأكد منه دائماً هو أم معدل المواليد دائماً يرتفع في الريف ويرجع ذلك إلى التبكير بالزواج وارتفاع نسبة المتزوجين، كما أن الريفيين يعتبرون الأطفال أيد عاملة جديدة مساعدة لهم.

(1) السيد أحمد. علم الاجتماع الريفي، كلية الآداب، (جامعة الإسكندرية: المكتب العلمي للنشر والتوزيع، 1994) ص 182.

(2) المرجع نفسه، ص 199.

معدل الوفيات: إن دراسة معدل المواليد لا تعتبر دراسة كاملة إلا إذا قرنت بمعدل الوفيات، فالنمو أو التناقص السكاني خلال فترة زمنية معينة لا يتحدد طريقة معدلات المواليد من حيث ارتفاعها وانخفاضها وإنما يتحدد بالفرق بينهما وبين معدلات الوفيات لبيان الزيادة الطبيعية للسكان.

الهجرة: إن الريفي المزارع دائما قليل الميل إلى الهجرة إلى الحضر إلا في ظروف قاسية، فهو على النقيض من زميله الذين يعمل في غير الإنتاج الزراعي، والذي يميل إلى الهجرة حيث الظروف الاقتصادية أحسن مما عليه والريفي الذي يهاجر يرى في ذلك مغامرة عاطفية وعائلية واقتصادية والمرأة بصورة عامة قليلة الهجرة إلا مع أسرتها وزوجها، وقد دلت أبحاث علماء الاجتماع على أكثر الجماعات الريفية ميلا إلى الهجرة هم سكان المناطق القريبة من الحضر.

وأصدق توضيح لهذه الحقيقة ما قاله دونالد بوجيه عن الهجرة من الريف إلى الحضر، والهجرة الداخلية بصفة عامة، من أنها وسيلة لتحقيق التوازن السكاني وأحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية جذرية، ومن ثم فإن اتجاهاتها وشدتها والعوامل التي تؤدي إليها تختلف من حقبة إلى أخرى، ولهذا فإن ما نعرفه عن الهجرة اليوم قد لا يكون صحيحا تماما إذا أردنا الاعتماد عليه في التنبؤ بما سوف يحدث في المستقبل، وأخرى بالدول التي تعاني من هجرة ريفية حضرية واسعة أن تعكف على دراسة تجربتها هي بدلا من التعميم عليها من تجربة مجتمعات أجنبية⁽¹⁾.

وتحتل الهجرة وبخاصة الداخلية من القرية إلى المدينة مكانة بارزة في البعد الديموغرافي، ومن ثم فإن الاهتمام بها أمر ضروري نظرا لما مارسه من تأثير النمط الحضري للمدينة ولقد ربطت دائرة المعارف للعلوم الاجتماعية بين الحضر وبين الهجرة من المجتمعات الكبيرة التي تقوم على الصناعة والتجارة والإدارة.

ولعل تلك الزيادة الملحوظة في الهجرة إلى الحضر تمثل ظاهرة حديثة نسبيا بدأت في ثلاثينيات هذا القرن، وقد وصلت اليوم إلى الحد الذي أصبح فيه سكان كل قرية تقريبا أقارب أو زملاء يعيشون في واحدة على الأقل وربما أكثر من واحدة من المدن الرئيسية

(1) عبد المنعم شوقي. مجتمع المدينة، الاجتماع الحضري، (مكتبة القاهرة الحديثة: 1966)، ص 59.

والمعروف أن الروابط العائلية والقروية من القوة بحيث تلقى على المهاجر الناجح عبء مساعدة مهاجرين جدد على القدوم إلى المدينة.⁽¹⁾

وتكشف الإحصائيات العامة أيضا على أن الهجرة الداخلية في مصر قد اتجهت من الريف إلى المدن الكبرى أكثر من اتجاهها إلى المدن الصغرى، وظلت ظاهرة ملموسة ليس في مصر وحدها بل في الدول النامية بصفة عامة.

وتعرف هذه الظاهرة نظريا بمبدأ النمو النسبي ارتفعت نسبة السكان الحضريين في مصر من 19% من جملة السكان سنة 1907 إلى 28% سنة 1937 إلى 40% عام 1922.⁽²⁾

والواقع أن اتجاه الهجرة من المحافظات الريفية إلى المدن الكبرى ليس قاصرا على مصر فقط، وإنما هي ظاهرة معروفة لدى كل العالم النامي أو الذي انتهج حديثا سياسة التنمية الاقتصادية والصناعية، فمن الخصائص المتصلة بالفروق والعلاقات الريفية الحضرية في هذه المجتمعات، ذلك السيل السكاني المستمر المتدفق من الريف إلى المدينة كنتيجة مباشرة لعملية التصنيع، بحيث أن معظم جوانب النمو الحضري ترجع إلى هذه الظاهرة أي الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر مع وضعنا في الاعتبار أن هذه الظاهرة تحدث ضمن سياق الانفجار السكاني العام ويذهب جديون جوبرى إلى أن درجة النمو الحضري الراجع إلى الهجرة مقابل درجة النمو الراجع إلى تزايد المصادر الطبيعية للمدن، نختلف من مجتمع إلى آخر فمن الملاحظ أن 71% من النمو الحضري في فنزويلا في الفترة من عام 1941-1950م يرجع إلى الهجرة مقابل 42% من هذا النمو في المكسيك خلال الفترة ذاتها تقريبا، ويفسر لنا هذا التدفق من الريف إلى الحضر في الدول النامية ما تعانيه المجتمعات المحلية الريفية من ضغوط اجتماعية واقتصادية قاسية، نتيجة للزيادة السكانية المطردة حتى مع وجود تيارات الهجرة الضخمة من الريف إلى الحضر وتعاضلها باستمرار. فيلاحظ في الهند مثلا أن الملكية الزراعية تتفتت بشكل ملموس نتيجة لتكاثر الورثة وتعاقب الأجيال، بحيث تظهر مجموعات ضخمة من العمال الزراعيين الذين لا يملكون أرضا في أغلب الدول النامية، مما يترتب عليه تفاقم مشكلة

(1) عبد المنعم شوقي. المرجع السابق، ص 62.

(2) المرجع نفسه، ص 66.

البطالة بوجهيها السافر والمقنع، ومن هنا فإن العوامل التي تؤدي إلى الهجرة من الريف إلى المدن في الدول النامية تختلف عنها في الدول المتقدمة صناعياً.⁽¹⁾

تتشابه دوافع الناس للهجرة من إقليم مع دوافع الهجرة الخارجية، فالمنطقة التي توجد بها فرص عمل أكبر وأجور مرتفعة وأرض زراعية جيدة متاحة، ربما تجذب المهاجرين إليها ليس فقط من الخارج القطر ولكن أيضاً من المناطق المختلفة والتي تقل ظروفها عن ذلك.

أما بالنسبة للهجرة من الريف إلى المدينة فلا تتشابه الدوافع ولكنها تعمل صلة وثيقة لعمليات التصنيع والتقدم التكنولوجي، وبعض التغيرات الثقافية والتي تميز تقدم المجتمع الحديث في مختلف أجزاء العالم، وتتخلص دوافع الهجرة الداخلية بنوعها الهجرة من إقليم إلى إقليم أي الهجرة من منطقة إلى أخرى، والهجرة من الريف إلى المدينة، والهجرة تتعدد إشكالها في هجرة قوة العمل وهجرة الطلبة، وهجرة الإناث للزواج، والهجرة بسبب التقاعد، وأخيراً الهجرة الإجبارية أو بسبب دوافع أخرى. لا شك أن الهجرة تلعب دوراً هاماً في موازنة الأجور في المناطق المختلفة بالإضافة إلى تخفيف حدة البطالة في بعض أجزاء الإقليم التي تشكو ضغطاً سكانياً وهي أداة أساسية في نمو الاقتصاد وزيادة الدخل، وبالتالي زيادة الثروة.

و يمكننا القول أن الهجرة الداخلية أي الحركة السكانية تؤثر إيجاباً أو سلباً على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، سواء في مناطق الجذب أو مناطق الطرد، ومن هذه الزاوية بالذات تكسب ظاهرة الهجرة الداخلية أهميتها كموضوع للبحث الاجتماعي وخاصة إذا وضعنا في اعتبارنا أن حضماً من الدراسة العلمية كان قليلاً إذا ما قورن بنصيب الهجرة الخارجية.

و لقد أشار مكتب العمل الدولي فقال: "هناك فروق أساسية بين الدول النامية و الدول المتقدمة صناعية في الأسباب التي تؤدي إلى حركة قوة العمل، فإن هناك عوامل مختلفة تتدخل لتخفيض مستوى الدخل الزراعي إذا ما قارناها بغيرها من الدخل، فإذا قارنا متوسط الدخل من العمل الزراعي بغيره من المهن الأخرى لوجدناه منخفضاً إلى

(1) عبد المنعم شوقي، المرجع السابق، ص 82.

درجة كبيرة، و ذلك هو الحال في الدول النامية كما هو أيضا في الدول المتقدمة يرجع إلى تعاضد إنتاج الغذاء بالنسبة للطلب، أما في الدول النامية فإنه يرجع إلى ما يلي: ⁽¹⁾

- 1- تزايد السكان في المناطق الريفية عن طاقة الأرض و إنتاج القوت.
 - 2- تركيز الاستثمارات في مجال التنمية الحضرية بوجه عام و الصناعة بصفة خاصة.
 - 3- انخفاض أسعار الإنتاج الأولي في السوق العالمية.
- تعمل هذه الأسباب مجتمعة أو مستقلة لتخفض مستويات الدخل معا و ذلك يترتب على الصناعة أن تصبح قطاعا قليل الأهمية في قوة العمل و ذلك نقص في رأس المال المستثمر.

أما موضوع الهجرة الارتدادية نعني به هجرة العودة إلى الريف، لمن سبق لهم الهجرة فهي من الأمور الفائقة الأهمية، و تدلنا الشواهد على أن الهجرة الارتدادية ضئيلة الحدوث للغاية، إلا تلك الحالات التي يكون المألوف أن يهاجر الشخص إلى المدينة لفترة قصيرة، ليدخر قدرا من المال، ثم بعدها إلى قريته.

⁽¹⁾ عبد المنعم شوقي، المرجع السابق، ص 95.

خامسا: اتجاه الحركة السكانية منطقة منطقة

من خلال دراستنا لهذا الأخير وجدنا أن الحركة السكانية التي تزيد الحديث عنها تتمثل في حركة المناطق الصحراوية، ولذلك نزيد وصف وضعيات الهجرة التي تعرفها المدن الصحراوية الكبرى ما بين 1987 – 1998.

نجد أن الفضاء أو المساحة الصحراوية تتضمن 7 مدن متحضرة حيث تبلغ الكثافة السكانية فيها 100000 ساكن، أربع من بينها تتموقع في أقصى الصحراء والثلاث الأخرى في الشمال الصحراوي، هذه المدن مثلت علم 1987، 32% من المجموع العام لسكان الصحراء ما يعادل 643081 شخص، ما بين 1987 و 1998م ولذلك ازدادت نسبة السكان في الصحراء وازدادت بقليل لتبلغ 33%.

في 1998 بلغت 922472 ساكن حيث تبقى نسبة السكان بالصحراء مستقرة ولقد سجلت الكثافة السكانية ارتفاع بحوالي 280000 شخص في هذه الفترة، نستنتج أن أصل النزوح هو ولائي صحراوي أي بين المدن الصحراوية من الشمال إلى الجنوب، قد مثل 50530 لاجئ في هذه المدن أي ما يقدر 18% من الزيادة في الكثافة السكانية العامة . هذه المعطيات من أجل فهم وتوضيح ديناميكية الكثافة السكانية التي عرفت هذه المدن ما بين 1987 و 1998 ،ولهذا حاولنا قياس كثافة الحركات والتنقلات الداخلية لهذه المدن ثم التأثيرات الناجمة على مستوى باقي الولايات من طرفها في النهاية تحديد كمية أو نسبة الانجذاب على مستوى الوطن.

مدينة توقرت تتضمن 4 بلديات (توقرت، عاصمة واد ويغ تسيبيست، نزلة وزاوية) هذه الأربع بلديات مثلت 7897 ساكن عام 1987 لتبلغ عام 1988 118685 شخص، أي نسبة النمو المتعلقة بهذه التواريخ بلغت +50%⁽¹⁾.

⁽¹⁾ KOUZMINE Yaël, L'ESPACE SAHARIEN ALGERIEN, Dynamiques démographiques et migratoires, (Maîtrise de Géographie, Sous la direction de Monsieur Jacques FONTAINE, 2002-2003), p 104-108.

بلدية نزلة في جنوب توقرت بلغت 27178 ساكن عام 1987 و 40524 عام 1998، وهذا ما يجعل هذه البلدية تحتل المرتبة الأولى الأكثر سكان في الولاية فنسبة النمو المتعلقة بهذه الفترة زادت عن 49%.

توقرت البلدية التي بلغت 23978 ساكن سنة 1987 و 32490 عام 1998 فنسبة النمو بها بلغت 37% أما فيها يخص بلدية تسييست في شرق توقرت بلغت 18268 ساكن عام 1987 لتصل 29840 عام 1998، إذا قد بلغت نسبة النمو أكثر من 63%.

وأخيرا بلدية الزاوية التي بلغت 9546 مواطن عام 1987 و 15381 عام 1998، فلقد تميزت ببلوغ نسبة النمو أكثر من 61%.

من خلال مخطط التبادل الداخلي ما بين البلديات على مستوى هذه المدينة بنسبة تعادل 949 شخص، تعتبر هذه البلدية الأكثر جاذبية، بحيث أنها سجلت 1847 دخیل نازح، فالنسبة العالية للنزوح هي بقرب توقرت 72% ثم بأقل مقياس في تسييست 25% بلدية زاوية عبيدية لم تشارك إلا بنسبة ضئيلة والتي تتمثل في دخول 53 شخص ولقد تميزت هذه الأخيرة بمعدل أكثر من 559 نازح ما بين (1987 و 1988) أغلبية النازحين بهذه البلدية أي 60% وبالتالي نستطيع تقسيم هذه النسبة على 28% من السكان توقرت و 12% من سكان نزلة، أما بالنسبة إلى السكان الخارجين أو المهاجرين فلقد قدرت نسبتهم 53% فيما يخص سكان تسييست 35% نحو نزلة و 12% نحو توقرت.⁽¹⁾

عرفت بلدية تسييست تحركات هامة أي نزوح بما يعادل أكثر من 252 شخص مهاجر أي بنسبة الهجرة أكثر من نسبة الدخول إلى الولاية في الحقيقية عرفت 1282 داخل أي مهاجر إليها ويمكن تقدير النسبة بـ 79% نازح من توقرت و 15% من بلدية نزلة أما بالنسبة للمهاجرين منها أي الخارجين فتقدر نسبتهم بـ 1030 خارج، الأغلبية متجهة إلى بلدية نزلة 44% وإلى بلدية زاوية العبيدية حيث تقدر النسبة بـ 41%

⁽¹⁾ KOUZMINE Yaël, (op, cit), p 154-160.

في الأخير عرفت توقرت فترة سلبية حيث سجلت أقل من 1760 شخص البلدية التي عرفت كمية كبيرة من المهاجرين 2550 شخص خاصة الخارجين من بلدية نزلة 52% وتسيبست 40% لم تسجل إلا القليل من الداخل 790 بالمقابل مع البلديات الأخرى للمدن وأساسا بلدية نزلة 79%.

نزلة هي البلدية الأكثر تأهيلا في هذه المدينة أو الولاية حيث تميزت بمجموع هجري أكثر ارتفاع ايجابي وهي البلدية التي عرفت في القبل مجموع من المهاجرين كانت تقرت، ولكن لم تستقبل العدد الكافي من النازحين لتسوية وضعيتها للهجرة.

أردنا من خلال هذا العمل أن نعرف الحركة السكانية من منطقة لمنطقة بالخصوص التنقلات في المناطق الصحراوية الجزائرية وذلك من حيث تركيبها ووظائفها وحركاتها الديمغرافية التي تقوم بها.

كل هذه العناصر راجعة إلى الضغوطات الجغرافية والتي تحدث على مستوى هذه المساحة ونلاحظ أن الشروط المعيشية الصعبة المتعلقة بالكم الفلاحي الضعيف هي المتسببة في المجموع (النسبة) الهائلة لتحضير الصحراء أي النزوح إلى الصحراء في الحقيقة المساحة الصحراوية عرفت عدة فوائد بالنسبة لشمال الجزائر.

نسبة التمدن الصحراوي تفوت 63 % مقارنة شمال الجزائر 58 %، هذا المجموع أصبح معتبر منذ 1966 ونلاحظ أن شبكة التمدن توسعت وساعدت على التحول لإعادة الهيكلة أي التركيب.⁽¹⁾

موازاة مع هذا النمو التمدني الحضاري للمساحة الصحراوية التي تميز منذ 1977 بالتطور الديمغرافي العالي على عكس الشمال الجزائري بالنسبة لمجموع النمو السنوي فهو يتزايد عن (+3.73) في الصحراء الفترة ما بين (1977 و 1987) وتقدر نسبة النمو (+3.03%) بالشمال الجزائري أما في (87% 1988) وتقدر نسبة النمو بـ (3.05 +%) مقابل (+2%) للشمال.

⁽¹⁾ KOUZMINE Yaël, (op, cit), p 160-173.

هذين العاملين ساعدا على النمو الديمغرافي في المساحة الصحراوية الجزائرية
ففي 1977 قدرت نسبة السكان بـ 8% وفي 1998 قدرت بـ 9.6% في 1998.
إن الظواهر المرتبطة بالنزوح أو تحركات الهجرة هي مؤثرة دائما على ديناميكية
الديمغرافيا في الصحراء، ويعتبر الانجذاب حاصل في المدن الكبرى عامل جد مؤثر في
مجموع النزوح الجد الايجابي خاصة في أقصى الجنوب وفي تزايد الثروات الزراعية
والاقتصادية والتي تسجل بنسبة ضعيفة في الجنوب الشمالي الصحراوي.

- خلاصة

الحركة السكانية ذو طبيعة اقتصادية واجتماعية و طبيعية، تهدف على التأثير على نمو وتركيب وتوزيع السكان، وهجرتهم من مكان إلى آخر، وعندما نذكر الحركة السكانية فإننا نستهدف أساسا الحاجة للتنسيق والتكامل بين مختلف العوامل والتوجهات، التي يجب أن تكون منسجمة أو مترابطة مع بعضها البعض، وهذا يتضمن وجود إطار ملائم بين الحركة السكانية، في الريف إلى المدينة، والحركة السكانية من منطقة إلى منطقة، وأيضا لا ينبغي أن تقصر الحركة السكانية في التأثير على معدلات المواليد والعوامل المحددة لها فقط، ولكن يجب التعامل أيضا مع المتغيرات السكانية الأخرى، التي تشمل الهجرة والحركات السكانية عملية التحضر والاستقرار الريفي.

الإطار الميداني للدراسة

الفصل الرابع

الإجراءات المنهجية للدراسة

- تمهيد

أولاً: منهج الدراسة

ثانياً: مجالات الدراسة

ثالثاً: أدوات جمع البيانات

رابعاً: الوثائق و السجلات

- خلاصة

- تمهيد

إنه من الواجب على كل باحث إذا ما أراد توضيح الظاهرة التي تم دراستها بصورة دقيقة، تحديد الإطار المنهجي وعليه الاهتمام البالغ بهذا الجانب وقبل التفكير في تأسيس عمل منهجي علينا بالفهم المعمق بخطوات المنهج العلمي، ذلك لأن مجرد جمع المعلومات بوسائل متعددة ومهما بلغت درجة كبيرة من الدقة فهذا لا يعني أننا حققنا دراسة علمية.

ولهذا فإن الإفصاح على جوانب الظاهرة يجب أن يتم بتحديد إطار منهجي محكم ومنه فقد قمنا من خلال هذا الفصل بجمع البيانات و المعلومات من خلال التساؤلات المطروحة في الدراسة والتي نحاول الإجابة عنها بإتباع منهج منظم يتلاءم وطبيعة موضوع الدراسة، بتحديد مجال الدراسة والعينة التي تنصب عليها الدراسة ونوع الأدوات التي اعتمدنا عليها في جمع المعلومات من الميدان.

أولاً: منهج الدراسة

أي أساس تنطلق منه دراسة عملية هو اختيار المنهج الذي تتم بموجبه المعالجة الميدانية للمشكلة البحثية، ويعرف على أنه "مجموعة الإجراءات والانطلاقات المحددة التي يتبناها الباحث للوصول إلى نتيجة" (Mourice Angers) (1997). كما يعرفه إحسان محمد الحسن على أنه عبارة عن "فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة من أجل الكشف عن الحقيقة عندما نكون بها جاهلين، و إما من أجل البرهنة عليها نكون لها عارفين".

وتختلف المناهج باختلاف المواضيع ولكن منهج وظيفته وخصائصه وبالتالي فطبيعة الظاهرة موضوع الدراسة هي التي تفرض على الباحث اختيار المنهج المناسب وتعد الدراسة التي بين أيدينا وصفية وحسب أحد الباحثين فإن الدراسات الوصفية تتميز بما يلي: (1)

1- أنها تصف كمياً وكيفياً الظواهر المختلفة، وذلك بهدف التعرف على تركيبها وخصائصها.

2- أنها تهتم بالتدقيق بالعوامل المختلفة المؤثرة في الظاهرة، وبناء عليه اعتمدنا المنهج الوصفي، بحيث انطلقنا من تعريف الظاهرة ووصفها وتحديد عواملها (الجانب النظري) ثم تحليلها والتعبير عنها كمياً وإحصائياً (الجانب الميداني) وهذا انطلاقاً من كون المنهج الوصفي هو المنهج الذي يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات عن الظاهرة موضوع الدراسة أو الموقف المعين مع محاولة تفسير هذه الحقائق.

فالمنهج الوصفي لا يقف عند مجرد وصف الظواهر بل يسعى إلى تحليلها إلى العناصر التي تتألف منها، ومن خلاله أيضاً يحاول الباحث الكشف عن ظواهر أخرى ومن هنا يتعدى المنهج الوصفي وصف الظاهرة إلى تحليلها معتمداً في ذلك على بيانات تعالج إحصائياً وبهذا يمكن أن نقول إن منهج دراستنا هو منهج وصفي تحليلي إحصائي.

(1) عبد القادر محمود رضوان. محاضرات حول الأسس العلمية للبحث، (ديوان المطبوعات الجامعية، 1990) ص 49.

ثانيا: مجالات الدراسة

لا يعتبر البحث العلمي بما فيه الاجتماعي ذا قيمة علمية، إلا إذا كان مقرون بالواقع ونتائجه ويعتبر هذا الأخير نحو المحك الأساسي لقياس درجة تطابق المعارف النظرية والميدانية، وعليه فلا بد لما من تحديد وحصر المجال الذي تنحصر فيه الظاهرة موضوع الدراسة بما في ذلك الحدود المكانية والحدود البشرية وكذلك الحدود الزمنية وهذه الحدود كما يلي:

2-1- المجال المكاني:

تعتبر أولاد عز الدين ريف من أرياف ولاية خنشلة أما بالنسبة لحدودها تتمثل فيما يلي:

يحدها من الشمال قرية أولاد مسلم ومن الجنوب الطريق الولائي الذي يربط بين بابا وعين الطويلة ومن الشرق أولاد جمبية وأخيرا يحدها من الغرب أولاد بعارة ويوجد فيها صرح من صروح التراث البربري ويسمى "قصر الزازية".

2-2- المجال البشري:

يتكون مجتمع البحث من سكان الريف وهم جنسين ذكر وأنثى، ويقدر مجتمع البحث بـ 1985 شخص، الذكور 910، والإناث 1075 والعينة هي تلك الوحدة التي تلعب دورا كبيرا في تدعيم البحث الامبريقي فبواسطة العينة المختارة نتمكن من جمع البيانات والمعلومات، ويجب أن يكون العينة المختارة مماثلة للمجتمع الأصلي المأخوذ منه، أي متجانسة مع باقي المفردات التي لم تظهر في العينة للوصول إلى الهدف العلمي من البحث وحتى نتمكن من تعميم النتائج المتحصل عليها على المجتمع بأكمله، فقد قمنا بتطبيق عينة عشوائية بسيطة لأننا وجدنا أن مجتمع البحث يتكون من 200 أسرة، ولذلك اخترنا 25% أي ما يعادل 50 أسرة وهذه الأخيرة هي عينة الدراسة.

2-3- المجال الزمني:

لقد استغرقت الدراسة الميدانية 20 يوم ابتداء من 02 ماي إلى غاية 21 ماي 2010 حيث قمنا خلال هذه المدة بجولة استطلاعية لسكان الريف بولاية خنشلة بلدية المحمل وبالضبط قرية أولاد عز الدين حيث تحصلنا على معلومات تفيدنا في بحثنا كذلك

رجعنا إلى العدد الإجمالي للسكان وبالتفصيل عدد الأسر الموجودة لاختيار العينة، وذلك بمساعدة العاملين في البلدية الذين قاموا بإعطائنا العدد الإجمالي للسكان وحدود هذه القرية وابتداء من 05 ماي 2010 قمنا بتطبيق استمارة بحثنا على العينة وذلك بالقيام بطرح الأسئلة على أفراد العينة التي حددناها بـ 50 أسرة منها 31 ذكر و19 أنثى بمساعدة العاملين في البلدية، ولكن المدة كانت طويلة لأن معظم الأفراد الذين قمنا بتطبيق الاستمارة معهم كانوا من الأميين، وهكذا فقد تمكنا من الحصول على معطيات ميدانية والتي لها علاقة بالموضوع.

ثالثاً: أدوات جمع البيانات

أن أي دراسة علمية تعتمد على أدوات لجمع البيانات وتتوقف دقة وصدق نتائج هذه الدراسة على الأدوات والتقنيات المستخدمة في جمع المعطيات، للاقترب من الظاهرة ومعرفة درجة مصداقيتها ومن بين الأدوات التي استخدمناها في دراستنا هي: الملاحظة، المقابلة، الاستمارة، السجلات والوثائق.

3-1- الملاحظة

تفيد في جمع البيانات التي تمثل سلوك الأفراد الفعلي وفي بعض المواقف الواقعية والملاحظة تعني الأداة التي تشكل نقطة البدء في أي بحث على ميداني وذلك نسبتها إلى الأساليب التقنية الجارية، وما دامت الملاحظة من الناحية العلمية تفقد الباحث إلى حصر وتنسيق نطاق ملاحظاته إذ يقصرها على المواقف والأشياء والعوامل التي تهتمه فقط.⁽¹⁾ ولقد عمدنا إلى استخدام الملاحظة في دراستنا التي مكنتنا من ملاحظة القرية والسكنات الموجودة فيها وإعداد الأفراد الذين يعيشون في هذه القرية كذلك لاحظنا السلوكيات البادية على وجود الأفراد أي السكان أثناء توزيع الاستمارات.

3-2- المقابلة

تعتبر المقابلة من أهم الوسائل المتبعة لجمع البيانات من الميدان الاجتماعي وبواسطة المقابلة أي مواجهة الباحث أو المقابلة للمبحوث لقصد جمع البيانات المتعلقة بموضوع البحث، ليستطيع الباحث التعرف على الحقائق و تبويبها وتصنيفها وتحليلها تحليلًا علميًا، يساعده على الوصول إلى النتائج النهائية التي يستعملها في كشف موضوع الدراسة وتغطية جوانبه المختلفة.⁽²⁾

والمقابلة هي عملية اجتماعية تحدث بين شخصين الباحث والمبحوث، الذي سلم المعلومات إلى الباحث بعد إجابته على الأسئلة الموجهة إليه من قبل المقابل، ولما كانت من وسائل بحثنا اقتضت منا الضرورة مقابلة بعض المبحوثين واستجوابهم لجمع البيانات المتعلقة بموضوع بحثنا.

(1) إحسان محمد الحسن. الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، (بيروت - لبنان، 1988)، ص 137.
(2) عليا شكري، محمد علي محمد. قراءات معاصرة في علم الاجتماع النظرية والمنهج، (شركة دار التسيير المتحدة ط 1، 1972)، ص 132.

3-3- الاستثمار

تعني الاستثمار ذلك النموذج الذي يضم مجموعة من الأسئلة توجه على الأفراد من اجل الحصول على بيانات حول موضوع أو مشكلة أو موقف ما، وقد تم استخدام الاستثمار في هذا البحث كأداة رئيسية في جمع البيانات من المبحوثين، وتمثلت الاستثمار في مجموعة من الأسئلة موجهة إلى عينة البحث، وتم إعداد الاستثمار على الشكل التالي أي إعداد الأسئلة وفقا لتساؤلات البحث.

صياغة الاستثمار في شكلها النهائي وبلغ عدد الأسئلة المطروحة 46 سؤالا ما بين مغلق ومفتوح وزعت على 50 شخص في الريف منها 31 استثمارة للذكور و 19 استثمارة للإناث.

وتضمنت 6 محاور وهي:

المحور الأول: وشمل (10 أسئلة) وتعلقت بالحالة الشخصية.

المحور الثاني: وتشمل (7 أسئلة) وتعلقت بالعوامل الطبيعية لحركة وتنقل السكان في الريف.

المحور الثالث: وشمل (7 أسئلة) وتعلقت بالعوامل الاقتصادية لحركة وتنقل السكان في الريف.

المحور الرابع: وشمل (8 أسئلة) وتعلقت بالعوامل الاجتماعية لحركة وتنقل السكان في الريف

المحور الخامس: وشمل (6 أسئلة) وتعلقت بحركة وتنقل السكان في الريف نحو المدينة.

المحور السادس: وشمل (7 أسئلة) وتعلقت بحركة وتنقل السكان بالريف فيما بين المناطق.

رابعاً: الوثائق والسجلات

نظراً لأهمية الوثائق والسجلات في البحوث الاجتماعية، وذلك للكشف عن بعض القضايا التي يصعب ملاحظتها والكشف عنها عن طريق الاستمارة، ولذلك حاولنا الاستعانة بالوثائق والسجلات المتعلقة بالهيكل التنظيمي لولاية خنشلة وبلدية المحمل وبالضبط ريف أولاد عز الدين وهي موجودة في الملاحق والعدد الإجمالي للسكان الذي قدر بـ 1985 أي 200 أسرة، وهذا يهدف إلى اختيار العينة المطلوبة.

- خلاصة

لقد تناولنا في هذا الفصل الإطار المنهجي للبحث حيث استخلصنا مجموعة من النتائج الهامة هي:

- حتى يتمكن الباحث من الوصول إلى الحقائق يجب أن يقف على كل الجوانب والارتباطات المتعلقة بالظاهرة و أيضا أن يتبع المنهج الملائم للظاهرة المدروسة.
- استخدام المعاينة تقلل على الباحث الجمهور والزمن والأعباء المالية.
- استخدام الباحث لأدوات منهجية تفيد في التحقق من مدى مصداقية البيانات والمعلومات المتحصل عليها.

الفصل الخامس

تحليل وتفسير البيانات الميدانية للدراسة

- تمهيد

أولاً: تحليل وتفسير البيانات الميدانية

ثانياً: النتائج التي خلصت إليها الدراسة

- خلاصة

تمهيد

إن العمل وفق إستراتيجية معينة واضحة ومحددة أصبح من سمات العصر لكون ما تتطلبه الحياة الاجتماعية في مختلف مجالاتها سيما المجال التعليمي الذي يستدعي العمل فيه نوعا من الالتزام والانتظام والانضباط.

وفي دراستنا حول الإستراتيجية التي من خلالها حاولنا إعطاءها الصبغة الواقعية كما وجب علينا بلورة الأطر العرضية السابقة وإظهارها بشكل يبرز فيه البيانات الإحصائية والأرقام العددية، إضافة إلى تطلعها لقياس درجة تحقيق التفاعل والتبادل المنظم بين أعضاء العينة المتمثلين في سكان الريف بتطوير العلاقة بينهم وبين الحركة السكانية ومدى التفاعل بين هذين المفهومين والتحفيز على تحقيق الغاية المطلوبة وأحداث التوازن في تلبية حاجيات السكان.

وتأييدا للطرح السوسيولوجي القائم على تطوير الأفكار وإخراجها من عالم التصورات النظرية المحدودة، والتي يليق بنا في هذا المقام تقريبها من الواقع الفعلي من خلال مجموعة التساؤلات التي شملتها الاستمارة، التي طبقناها مع السكان الريف في قرية أولاد عز الدين بالمجتمع الأصلي للدراسة، ومنه نستعمل على تحويل إجاباتهم إلى بيانات إحصائية حتى تمكننا من كشف العديد من الحقائق المتعلقة لمشكلة البحث، وذلك كله بغية الوصول إلى نتائج مضبوطة تفي نسبيا بالإمام بالموضوع وإيجاد حلول مقنعة حول مجمل التساؤلات التي طرحناها في الدراسة الحالية.

أولاً: تحليل وتفسير البيانات

الجدول رقم 1 : يبين الجنس بالنسبة لأفراد العينة

عامل الجنس	التكرارات	النسبة %
ذكر	31	62
أنثى	19	38
المجموع	50	%100

لقد أتضح لنا من الجدول أعلاه أن عدد أفراد العينة من الذكور هم 31 وتمثلهم نسبة 62% والإناث يقدر عددهم 19 وتمثلهم نسبة 38%. نلاحظ أن فئة الذكور تغلب فئة الإناث وذلك بسبب تواجد الذكور في الريف في وقت فراغهم وهذا راجع للبطالة التي يعانون منها. اضطررنا إلى تطبيق الاستمارة مع الذكور أكثر من الإناث لعدم دخولنا إلى البيوت أصحاب العينة ولوجود الذكور في الخارج أثناء القيام بأعمالهم.

الجدول رقم 2 : يبين سن أفراد العينة

النسبة %	التكرارات	فئات السن
26	13	29- 39 سنة
18	9	40- 50 سنة
20	10	51- 61 سنة
24	12	62- 72 سنة
12	6	73- 83 سنة
100%	50	المجموع

إن الاهتمام بتحديد أفراد المجتمع حسب السن يعتمد على التعرف على الفئة العمرية التي يمكن من خلالها وصف أفراد العينة ومعرفة الفئات التي تميز مجتمع البحث إذ اعتمدنا على استجواب أرباب العائلات وربات العائلات.

اتضح لدينا أن النسب مختلفة من حيث الأعمار من 29 سنة إلى 83 سنة ومن نسبة 12% إلى 26%.

نلاحظ أن الفئة الكبيرة هي التي يتكون عمر أفرادها من 29 إلى 39 سنة وذلك بنسبة 26% أما أصغر فئة هي 73 إلى 83 سنة بنسبة 12%.

الجدول رقم 3 : يبين الصفة العائلية بالنسبة للأفراد العينة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
متزوج	40	80
عازب	5	10
أرمل	2	4
مطلق	3	6
المجموع	50	%100

تعتبر الصفة العائلية للمبحوث واحدة من خصائص النظام الأسري حيث يبين ذلك طبيعة العلاقات الأسرية وثباتها.

والملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معظم أفراد العينة متزوجين وذلك ما تمثله بنسبة 80% من مجموع مجتمع البحث وهي الخاصية المميزة للمجتمع الريفي، وهذا يبين أن البناء الاجتماعي للريف يمثل العائلات وليس الأشخاص والنسبة 80%.

يؤكد تماسك الأسرة في الريف خصائص المجتمع الريفي الذي يقدر العلاقة الزوجية والعمل على استمرارها رغم كل الظروف والعوائق الاجتماعية وتليها فئة العزاب 10% وهي تكاد تكون قليلة وذلك يرجع لاختيار أرباب الأسر للإجابة على الاستمارة، لأنهم يتحملون مسؤولية الأسرة وبعدها تأتي فئة المطلقين بنسبة 6% ثم فئة الأرامل بنسبة 4%.

الجدول رقم 4 : يبين المستوى التعليمي بالنسبة لأفراد العينة

الوضع التعليمي	التكرارات	النسبة %
أمي	36	72
ابتدائي	9	18
متوسط	0	0
ثانوي	4	8
جامعي	1	2
المجموع	50	100%

يشكل المستوى التعليمي أهم عامل في تقدير الظروف والأوضاع، خاصة أن تعلق الأمر بعملية التكيف الاجتماعي ضمن الحياة الحضرية في مجتمع البحث. إن الذين كانت فئتهم كبيرة كانوا من الأميين وكانت نسبتهم 72% وهذا راجع إلى تمركزهم في الريف منذ الاستقلال، وعدم توفر أماكن التعليم في القديم ثم يليها المستوى الابتدائي بنسبة 18% والثانوي بنسبة 4% أما المستوى الجامعي فوجدنا شخص واحد وذلك ما تمثله النسبة 2%، وهذا الشخص وجدناه في الريف لأنه يجب العيش في الجو الريفي وهو متأقلم معه.

الجدول رقم 5 : يبين عدد أفراد العائلة بالنسبة لأفراد العينة

عدد أفراد العائلة	التكرارات	النسبة %
من 2 إلى 4	15	30
من 5 إلى 7	24	48
8 فما أكثر	11	22
المجموع	50	100%

من خلال دراستنا لهذا الجدول الذي يمثل مختلف عدد أفراد العائلة أن الأسرة تتميز بارتفاع عدد أفرادها ولعل السبب في ذلك أن المبحوثين من أسر كبيرة وهذا يدل على أن النمو الديمغرافي في هذه القرية الذي يتراوح عدد أفراد العائلة فيها من 2 على 4 ومن 5 على 7 ومن 8 فما أكثر والفئة الكبيرة هي من 5 إلى 7 أفراد وذلك بنسبة 48%.

لقد أكد هذا على أن الأسرة في المجتمع الجزائري ما زالت مرتبطة بنظام التقليد رغم الظروف الاجتماعية والعمرانية خاصة.

الجدول رقم 6 : يبين الوضعية المهنية بالنسبة لأفراد العينة

الوضعية المهنية	التكرارات	النسبة %
عامل	7	14
بطل	41	82
متقاعد	2	4
المجموع	50	%100

انطلاقاً من الجدول أعلاه الذي يبين التوزيع التكراري لعينة البحث حسب المهنة وكما هو ملاحظ في الجدول فالنتائج تبين أن 82% من مجموع السكان الكلي من فئة البطالين، وهذا راجع لعدم توفر مناصب الشغل في الوظيفة العمومي، ولتواجد الأشخاص في الريف للقيام بأعمالهم لتربية المواشي والفلاحة وغيرها.

أما بنسبة الأفراد العاملين يقدر بنسبة 14% وهذه النسبة من العمال يعملون في المدينة، أين تتواجد المصانع وظروف المعيشة الأفضل أيضاً للهروب من الأعمال الريفية والتقليل من شأنها وهي فئة ضئيلة مقارنة بالنسبة الأخرى، أما فئة المتقاعدين فتقدر بنسبة 4%.

الجدول رقم 7 : يبين طبيعة النشاط الممارس بالنسبة لأفراد العينة

النشاط الممارس	التكرارات	النسبة %
تربية الماشية	48	96
الفلاحة	2	4
التجارة	0	0
المجموع	50	100%

يوضح لنا الجدول أعلاه النشاط الممارس بالنسبة لأفراد العينة فمن خلاله نجد أن الريف تتوفر فيه هذه الأعمال مثل تربية الماشية والفلاحة وغيرها من الأعمال، لأن الريف يتميز بالتربة الرعدية التي ترعى فيها الماشية فنرى أن سكان الريف يقومون بمثل هذه الأعمال وذلك ما تمثله النسبة 96%.

أما بالنسبة للنشاط الفلاحي يكاد يكون منعدم لانعدام الدعم الفلاحي من طرف الدولة، وعدم تسخيرها لهذه الإمكانيات وأيضا لعدم تطوير الاقتصاد من حيث الوسائل والأساليب وذلك بنسبة 4%.

بالنسبة للنشاط التجاري فهو منعدم تماما وذلك لأن الريف لا يتميز بالطبيعة التجارية ونلاحظ أن التجارة كثيرا ما تكون في المناطق الحضرية أكثر من المناطق الريفية، لأنها تساعد على انتشار طرق الحياة المتحضرة وهذا ما تبينه النسبة أعلاه 0%.

الجدول رقم 8 : يبين فترة تواجد العائلة بالريف بالنسبة لأفراد العينة

فترة تواجد العائلة بالريف	التكرارات	النسبة %
قبل الاستقلال	48	96
بعد الاستقلال	2	4
المجموع	50	%100

من خلال الجدول السابق الذي يحدد فترة تواجد العائلة بالريف بالنسبة لأفراد العينة، يتبين لنا أن المجتمع الجزائري حديث إذ أن طبيعته الريفية سمة فيه برزت قبل الاستقلال، ومن خلال ذلك فإن جل سكان هذا الأخير يقيمون بالريف وهذا بنسبة 96% وذلك يعكس أيضا طبيعة النشاط الاقتصادي الممارس والذي بطبيعة الحال هو النشاط الفلاحي، من رعي للأغنام و زراعة للأراضي وغيرها وأيضا يعود ذلك على الأسباب الاستعمارية.

يعد الريف هيكل للعائلة، إذ أنها تجتمع فيه وتمارس نشاطاتها الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، بينما نجد أن النسبة المتبقية أي 4% تعكس عدم قابلية الأسرة الريفية التخلي عن وسطها الطبيعي الأصلي، الذي تكونت فيه وأصبح جزءا من كيائها وأيضا لتوفر ظروف المعيشة.

الجدول رقم 9 : يبين الامتداد الأصلي للعائلة بالنسبة لأفراد العينة

الامتداد الأصلي للعائلة	التكرارات	النسبة %
ريف	50	100
مدينة	0	0
المجموع	50	100%

من خلال دراستنا لهذا الجدول الذي يبين الامتداد الأصلي للعائلة بالنسبة لأفراد العينة، نلاحظ أن العائلة لها امتداد أصلي وهو امتداد نابع من مكان نشأتها ألا وهو الريف إذ أن كل الدلائل تشير إلى أن الريف هو المنبع و المنبت الأصلي الوحيد للعائلة، وهذا ما تعكسه النسبة 100% لأصل العينة، ونلاحظ أيضا أن العائلة متأصلة تأصلا محوريا في الريف، ولعل بقاء صفة الريف ذاتية.

يمكن القول كذلك انه لولا سكان الأرياف لما نشأت المدن إذ أن سكان الريف ومن خلال نشاطاتهم الفلاحية التي تتطلب منهم التنقل إلى المدينة، وكذلك نجد أن العائلة منبتها الريف خاصة في المجتمع الجزائري الذي تأصلت فيه الصفة الريفية البسيطة التي اندثرت بتحويله إلى مجتمع مدني معقد في بنيته الاجتماعية التي تتميز بالهشاشة الاجتماعية من خلال التفكك الأسري.

الجدول رقم 10 : يبين موقع ومكانة العائلة بالريف بالنسبة لأفراد العينة

النسبة %	التكرارات	موقع ومكانة العائلة بالريف
14	7	ضعيفة
86	43	متوسطة
0	0	جيدة
%100	50	المجموع

لقد اتضح لنا من هذا الجدول الذي يبين موقع ومكانة العائلة بالريف، بالنسبة لأفراد العينة أن للعائلة مكانة خاصة بالريف فنسبة 14% تعكس العلاقة الموجودة بين الريف والعائلة وهي علاقة نشأت عن ما يعرف بالعائلة الكبرى الممتدة. فمن الناحية الاجتماعية كانت العائلة تعبر في محتواها عن العديد من العلاقات بين الأفراد ومن ناحية أخرى الأرض فالكل يسكن رقعة واحدة وبيت واحد، وأرض زراعية وهذا ما خلق مكانة كبرى للعائلة في الريف خاصة في ظل عزلته عن المدينة. تجدر بنا الإشارة على أنه في الوسط الريفي ظهر ما يعرف بالتكافل الأسري أو العائلي المحلي فسكانه متماسكون فيما بينهم، يمثلون بنية اجتماعية واحدة، إلا أنها تكاد تنعدم الآن بعدما تأثرت الريف بالمدينة سلبا من خلال الهجرة والحركة اليومية بينهما.

الجدول رقم 11 : يبين مدى امتلاك أفراد العينة للأرض واستئجارها

صفة الملكية للأرض			النسبة	التكرارات	الاحتمالات
النسبة %	التكرارات	الاحتمالات			
44	22	ملك الفرد	44	22	نعم
0	0	مستأجرة			
44%	22	المجموع	56	28	لا
			100%	50	المجموع

يبين الجدول أعلاه مدى امتلاك أفراد العينة للأرض أو استئجارها فنلاحظ أن معظم الأفراد يمتلكون أرضا خاصة بهم وذلك ما تبينه النسبة 44% وهذا هو السبب الذي جعلهم يزاولون نشاطاتهم في الريف والعمل في هذه الأرض.

أما الأشخاص الذين لا يمتلكون ولو قطعة أرض فهم 28 شخصا وذلك بنسبة 56% وهي نسبة كبيرة مقارنة بالنسبة الأولى ونلاحظ أيضا أن أغلبية الأراضي الزراعية هي ملك الفرد وليست ملك لا للدولة ولا هي مستأجرة.

الجدول رقم 12 : يبين طبيعة المياه الجوفية في الريف بالنسبة لأفراد العينة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
جوفية (بئر)	35	70
سطحية (واد)	0	0
حنفية	0	0
شراء الماء	15	30
المجموع	50	%100

انطلاقاً من الجدول أعلاه والذي يبين طبيعة المياه الجوفية في الريف بالنسبة لأفراد العينة نلاحظ أن المميزات الأساسية التي تميز الريف هي تفرد سكانه بنمط معيشي مختلف تماماً عن سكان المدينة ومما يؤكد ذلك العنصر الأساسي للحياة ألا وهو الماء. نجد أن السمة الغالبة على الوسط هي استعماله بل واعتماده في مختلف نشاطاته واحتياجاته اليومية على استعمال المياه الجوفية خاصة مياه الآبار، إما العادية أو الارتوائية العميقة ولعل نسبة 70% منها تؤكد فرضية عزلة المدينة عن الريف، أي عدم توصيل الريف لقنوات المياه خاصة وإن سكانه في حاجة ماسة إليها في نشاطاتهم الفلاحية.

أما بالنسبة المتبقية أي 30% فتتمثل في شراء الماء وهي نسبة قابلة للارتفاع والزيادة إذ أخذنا عامل الجفاف بعين الاعتبار، وكذا التصحر وغيرها من العوامل، وهذا ما يدفع سكان الريف والمدينة إلى شراء المياه التي تكون تكلفتها جد باهظة.

الجدول 13 : يبين المناخ الذي يتميز به الريف بالنسبة لأفراد العينة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
معتدل	39	78
حار	2	4
بارد	9	18
المجموع	50	100%

يبين لنا الجدول أعلاه المناخ الذي يتميز به الريف بالنسبة لأفراد العينة ومن خلال دراستنا لها نلاحظ أن المناخ يتميز بالاعتدال والملاءمة في الريف وهذا ما تعكسه نسبة 78%، والريف كما هو معوم فضاء صحي طبيعي يوفر الراحة النفسية والبدنية للإنسان خاصة إذا كان ذو طابع زراعي يتميز بالمساحات الخضراء، والمناخ في الريف يختلف من فصل إلى فصل فهو بارد في فصل الشتاء وحار في فصل الصيف ومعتدل في فصلي الخريف والربيع.

نسبة 4% تمثل المناخ الحار فأحيانا ترتفع درجة حرارة الريف إلى درجات عليا وهذا دون العمال العوامل التي تتحكم في المناخ مثلا القرب على البحار والمحيطات التصحر ونوع التربة وأيضا الغطاء النباتي وغيرها من العوامل، بينما نجد نسبة 18% تمثل المناخ البارد وهذا كما قلنا سابقا في فصل الشتاء خاصة إذا كان باردا برودة شديدة تكثر فيه العواصف والرياح وتساقط الثلوج والأمطار.

تجدر الإشارة إلى أن الوسط الريفي تغير تغيرا ملحوظا من خلال تغير بعض عناصر الطبيعة مثلا تصحر الأراضي الخصبة، وقلة التشجير والجفاف والتصحر إضافة على العامل البشري المتمثل في النزوح نحو المدن وهجران الريف، مما يسهل في بروز عدة ظواهر طبيعية ذات تدخل بشري بدرجات متفاوتة.

الجدول 14 : يبين نسبة الأمطار الريفية بالنسبة لأفراد العينة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
دائمة	0	0
نادرة	4	8
متذبذبة	46	92
المجموع	50	%100

يوضح الجدول أعلاه نسبة الأمطار الريفية المتساقطة بالنسبة لأفراد العينة ونلاحظ على العموم أن الأمطار تختلف من فصل لفصل وأيضا هي العامل الرئيسي في نجاح الفلاحة والأرض وغيرها من الأعمال الريفية خاصة الحصاد، فولا الأمطار لما كان هناك محصول وفير وبالتالي وجدنا أن معظم سكان الريف يشتكون من تذبذب الأمطار وذلك بنسبة 92% وذلك نظرا لطبيعة المناخ الريفي الذي يتميز عادة بقلّة التساقط في فصل الصيف وهي لا تتساقط بشكل دائم، أما الأمطار النادرة فهي بنسبة 8% وهذا ما يفسد المزروعات ويحطم آمال وأحلام المزارعين خاصة بالنسبة للقمح الشعير...الخ.

الجدول رقم 15 : يبين موقع القرية بالنسبة للطريق الذي يسكن فيه الأفراد

الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
قرية عبر الطريق	50	100
قرية معزولة	0	0
المجموع	50	%100

نلاحظ من خلال هذا الجدول الذي يبين موقع القرية بالنسبة للطريق الذي يسكن فيه الأفراد أنه من العوامل المؤثرة في الحياة الاجتماعية الموقع الجغرافي سواء في الريف أو المدينة، فنجد أن قرب الريف على الطريق يسهل ممارسة كل الأنشطة المختلفة من زراعة وفلاحة ونقل، فكل القرى تقع عبر الطريق مما يعني أنها لا تعيش في عزلة اجتماعية وهذا يساعد على توفير الظروف المعيشية الملائمة وهذا ما تعكسه النسبة 100%.

ومن هنا نلاحظ أن عامل التأثير بالمدينة يتجلى لنا بوضوح فكلما كان موقع القرية قريب من الريف كلما كان تأثير الريف بها يكون أكبر سواء سلبيا أو ايجابيا. أما النسبة المنعدمة فهي تبين أن القرية معزولة عن الطريق ولحسن الحظ أنها منعدمة لأن القرية المعزولة يواجه أصحابها صعوبة في التنقل لإحضار حاجياتهم من المدينة أو الذهاب لزيارة أقاربهم وغيرها من المصالح الأخرى.

الجدول رقم 16 : يبين مدى تكيف أفراد العينة مع الطبيعة الريفية

الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
بصعوبة	6	12
بشكل عادي	37	74
لا يوجد أي صعوبة	7	14
المجموع	50	%100

الجدول يبين مدى تكيف أفراد العينة مع الطبيعة الريفية فنلاحظ اختلاف المناخ من منطقة إلى أخرى حسب الموقع الجغرافي للريف وعوامل أخرى، وأيضا إذا تكيف الإنسان مع الطبيعة المناخ.

يختلف تأقلم المناخ بالنسبة للأفراد والطبيعة الريفية من فرد لآخر، فهناك من يتأقلم بشكل عادي ويمارس نشاطاته الفلاحية بكل سهولة ودون أي عائق وهي النسبة الكبيرة وتمثل 74%.

وهناك من يرى العكس ويجد صعوبة كبيرة ومشاكل كثيرة خاصة إذا كان جديدا في هذه المنطقة ولم يتأقلم معها بعد وكانت هذه النسبة تمثل بـ 12%. وفي الأخير نجد فئة أخرى أو مجموعة لا توجد لديها أيضا أي صعوبة وتتأقلم بشكل جد عادي وهذه النسبة تمثل 14%.

لجدول رقم 17 : يبين طبيعة الثروات الطبيعية الموجودة في الريف

الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
مياه جوفية	34	68
تربة خصبة	8	16
مناخ جيد	2	4
لا يوجد ثروات	6	12
المجموع	20	100%

يبين الجدول أعلاه الثروات الطبيعية المتوفرة في الريف وهو يبرز أن أهمها هي المياه الجوفية وهي مياه الآبار كما ذكرنا في الجداول السابقة المتعلقة بطبيعة المياه الموجودة في الريف فوجدنا أن الأكثر توفرا هي مياه الآبار وبالتالي فإن الريف غني يمثل هذه الثروة وذلك ما تعلنه النسبة 68%.

بالنسبة للتربة الخصبة فهي قليلة وتقدر بـ 16% أما بالنسبة للمناخ فهو معتدل وبالتالي أقر لنا هذا الجدول بأن المناخ جيد وذلك بنسبة 4%. ونستنتج من كل ذلك عدم وجود ثروات كثيرة في الريف.

الجدول رقم 18 : يبين موقف أفراد العينة من ممارسة العمل الزراعي

الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
نعم	44	88
لا	6	12
المجموع	50	100%

من خلال الجدول الذي يبين موقف أفراد العينة من ممارسة العمل الزراعي نلاحظ انه سمة خاصة بالريف وسكانه وعليه نجد أن نسبة 88% من السكان موقفهم كان بالجواب بنعم أي أنهم فعلا يمارسون النشاط الزراعي بمختلف أنواعه من رعي وفلاحة. رغم تغير بعض أنشطة سكان الريف وتحول بعض أفرادهم من الزراعة إلى الصناعة و إلا أن العمل الزراعي لا يزال يلعب دورا أساسيا في تشغيل فئة معينة من السكان، والدولة قد ركزت اهتمامها على الريف عامة والعمل الزراعي خاصة فقامت ببرامج دهم لسكان الريف من بناءات ريفية واستصلاح للأراضي والدعم الفلاحي بالوسائل المختلفة مثل آلات الزرع والحرث من جرارات وحاصدات وتقنيات الري. أما بالنسبة 12% من أفراد العينة لعلهم يمارسون نشاطا صناعيا بين الريف والمدينة أو يعملون في قطاع الخدمات والأشغال العمومية.

الجدول رقم 19 : يبين موقف أصحاب العينة من ممارسة مهنة الرعي ونوع الحيوانات التي ترعاها

أنواع الحيوانات			النسبة	التكرارات	الاحتمالات
النسبة %	التكرارات	الاحتمالات			
76	38	تربية الماشية	100	50	نعم
24	12	تربية الأبقار			
100%	50	المجموع	0	0	لا
			100%	50	المجموع

الجدول أعلاه يبين موقف أصحاب العينة من ممارسة مهنة الرعي ونوع الحيوانات التي ترعاها يحكم طبيعة المنطقة التي يسكنها الأفراد فإن النشاط الرئيسي لديهم هو الرعي، سواء كانت الماشية أو الأبقار ولكن النشاط الأكثر تداولاً هو رعي الماشية وتقدر هذه النسبة بـ 76% وهي نسبة مرتفعة.

أما بالنسبة لممارسة مهنة رعي الأبقار فالنسبة هي 24% نظراً لارتفاع أسعار هذه الأخيرة وأيضاً إذا وجدت لدى الأفراد لا تتعدى بقرتين أو ثلاث.

ونلاحظ أيضاً أن نسبة 100% من الأشخاص يمارسون مهنة الرعي بحكم وجودهم في الريف.

الجدول رقم 20 : يبين موقف أصحاب العينة أفراد العينة من عملية التشجير

أنواع الأشجار			النسبة	التكرارات	الاحتمالات
النسبة %	التكرارات	الاحتمالات			
18	9	أشجار الزيتون	100	50	نعم
82	41	أشجار التفاح			
%100	50	المجموع	0	0	لا
			%100	50	المجموع

الجدول يبين موقف أفراد العينة من عملية التشجير فنلاحظ أن جل أفراد العينة يحبون ويرغبون في عملية التشجير ويشجعون زراعة الأشجار باختلاف أنواعها، ولكن المفضلة لديهم هي أشجار التفاح وأشجار الزيتون وبحكم طبيعة المناخ فإن أشجار التفاح هي الأنسب لهم، لأنها ثمارا جيدة وربما لأن طبيعة الأرض تسمح لإنتاج التفاح أكثر من الزيتون وذلك ما تبينه النسبة 82%.

أما بالنسبة لأشجار الزيتون فاختيارها أقل لأنها تتطلب حرارة أكثر وتعطي ثمارها بعد سنوات عديدة وبحكم خبرة الفلاحين تكون أشجار الزيتون نادرة وقليلة وهي تمثل بنسبة 18%.

وبصورة عامة فإن عملية الأشجار مرغوب بها في الريف ولكن العوامل الطبيعية والمناخية تحيل وتعيق من ذلك.

الدول رقم 21 : يبين مدى توفر وسائل المواصلات التي تربط بين الريف والمركز الحضرية الأخرى بالنسبة لأفراد العينة.

الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
نعم	50	100
لا	0	0
المجموع	50	%100

نلاحظ من خلال الجدول أننا بعدما تحدثنا عن عامل الموقع بالنسبة للطريق نتحدث الآن عن عامل لا يقل أهمية عن سابقه وهو توفر وسائل المواصلات بين الريف والمراكز الحضرية، إذ أننا نجد توفر وسائل المواصلات من سيارات وغيرها خاصة بعد المشاريع التنموية الخاصة بالريف، من فك للعزلة من خلال شق الطرق وتعييدها وربطها بشبكة الطرق المحلية الخاصة بالمدينة.

هذا ما جعل الحركة اليومية لسكان الأرياف نحو المدن تكون كبيرة لاعتبار وجود النقل المختلفة.

يمكن اعتبار هذا العامل جد ايجابي لأنه يساهم في عودة سكان الريف إلى موطنهم الأصلي ونشاطهم الفطري الخاص بهم، ويمنع نزوحهم الدائم نحو المدينة.

الجدول رقم 22 : يبين الطبيعة التجارية التي يتميز بها الريف

الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
نعم	0	0
لا	50	100
المجموع	50	100%

يبين لنا من خلال هذا الجدول الذي يبين الطبيعة التجارية التي يتميز بها الريف أن التجارة لا تلعب دورا أساسيا في الريف الذي غالبا ما يقوم بهذه الأعمال التي تتم في المدن والتي تتمثل في أسواق يومية وأسبوعية، كما أن الريف الأغنام والأبقار مما يعني ذلك أنه يوفر للمدينة اللحوم ويشجع على بيعها والمتاجرة بها.

إلا أن الريف ليس الفضاء الخصب للتجارة وهذا ما تعكسه النسبة 100% التي تمثل حجم الهوة بين الطبيعة الريف الزراعية وطبيعته التجارية التي أكتسبها من خلال تمويله للتجارة بالمدينة وذلك بالمواد المختلفة الأنفة الذكر، وعليه فالريف يلعب دورا ايجابيا في العملية التجارية ظرفي أو جزئي.

الجدول رقم 23 : يبين مدى تشجيع العمل بالوظائف العمومي

الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
نعم	39	78
لا	11	22
مجموع	50	%100

تكلّمنا أنفاً عن التحول من نشاط إلى نشاط فسكان الريف كانوا يزاوون الأنشطة الفلاحية ومع التغير العديد من المعطيات نجد أن نسبة 78% تحبذ العمل بالوظائف العمومي وهذا بعد أن شجعتها عدة أطراف على ذلك بل وحفزتها.

نرى أن سكان الريف حتى وهم يتعلمون مختلف العلوم ويدرسون في الجامعات والمعاهد وهم ذووا مؤهلات تجعلهم في مراكز الوظائف العمومية المختلفة.

وعليه فإن سكان الريف بفعل تأثيرهم بالمدينة غيروا من نشاطهم الفلاحي المعتاد ودخلوا في نشاط العمل الخدماتي في الإدارات العمومية والمؤسسات العلمية إما كدارسين أو أساتذة أو حراس أو غيرهم من الأعمال.

الجدول رقم 24 : يبين تدخر الأموال بالنسبة لأفراد العينة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
تكديس الأموال بالبيت	6	12
البنك	26	52
البريد	18	36
المجموع	50	%100

تختلف طرق ادخار المال من شخص لآخر وحسب المعاينة أتضح لنا أن معظم أفراد العينة اختاروا البنك على أفضل وسيلة لتوفير الأموال الخاصة أنها تعود عليهم بالفائدة والربح السريع دون تعب ومشقة ومثلت هذه النسبة 52%.

هناك من يرى العكس ويفضل ادخارها في البيت ولكن هذه العينة قليلة تقدر بـ 12% وهذا راجع إلى نقص الوعي من جهة وعدم الثقة وبعد المسافة بين البنك والبريد من جهة أخرى.

نرى أن مجموعة أخرى تفضل الادخار في البريد ولكن هذه النسبة قليلة أيضا فعددهم لا يتجاوز 18% والنسبة 36% وهذه العينة ربما تملك أرصدة بريدية.

الجدول رقم 25 : يبين طريقة الحصول على السلع بالنسبة لأفراد العينة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
التنقل إلى المدينة	32	64
التجار يأتون بالسلع إليهم	18	36
المجموع	50	100%

يتبين لما من الجدول أعلاه الذي يوضح طرق الحصول على السلع بالنسبة للأفراد أنها تختلف من فرد لآخر فهناك من يجبر على التنقل إلى المدينة لجلب ما يحتاجه من أغراض خاصة به ولعدم توفرها في الريف، وحتى أن توفرت تكون بثمان خارج عن القدرة الشرائية لهذه الأفراد وربما يعود السبب إلى توفر المواصلات التي تربط بين الريف والمدينة وكانت نسبتهم 64%.

ونلاحظ أيضا أن أقلية من الأفراد تنتظر السلع وتتقبلها بأي ثمن حيث يأتي التجار إليها وهذا ربما لعدم امتلاكهم سيارات خاصة بهم وأيضا نساؤهم لا ينتقلون إلى المدينة بغية لتبضع وهذا ما تبينه النسبة 36%.

الجدول رقم 26 : يبين مدى زيادة الأفراد لأقاربهم بصفة دائمة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
نعم	38	76
لا	12	24
المجموع	50	100%

يتبين لنا من خلال الجدول السابق استمرارية الزيارة بين الأفراد وأقاربهم مما يعني أن هذه الزيارة لا تقتصر على المناسبات والأفراح فقط، بينما هي زيارات متتالية بغض النظر عن الظروف الاجتماعية والصحية التي يمكن أن تعيق هذه الزيارة ولكن النسبة 76% وهي مؤشر جيد لتلك العلاقة.

وبالمقابل هناك من يرى العكس ولا يحبذ الزيارة ويفضلها في الأوقات الضرورية كيوم الجمعة مثلا أو المناسبات الدينية كالأعياد (عيد الأضحى والفطر) وهذا ما يقلص النسبة إلى 24%، وربما يعود ذلك إلى اللامبالاة بين الأفراد وأيضا لوجود مشاكل عائلية بين الأشخاص وقلة أوقات الفراغ.

الجدول رقم 27 : يبين مدى زيارة الأفراد لعائلات زوجاتهم

الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
نعم	41	82
لا	9	18
المجموع	50	100%

يتضح لنا من خلال الجدول الذي يبين مدى زيادة الأفراد لعائلات زوجاتهم أن العلاقة بين هذا الأخير علاقة حميمية وهذا ما تؤكدته النسبة 82% وهذا راجع على الأسس الأخلاقية والاجتماعية التي تربط العلاقات ببعضها البعض.

نجد من يسيء فهم هذه الروابط ويفضل عدم التواصل و عدم إنشاء علاقات وهذا ما يؤدي إلى حدوث مشاكل لم تكن في الحسبان بين الزوج والزوجة.

الجدول رقم 28 : يبين مدى العلاقة الموجودة بين جيران أصحاب العينة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
نعم	44	88
لا	6	12
المجموع	50	100%

إن الجدول يبين مدى العلاقة الموجودة بين الجيران وأصحاب العينة، فنلاحظ أن هناك ترابط وثيق بين أفراد العينة مهما كان اختلاف العلاقة أو الرابط بين الأفراد، وهذا راجع إلى العامل الديني بالدرجة الأولى الخاص أن الرسول صلى الله عليه وسلم أوصى بالإحسان إلى الجار ما يجسده النسبة 88%.

بينما قلة قليلة من تحبذ عدم الانخراط في العلاقات الخارجية ولا تؤمن بقوة هذه العلاقات وهذا ما وضحته النسبة 12% وربما السبب في ذلك يعود إلى أسباب شخصية بالدرجة الأولى، وضعف الثقافة الاجتماعية فنجد أن هذه الأفراد تميل إلى العزلة واجتناب الآخرين.

الجدول رقم 29 : يبين طريقة التقاء الأفراد بأصدقائهم

الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
زيارات إلى البيت	28	56
الكلام عبر الهاتف	2	4
الالتقاء في الخارج	20	40
المجموع	50	100%

يبين لنا الجدول أعلاه أن هناك عدة علاقات تجمع بين أفراد العينة ببعضهم البعض ومن الأبرز هذه العلاقة علاقة الصداقة، فيتوضح لنا أن الفرد يفضل التنقل إلى البيت لرؤية صديقه وكانت هذه النسبة 56%.

هناك من يحبذ الالتقاء في الخارج مثلاً في الأماكن العمومية وقدرت هذه النسبة بـ 40% بالرغم من تطور وسائل الاتصال والتي أبرزها الهاتف النقال أو هاتف البيت نجد نسبة قليلة في استعمال الهاتف وهذا راجع إلى ارتفاع تكاليف المكالمات بين الصديقين فيفضل التقاءه على الاتصال به.

الجدول رقم 30 : يبين مدة سماح أصحاب الريف لأبنائهم بتلقي التعليم

مراحل التعليم			النسبة	التكرارات	الاحتمالات
النسبة %	التكرارات	الاحتمالات	100	50	نعم
12	6	ابتدائي			
8	4	متوسط			
24	12	ثانوي			
56	28	جامعي			
%100	50	المجموع	0	0	لا
			%100	50	المجموع

يؤكد الجدول أن أي فرد من أفراد العينة يجب تعليم أبنائه بل ويراه أمرا ضروريا وموجبا عليه مهما كانت الظروف وأمله الوحيد أن يرى أبنائه في أحسن المعاهد والجامعات وهذا ما وضحته النسبة 100% وبصفة خاصة إلى المستوى الجامعي بنسبة 56%

الشخصية الفردية تسعى دوما نحو الأفضل وهذا لا يتحقق إلا بالعلم إضافة على انتشار المدارس سواء ابتدائية أو متوسطة أو غيرها...

كما نعلم أن مراحل التعليم مترابطة ومتسلسلة فبفضل الدخول إلى الجامعة لا بد على الفرد أن يكون قد اجتاز المرحلة الابتدائية ثم المتوسطة والثانوية وحسب المعاينة الميدانية لأفراد العينة لاحظنا أن نسبة الأفراد في المرحلة الابتدائية 12% وهي قليلة وهذا راجع إلى أن كل الأشخاص في هذا الريف يتمنون أن يصل أبنائهم إلى المراحل العليا وأيضا يعود ذلك إلى ازدياد الوعي لديهم والبحث على طرق التعليم مهما كانت وإلى أكبر مستوى وأيضا قناعتهم بضرورة التعليم.

الجدول رقم 31 : يبين مدى مساعدة أصحاب العينة للأشخاص الآخرين

الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
نعم	50	100
لا	0	0
المجموع	50	%100

من هذا الجدول نرى أن أفراد العينة تساعد غيرها من الأفراد بغض النظر عن تنوع القرابة، فأى إنسان احتاج على المساعدة المالية وغيرها يلبي طلبه مهما كانت العوائق وهذا تجسيدا لروح التضامن والتكافل الاجتماعي، وسمة الإنسانية الموجودة في المجتمع الريفي عكس المدينة.

الجدول 32 : يبين الأماكن التي يلتقي فيها أفراد لتبادل المنشورات

الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
بيت أحد ما	40	80
المقاهي	2	4
المسجد	8	16
المجموع	50	100%

الجدول يوضح ويبين لنا الأماكن التي يلتقي فيها الأفراد لتبادل المنشورات والآراء فوجدنا أن معظم أفراد العينة يلتقون في بيت أحد ما ويتشاورون في مشاكلهم ليجدوا لها حلولاً وأيضاً كونهم يجدون أن البيت أنسب مكان يرتاحون فيه دون أن تنتشر أخبارهم حيث يكون اجتماعهم في مجلس بيتي مريح و بسيط وقد مثلت هذه النسبة 80% من العينة.

بينما كانت هناك فئة من العينة يلتقون أو يفضلون الالتقاء في المساجد ليتشاورون في أمورهم الدينية والدينية ويجدون المسجد أحسن مكان، بينما البقية أو البعض يرون أن المقهى أريح و مثلت هذه النسبة بـ 4% وهي تكاد تكون منعدمة لقلّة المقاهي في الريف.

الجدول رقم 33 : يبين مدى تفقد الأمور التي تخص حياة العائلة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
تقديم مساعدة لشخص يريد الزواج	6	12
شخص يريد العلاج	44	88
أخرى تذكر	0	0
المجموع	50	%100

يبين لنا الجدول مدى تفقد الأمور التي تخص حياة العائلة واتضح لنا أن أكبر فئة من العينة والتي تمثلت في نسبة 88% قد يقدمون المساعدة ويتفقدون عائلاتهم خاصة ما إذا كان هناك شخص يريد العلاج فإنهم يساعدونه ويقفون معه ماديا ومعنويا وهذا يوضح لنا أن أهل الريف ما زالت لديهم صفات مميزة.

أما نسبة 12% فقالوا أنهم يتفقدون الأمور التي تخص العائلة خاصة تقديم المساعدات للأشخاص الذين يريدون الزواج ويطلبون منهم المساعدة فهم لا يتأخرون ولا يتخلون عنهم وأيضا نلاحظ أننا لم نجد أمور أخرى تذكر لكي يتفقد الأفراد فيها بعضهم البعض.

الجدول رقم 34 : يبين مدى انتقال الأفراد من الريف على المدينة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
بصفة مؤقتة	3	6
بصفة دائمة	47	94
المجموع	50	100%

يوضح لنا الجدول أعلاه مدى انتقال الأفراد من الريف على المدينة، من المعلوم انه كلما كان محل الإقامة يعاني من النقائص خاصة الضروريات منها، نجد أن السكان يغادرون منه ويهاجرون على أماكن أخرى توفر لهم الرفاهية في جميع جوانبها وهذا ما يحدث في الريف.

من خلال استنتاج النسب المبينة في الجدول يتضح لنا أن النزوح الريفي على المدينة يمثل نسبة 94% وهذا بصفة دائمة ونهائية وبمعدل تكرار 47 مرة، مما يؤكد فرضية أن المناطق الحضرية والتجمعات السكانية الكبرى جالبة للسكان عكس المناطق الريفية الطاردة لسكانها.

وبالتالي أن احتمال بقاء وثبات السكان بالمدينة يمثل حوالي 6% وهو في تدني مستمر بفعل عدم الاستقرار بين الريف والمدينة.

الجدول رقم 35 : يبين نوع النشاط الذي يربط أصحاب العينة بالمدينة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
تجارة	0	0
تسوق	35	70
دراسة	15	30
أخرى نذكر	0	0
المجموع	50	100%

كثيرا ما تنحصر علاقة سكان الريف بالمدينة في جانبين هما التسوق قصد شراء الحاجيات الضرورية واقتنائها من أسواق المدينة، أو بيع السلع المنتجة محليا كالأصواف والأعلاف والقمح والشعير وغيرها وهذا ما تعلنه نسبة 70% .

بينما النسبة المتبقية المقدرة بـ 30 % تتعلق بالدراسة أي الأبناء المتمدرسين وهذا في مختلف مراحل التعليم بدءا بالتعليم الابتدائي وانتهاء بالتعليم الجامعي، وكذا ظروف العمل التي تستدعي التنقل من الريف إلى المدينة.

أما النشاط التجارة فهو منعدم وهذا تبنيه النسبة أعلاه وذلك لان الريف لا يتميز بالطبيعة التجارية كما ذكرنا سابقا.

الجدول رقم 36 : يبين المدة التي يقضيها أصحاب العينة في المدينة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
يوم	50	100
أسبوع	0	0
أكثر من ذلك	0	0
المجموع	50	100%

الجدول أعلاه يوضح المدة التي يقضيها أصحاب العينة بالمدينة والتي تتمثل في الهجرة اليومية التي يقوم بها السكان نحو المدينة أو ما يعرف بالنزوح الريفي. من خلال الترجمة الاستنتاجية للأعداد والنسب المدونة أعلاه فإننا نؤكد على أن المدينة وسط جالب لسكان الريف وان سكانه حقا مستقرون به إلا أنهم يخرجون اضطرارا ولا اختيارا، كما أن هجرتهم على المدينة لمدة يوم تمثل نسبة 100% وهذا يعني انه هناك تواصل يومي بين الريف والمدينة من خلال عدة مظاهر أهمها التسوق، الدراسة وغيرها. أما بالنسبة للأشخاص الذين يقضون أسبوع في المدينة وجدنا أن نسبتهم معدمة وذلك لان أغلبية الأفراد أعمالهم في الريف.

الجدول رقم 37 : يبين حجم استفادة أصحاب العينة من المدينة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
كلية	14	28
جزئية	36	72
منعدمة	0	0
المجموع	50	%100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تنوع درجة استفادة سكان الريف من المدينة وهذا حسب حياتهم الأساسية المختلفة، فالسكان الذين يستفيدون من المدينة استفادة جزئية يمثلون نسبة 72%، وهذا يعني عدم استغنائهم عن الريف أي وسطهم الأصلي. بينما 28% منهم يستفيدون من المدينة استفادة كلية بمعنى آخر أن الريف أصبح بالنسبة إليهم بمثابة نزل أو مرقد يخرجون منه صباحا ويعودون إليهم مساء قصد النوم. تجدر بنا الإشارة إلى أن سكان الريف لا يستطيعون الاستغناء عن المدينة إلا إذا تطور الريف وتوفرت فيه جميع مستلزمات الحياة، وهذا ينعدم في أريافنا عموما.

الجدول رقم 38 : ماذا تمثل المدينة لأصحاب الريف؟

الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
توقعكم لكسب المال	44	88
مغريات الحياة	6	12
لا تعني لنا شيئاً	0	0
المجموع	50	%100

نستنتج من الجدول أعلاه الذي يبين علاقة المدينة بأصحاب الريف أن المدينة تمثل لهم جنة الأحلام التي من خلالها يكونون أثرياء وذوو نفوذ، وهذا ما يتجلى في نسبة 88% التي تعكس عمق هذه النظرة والتي في حد ذاتها سلبية للغاية وهي عامل من عوامل عدم استغلال الإمكانيات المتاحة في الريف وعدم تطوير هذا الأخير، أما بالنسبة المتبقية 12% فتتعلق بمغريات الحياة وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالنسبة الأولى.

الدولة من خلال هذا المجال سعت لتثبيت سكان الريف من خلال سياسة البناء الريفي والدعم الفلاحي وحفز الآبار والتموين بمختلف الوسائل الفلاحية، وكل هذا قصد تثبيت السكان فيه ومساعدتهم على النهوض بالإمكانيات المتاحة في الريف واستغلالها بأحسن السبل.

الجدول رقم 39 : يبين مدى هجرة أصحاب الريف على المدينة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
نعم	38	76
لا	12	24
المجموع	50	%100

الجدول أعلاه يبين مدى هجرة أصحاب الريف إلى المدينة ونلاحظ أن الجزائري شهدت بعد الاستقلال مباشرة نزوح السكان من الأرياف والقرى إلى المدن والمناطق العمرانية الكبرى.

تجد أن نسبة القاطنين بالريف والذين مسهم النزوح أجابوا بنعم بالنسبة للرأي الخاص بالهجرة نحو المدينة بنسبة 76%، وهذا يعكس وضعية الريف عموما المتميزة بالتدهور وعدم التطور فلا يعقل أن يسافر سكان الريف إلى المدينة لشراء حليب الأكياس وبيض الدجاج في حين أن الريف غني بكل هذا، وهذا على سبيل المثال فقط، والأمثلة الواقعية أكثر من ذلك.

بينما نجد نسبة 24% من سكان يرفضون الهجرة إلى المدينة وغالب هذه الفئة هم الأشخاص المسنين والفلاحين القدامى والذين تعودوا على المعاناة في ظل الحياة الريفية القاسية، وكذا إيمانهم الراسخ بعدم تألقهم مع جو المدينة وللضجة الموجودة فيها، وأيضا إذا توفرت كل الشروط من غاز وماء وطرق معبدة ودعم فلاحى وبناء ريفي.

الجدول رقم 40 : مدى قرب الأماكن الحضرية من الريف

وسائل الانتقال إلى المدينة			النسبة %	التكرارات	الاحتمالات
النسبة %	التكرارات	الاحتمالات			
48	24	عن طريق السيارة	100	50	لا
52	26	عن طريق الحافلة			
0	0	عن طريق الحيوانات			
%100	50	المجموع	0	0	نعم
			%100	50	المجموع

يوضح لنا الجدول أعلاه مدى قرب الأماكن الحضرية من الريف فنجد أن كل الأفراد يبينون لنا أن المناطق التي يسكنون فيها بعيدة عن المدينة وذلك بنسبة 100% ولذا توجب عليهم استعمال وسائل النقل وهي متعددة فنجد أن الأفراد الذين ينتقلون عن طريق السيارة تقدر نسبتهم 48% وهذه السيارات منها سيارات الأجرة ومنها السيارات الخاصة بالأفراد.

أما الأفراد الذين ينتقلون عن طريق الحافلة كانت نسبتهم 52%، أما الحيوانات فهي منعدمة وقد استغنى عنها سكان الريف منذ وجود السيارات والحافلات

الجدول رقم 41 : يبين المناطق المقصودة في تنقلات أصحاب الريف

الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
شرق	6	12
جنوب	29	58
وسط	5	10
غرب	10	20
المجموع	50	100%

من خلال الجدول السابق الذي يبين لنا المناطق المقصودة في تنقلات أصحاب الريف نلاحظ أن الأشخاص ينتقلون من مكان إلى آخر من جهة إلى أخرى، بغية اقتناء حاجاتهم اليومية وتلبية الأشياء الخاصة بالعائلة من سلع وخدمات وكذلك للدراسة. نجد أغلبية الأشخاص يتجهون في تنقلاتهم إلى جنوب وذلك بنسبة 58% أما الذين يتوجهون إلى الشرق فكانت نسبتهم 12% أما الجهة الوسطى نسبتها 20% والمكان الذي ينقص الانتقال إليه نسبته 10%.

الجدول رقم 42 : يبين ظروف التنقل إلى المدينة بالنسبة لأصحاب العينة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
ظروف جيدة	50	100
عدم توفر الظروف	0	0
المجموع	50	%100

يبرز الجدول ظروف تنقل الفرد إلى المدينة بالنسبة لأصحاب العينة فأغلبية أفراد العينة أو كل أفراد العينة ينتقلون في ظروف جيدة ويقدر عددهم بـ 50 فردا أي بنسبة 100% وذلك نظرا لتوفر وسائل النقل كما ذكرنا سابقا وأيضا يعود ذلك إلى الاستقرار الأمني في المنطقة وعدم وجود مشاكل فيجد الفرد في ذلك الراحة في التنقل. أما عدم توفر الظروف فهي بنسبة منعدمة وذلك ما توضحه النسبة أعلاه.

الجدول رقم 43 : بين الأسباب التي تؤدي بتنقل أصحاب الريف إلى المناطق الأخرى

الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
أسباب علاجية	43	86
أسباب مهنية	7	14
المجموع	50	%100

لقد وضح لنا الجدول أعلاه الأسباب التي تؤدي سكان الريف للتنقل إلى المدينة أي المناطق الأخرى، وقد مثلت الأسباب العلاجية والاستشفائية 86% من مجموع الأسباب التي تؤدي إلى التنقل إلى المناطق الأخرى وتتمثل أساسا في زيارة الطبيب وكذا العيادات العامة، وهذا يعكس فقر الريف إلى المراكز العلاج من جهة وحاجته الماسة إلى المدينة من جهة أخرى.

أما التنقل إلى المدينة من أجل العمل فقد مثل نسبة 14% ولأن النشاط الغالب إلى الريف هو النشاط الفلاحي فإن العينة القليلة التي تعمل في المدينة تضطر إلى التنقل إليها لمزاولة نشاطهم وعملها.

الجدول رقم 44 : يبين الأشياء التي يحضرها أصحاب الريف إلى العائلة من المناطق الأخرى

الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
أشياء تدوي	14	28
لوازم دراسة للأبناء	12	24
حاجيات الاقتناء اليومي	24	48
المجموع	50	%100

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن سكان الريف يتعاملون مع المدينة بشكل يومي إذ أن نسبة 48% من الحاجيات اليومية لسكان الريف يتم اقتناؤها من المدينة، وهذه الاحتياجات تتمثل في المواد الغذائية الاستهلاكية وتأتي المستلزمات العلاجية (الدوائية) بنسبة 28% وتتمثل في الأدوية والمستلزمات الصيدلانية الخفيفة. بينما مثلت نسبة 24% وتتمثل في لوازم الدراسة الخاصة بالأبناء المتمدرسين وكنتيجة عامة يمكن القول أن علاقة الريف بالمدينة لا تخرج عن نطاق هذه المجالات الثلاثة إما دراسة أو خدمات.

الجدول رقم 45 : بماذا تتميز المناطق الأخرى عن المنطقة الأصلية للريف الذي تقطنه العائلة؟

الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
مرافق ترفيه	2	4
مناطق سياحية	4	8
أماكن التعليم	44	88
المجموع	50	% 100

يوضح لنا الجدول مدى تميز المدن عن الأرياف ووجدنا أن أغلبية أفراد العينة اهتمت بالتعليم، حيث أجابوا وقالوا أن أهم شيء يميز المدينة عن الريف هو توفير المراكز التعليمية في المدن حيث تمثلت هذه الفئة بنسبة 88% أي 40 فردا. نلاحظ أن النسبة السابقة يهتمون بالتعليم أكثر من كل شيء وهو فعلا أهم شيء في الحياة وخاصة لأبنائهم، كما وجدنا نسبة 8% قالوا أن ما يميز المناطق الأخرى عن المنطقة التي يعيشون بها هو توفر مناطق سياحية حيث أنهم إذا أرادوا أن يرتاحوا يجب أن ينتقلوا من الريف إلى المدينة وهذا فيه مشقة وتبين لنا أيضا أن هناك أفرادا يرون أن هناك فرقا بين المناطق الأخرى ومنطقتهم من حيث توفر المدن على مرافق ترفيهية على غير الريف يقطنون به وتمثلت هذه الفئة بنسبة 4% أي ما يعادل فردا واحدا فقط. واستخلصنا أن اهتمام الأغلبية في هذه العينة هو العلم وأماكن التعليم.

الجدول رقم 46 : يبين مدى استقرار أهل المنطقة أو الهجرة إلى المدينة

مكان الهجرة			النسبة %	التكرارات	الاحتمالات
النسبة %	التكرارات	الاحتمالات	100	50	لا
56	28	ينوون الهجرة إلى المدينة			
44	22	ينوون الهجرة خارج البلاد			
%100	50	المجموع	0	0	نعم
			%100	50	المجموع

من خلال الجدول الذي يبين استقرار أهل المنطقة أو الهجرة إلى المدينة فنلاحظ أن النسبة كاملة أي 100% من الأشخاص الذين يريدون الهجرة من منطقتهم إلى مكان آخر، وتنوع هجراتهم من نوع على آخر فمنهم من يريد الهجرة إلى المدينة وذلك بنسبة 56% وذلك لمغريات الحياة الموجودة في المدينة وأيضا يمكن أن نرجع السبب الرئيسي للهجرة لعدم توفر أماكن التعليم.

أما الأشخاص الذين ينوون الهجرة إلى خارج البلاد فنسبتهم 44%، وأيضا نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الأشخاص الذين ينوون الاستقرار في المنطقة فهم معدمين ويقدر بنسبة 0%.

ثانيا: النتائج التي خلصت إليها الدراسة

1- النتائج العامة للدراسة

1-1 النتائج في ضوء الدراسات المشابهة

- من خلال النتائج المتوصل إليها بالنسبة إلى الدراسات المشابهة يتبين لنا ما يلي:
- السكان الذين يسكنون في البيت القصديري بمثابة الذين يسكنون الريف.
 - هناك علاقة بين سكان المدينة و سكان الريف.
 - وجود صراع بين مجتمع المدينة و مجتمع الريف.
 - الهجرات إلى المدينة زادت من حدة أزمة السكن بالمدينة.
 - حركة السكان تكون عادة من القرى إلى المراكز الحضرية.

1-2- النتائج في ضوء نظريات الدراسة

- من خلال النتائج المتوصل إليها بالنسبة إلى النظريات يمكن أن نبين ما يلي:
- كل ما يكون هناك بناء منسق مترابط بين السكان تكون هناك قابلية لتحقيق الغاية المراد الوصول إليها.
 - طالما يكون هناك تطور في الحركة السكانية يكون هناك استفادة لسكان الريف منها.
 - نجد أنه كلما يكون هناك تبادل بين سكان الريف وتفاهم يكون هناك تطور وتقدم في الحركة السكانية وتكون هناك علاقة بين السكان والموارد الإنتاجية.
 - هناك تأثير كبير من الحركة السكانية على الريف.

1-3- النتائج الخاصة بالفصل الثاني والثالث

- عاشت الجزائر قبل الاستقلال معاناة فيما يخص جانب الحركة السكانية، إلا انه مع الاستقلال كان هناك تقدم ملحوظ في العوامل والتوجهات الخاصة بالريف الجزائري.
- إن الاهتمام المفضل بالحركة السكانية يجعل من أي إنسان العيش في أمان وعدم الحزن وعدم انتشار الهجرة إلى البلدان الأخرى وعليه الأخذ بالاحتياطات.
- إن الحركة السكانية تلعب دورا هاما في أي مجتمع من أجل الحفاظ عليه.

1- 4- النتائج في ضوء تساؤلات الدراسة

أ- النتائج المتعلقة بالحالة الشخصية

- الجنس

من خلال النتائج المتوصل إليها نجد أن العينة تتشكل من ذكور وإناث عددهم 50 فرد أي 31 ذكر و 19 أنثى.

- السن

نلاحظ أن أغلبية الأفراد أو السكان الذين قمنا بالبحث معهم يتراوح سن أغلبهم ما بين 29 إلى 39 سنة وذلك بنسبة 26%.

- الصفة العائلية

نلاحظ أن أغلبية الأشخاص أو معظم الأفراد الذين طقنا معهم الاستمارة من فئة المتزوجين وتقدر نسبتهم 80%، أما الفئات الأخرى فهي فئات متفاوتة النسبة وتقدر نسبهم من 24 إلى 20 إلى 18 إلى 12%.

4- المستوى التعليمي

أغلبية الأفراد الذين أجرينا معهم البحث أميين وتقدر نسبتهم بـ 72% وهذا راجع على وجودهم في الأرياف وعدم توفر أماكن التعليم في الفترة القديمة أي منذ الاستقلال ونجد أن المستوى الابتدائي قدرت نسبته بـ 18% والثانوي بـ 8% والجامعي بـ 2% أما المستوى المتوسط فهو منعدم تماما.

5- عدد أفراد العائلة

معظم الأفراد الذين طبقنا معهم البحث يتكون عدد أفراد عائلتهم من 5 إلى 7 أفراد وتقدر نسبتهم بـ 48% أما الأشخاص الذين يتكونون من 2 على 4 أفراد نسبتهم تقدر بـ 30% أما الذين عددهم من 8 فما أكثر نسبتهم 22% وهذا يؤكد على أن الأسرة في الجزائر مازالت مرتبطة بنظام التقليد.

6- الوضعية المهنية

يتبين لنا أن معظم أفراد العينة بطالين وتقدر نسبتهم بـ 82% وهذا راجع إلى عدم توفر مناصب الشغل وإلى بقاء الأشخاص في الريف يزاوون الأنشطة الريفية كتربية

الماشية وغيرها من النشاطات أما العمال فكانت نسبتهم قليلة وقدرت بـ 14% أما المتقاعدين تكاد نسبتهم منعدمة وتقدر بـ 4%.

7- النشاط الممارس

من خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ أن معظم أفراد العينة يمارسون مهنة تربية الماشية وتقدر نسبتهم بـ 96% أما الذين يمارسون مهنة الفلاحة فتقدر نسبتهم بـ 4% أما مهنة التجارة فهي منعدمة تماما.

8- فترة تواجد العائلة بالريف

من خلال النتائج المتوصل إليها أن أغلب أفراد العينة أي السكان يعود تواجدهم في الريف قبل الاستقلال وتقدر نسبتهم بـ 96% أما السكان الذين تواجدوا بعد الاستقلال تقدر نسبتهم بـ 4%

9- الامتداد الأصلي للعائلة

نستنتج من خلال ما أجريناه في بحثنا أن كل الأفراد أو السكان الذين طبقنا معهم الاستثمار أنهم ريفيين وامتدادهم الأصلي من الريف وذلك نسبة 100% أما الذين من أصل مدينة فهم منعدمون تماما.

10- موقع ومكانة العائلة بالريف

أتضح لنا من خلال النتائج التي توصلنا إليها أن معظم سكان الريف لهم مكانة متوسطة في الريف وذلك بسبب الأوضاع المعيشية وتقدر نسبتهم بـ 86%.

ب- النتائج المتعلقة بالتساؤل الثاني الذي يحدد العوامل الطبيعية لحركة وتنقل السكان في الريف

1- يبين أن معظم الأفراد لا يمتلكون أرضا زراعية وتقدر نسبتهم بـ 56% أي ما يعادل 28 فردا أما الأشخاص أو السكان الذين يمتلكون الأرض تقدر نسبتهم بـ 44% أي 22 فرد وهذه الأرض ملكهم.

2- من خلال النتائج المتوصل إليها من طبيعة المياه في الريف نجد أن أغلبية الأفراد يستعملون الآبار وتقدر نسبتهم بـ 70% أي 35 فرد أما الفئة المتبقية فهم يتحصلون على المياه عن طريق شرائها وذلك لسبب ملوحة مياه آبارهم.

3- النتيجة المتوصل لها بالنسبة للمناخ الذي يتميز به الريف نجد أن معظم الأفراد يقولون أن المناخ معتدل وذلك بنسبة 78%.

4- النتيجة المتوصل إليها بالنسبة لنسبة الأمطار الريفية المتساقطة التي يستفاد منها الأفراد نجد أن معظم الأفراد يبينون لنا أن الأمطار متذبذبة وذلك بنسبة 92%.

5- النتيجة المتوصل إليها بالنسبة لموقع القرية التي يسكن فيها الأفراد نجد أن كل الأفراد يسكنون في قرية عبر الطريق وذلك بنسبة 100%.

6- النتيجة المتوصل إليها بالنسبة للطبيعة الريفية التي يتكيف معها الأفراد أن معظم الأفراد يتكيفون مع الطبيعة بشكل عادي وذلك بنسبة 74% أما نسبة 12% فهم يتكيفون معها بصعوبة أما الذين لا يجدون أي صعوبة فتقدر نسبتهم بـ 14%.

7- النتيجة المتوصل إليها من خلال الثروات الطبيعية الموجودة في الريف أن معظم الأفراد يتمتعون بالمياه جوفية بنسبة 68% أما التربة الخصبة بـ 16% والمناخ الجيد 4% أما الذين لا توجد أي ثروة لديهم نسبتهم 12%.

ج- النتائج المتعلقة بالتساؤل الثالث الذي يحدد العوامل الاقتصادية لحركة وتنقل السكان في الريف

1- النتيجة المتوصل إليها بالنسبة لممارسة العمل الزراعي نستنتج أن معظم الأفراد يمارسون العمل الزراعي بنسبة 88% أما الذين لا يمارسون هذه المهنة تقدر نسبتهم بـ 12%.

2- النتيجة المتوصل إليها بالنسبة لممارسة مهنة الرعي فنجد أن كل الأفراد يمارسون مهنة الرعي ونلاحظ أن الذين يمارسون مهنة تربية الماشية بسبتهم 76%، أما الذين يرعون الأبقار نسبتهم 24%، و الذين لا يمارسون هذه المهن فنسبتهم منعدمة.

3- النتيجة المتوصل إليها بالنسبة لتشجيع عملية التشجير نلاحظ أن كل الأفراد يمارسون عملية التشجير وهو أنواع نجد أن أشجار الزيتون كانت بنسبة 82% وأشجار التفاح بنسبة 18% أي نسبة 100% يشجعون عملية التشجير وعدم الممارسة منعدمة.

4- النتيجة المتوصل إليها لتوفر وسائل المواصلات التي تربط بين الريف والمراكز الحضرية الأخرى نجد أن كل الأفراد يتجاوبون معنا أي بنسبة 100%، أما الذين يبينون لنا أن الوسائل ليست متوفرة فنسبتهم منعدمة.

5- النتيجة المتوصل إليها بالنسبة للطبيعة التجارية التي يتميز بها الريف أن كل أفراد الريف لا يمارسون هذه المهنة وذلك بنسبة 100%.

6- النتيجة المتوصل إليها بالنسبة لمدى تشجيع العمل بالوظائف العمومي نجد أن معظم الأفراد يشجعون هذه الأخيرة وذلك بنسبة 78%، أما الذين لا يشجعون هذا كانت نسبتهم بـ 22%.

5- كل الأفراد يسمحون لأبنائهم بتلقي التعليم وذلك بنسبة 100%، فنجد أن الذين يريدونهم في المستوى الجامعي بنسبة 56%، والابتدائي 12%، والمتوسط بـ 8% والثانوي 24%، أما الذين لا يسمحون لهم بتلقي التعليم بتنا فهم منعدمون.

6- كل الأفراد يساعدون الأشخاص الذين يحتاجون إليهم وذلك بنسبة 100%.

7- النتيجة المتوصل إليها بالنسبة للاماكن التي يتلقى فيها الأفراد لتبادل المشورات، نجد أنهم يلتقون في بيت احد ما بنسبة 80% أي معظمهم، وفي المقاهي بنسبة 4% أما الذين يلتقون في المساجد نسبتهم 16%.

8- النتيجة المتوصل إليها بالنسبة لتفقد الأمور التي تخص حياة العائلة أن معظم الأفراد يساعدون الشخص الذي يريد العلاج وذلك بنسبة 88%، أما الذين يساعدون شخص يريد الزواج فنسبتهم 12%.

د- النتائج المتعلقة بالتساؤل الخامس الذي يحدد حركة وتنقل السكان في الريف نحو المدينة

1- معظم الأفراد ينتقلون إلى المدينة بصفة دائمة وذلك بنسبة 94%، أما الذين ينتقلون بصفة مؤقتة فنسبتهم 6%.

2- أغلبية الأفراد ينتقلون إليها بسبب التسوق ونسبتهم 70%، أما الذين ينتقلون إليها بسبب الدراسة نسبتهم 30% أما التجارة فهي منعدمة والأسباب الأخرى منعدمة.

3- النتيجة المتوصل إليها بالنسبة للمدة التي يقضيها الأفراد في المدينة نجد أن كل الأفراد يقضون يوم كامل وذلك ما تبينه النسبة 100%.

4- النتيجة المتوصل إليها بالنسبة لحجم الاستفادة من المدينة نلاحظ أن الذين يرون أنها جزئية نسبتهم 72%، أما الذين يستفيدون منها كلياً نسبتهم 28% أما الذين لا يستفيدون تماماً فهي منعدمة.

5- النتيجة المتوصل عليها بالنسبة لفائدة المدينة نلاحظ أن معظم الأفراد يرون أن المدينة تكسب المال وذلك بنسبة 88%، والذين ينظرون لها أنها من المغريات نسبتهم 12% أما الذين لا تعني لهم شيئاً فنسبتهم منعدمة.

6- النتيجة المتوصل إليها بالنسبة لمدى هجرة أصحاب الريف على المدينة نلاحظ أن معظم الأفراد يريدون الهجرة على المدينة وذلك بنسبة 76% أما الذين ينوون الاستقرار في الريف تقدر نسبتهم 24%.

و- النتائج المتعلقة بالتساؤل السادس الذي يحدد حركة وتنقل السكان بالريف فيما بين المناطق

1- النتيجة المتوصل إليها من مدى قرب الأماكن الحضرية من الريف نلاحظ أن معظم الأفراد يلاحظون أن الأماكن الحضرية قريبة من الريف وذلك بنسبة 100% فالذين ينتقلون عن طريق السيارة نسبتهم 48% والذين ينتقلون عن طريق الحافلة 52% أما الذين ينتقلون عن طريق الحيوانات فنسبتهم منعدمة.

2- النتيجة المتوصل إليها بالنسبة للمناطق المقصودة في تنقلاتهم نجد أن معظم الأشخاص يتجهون على الشرق بنسبة 58% والجنوب بنسبة 12% والجهة الغربية بنسبة 10% أما الذين يتجهون إلى الوسط بنسبة 20%.

3- النتيجة المتوصل إليها بالنسبة لظروف تنقل الأفراد على المدينة نجد أن كل الأفراد لا ينتقلون في ظروف جيدة وذلك بنسبة 100%، وهذه الأسباب هي الأسباب الأمنية 4% ولعدم توفر وسائل التنقل بنسبة 96%.

- 4- النتيجة المتوصل إليها بالنسبة للأسباب التي تؤدي بتنقل أصحاب الريف على المناطق الأخرى نلاحظ أن معظم الأفراد ينتقلون لأسباب علاجية وذلك بنسبة 86% أما الأسباب المهنية فهي بنسبة 14%.
- 5- النتيجة المتوصل إليها بالنسبة للأشياء التي يحضرها أصحاب الريف إلى العائلة من المناطق الأخرى نجد أن أشياء التداوي كانت بنسبة 28% ولوازم الدراسة للأبناء 24% أما الحاجيات الاقتناء اليومي فهي بنسبة 48%.
- 6- النتيجة المتوصل إليها بالنسبة للميزة التي تتميز بها المناطق الأخرى عن المنطقة التي يسكنها الأفراد نلاحظ أن أماكن التعليم متوفرة بنسبة 88% والمناطق السياحية بنسبة 8% أما مرافق الترفيه فهي بنسبة 4%.
- 7- النتيجة المتوصل إليها لمدى استقرار أهل المنطقة فيها أو الهجرة نجد أن كل الأفراد لا ينوون الاستقرار وذلك بنسبة 100% فالذين ينوون الهجرة على المدينة بنسبة 56% أما الذين ينوون الهجرة إلى الخارج البلاد فكانت نسبتهم 44%.

- خلاصة

- لقد تناولنا في هذا الفصل الإطار المنهجي للبحث، حيث استخلصنا مجموعة من النتائج المهمة وهي:
- حتى يتمكن الباحث من الوصول إلى الحقائق ويقف على كل الجوانب والارتباطات المتعلقة بالظاهرة يجب عليه أن يتبع المنهج الملائم للظاهرة المدروسة.
 - استخدام طريقة المعاينة تقلل على الباحث الجهد والزمن والأعباء المالية.
 - إن استخدام الباحث لإدارة منهجية تفيد في التحقيق من مدى مصداقية البيانات والمعلومات المتحصل عليها.

- خلاصة عامة للدراسة

إن تكويننا في علم الاجتماع بصفة عامة وتخصصنا في حقل علم الاجتماع الريفي بصفة خاصة كان احد الدوافع الرئيسية التي جعلتنا ننحذب لبناء تصور عن واقع اجتماعي يشكل صورة لمجتمع يتحرك ويتغير ويتشكل كل يوم، ولأن الدراسات عن طريق الجزائري إما هي قليلة أو أنها لم تبلغ بعد درجة النضج النظري، فإننا حاولنا من خلال المعلومات التي تم التطرق إليها في الجانب النظري وكذلك نتائج التحليل الكمي والكيفي للبيانات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة التجريبية التي أجريت بالقرية (مجال البحث) تمكنا من الوقوف على حقيقة الموضوع وهو (الحركة السكانية في الريف الجزائري عوامل وتوجيهات) والذي بدا واضحا هو أن الحركة السكانية في الريف الجزائري بعواملها وتوجيهاتها لها دور مهم وأساسي داخل أي محيط أو مجتمع ريفي لأن الحركة السكانية تعتبر العمود الفقري لها ومن هذه الحركة نجد أن النزوح الريفي يسعى دوما على تحقيق أهدافه وإن الحركة السكانية هي عملية متجددة ومستمرة ولأنها لا تقف عند وقت أو مرحلة معينة بل هي مستمرة ومتغيرة باستمرار.

ومن خلال دراستنا لموضوع الحركة يتبين أن العناصر التي تم التطرق إليها وارتكزت عليها مشكلة البحث المدروسة لها آثار عدة من حيث السلبية والإيجابية لدى السكان، حيث أنه لإنجاح أي هدف أو خطة أو تفادي حدوث اضطرابات أو مشاكل في أساط السكان من جهة والجولة من جهة أخرى لابد من هذه الأخيرة انتهاج سياسة ناجعة من حيث توفير الطلبات وحل المشاكل التي يعاني منها السكان.

من خلال النتائج المتوصل إليها والتي انعكست سلبا على السكان في الأوساط الريفية، إذ أنهم يريدون الهجرة إلى المدينة وآخرين يريدون الهجرة خارج البلاد، أما إذا توفرت كل الشروط في الريف الذي يقطنونه فيرون أن الاستقرار في الريف أريح من ضجة المدينة.

وهذه الشروط تتمثل في الغاز والماء والدعم الفلاحي وأيضا البناء الريفي إن وجد.

قائمة المراجع

أ- قائمة المراجع باللغة العربية

- 1- أبرمز ، تشارل ، المدينة ومشاكل الإنسان ، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين بيروت لبنان ، دار الأفق الجديدة ، 1924 .
- 2- الأشرم ، محمود ، محاضرات في علم الاجتماع الريفي ، منشورات بغداد ، 1976 .
- 3- أبو طاحون ، عدلي علي ، علم الاجتماع الريفي ، كلية الزراعة ، جامعة المنوفية 1997 .
- 4- أبو عيانة ، فتحي محمد ، دراسات في علم السكان، بيروت، دار النهضة العربية والنشر.
- 5- الجوهري ، محمد؛ شكري، علياء، علم الاجتماع الريفي والحضري، الأزاريطه ط123 .
- 6- الجوهري ، عبد الهادي ، علم الاجتماع الريفي، الإسكندرية، الأزاريطه، المكتبة الجامعية ، ط 2000 .
- 7- الحسيني ، السيد ، الإسكان والتنمية الحضرية ، عين شمس الناشر ، مكتبة غريب 1991 .
- 8- الحسن، إحسان محمد، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي ، بيروت – لبنان دار الطابعة والطباعة والنشر ، ط 1 ، 1988 .
- 9- السويدي ، محمد ، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري المعاصر ، الجزائر بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية .
- 10- السيد، احمد، علم الاجتماع الريفي، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، 1994 .
- 11- السيد، السيد عبد العاطي ، علم اجتماع السكان ، أستاذ ورئيس قسم علم الاجتماع كلية الآداب، جامعة الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ط 2 ، 2000 .
- 12- جبي ، علي عبد الرازق ، علم اجتماع السكان ، جامعتي الإسكندرية وبيروت العربية 1994 .

13- دليمي ، عبد الحميد، دراسة في العمران والسكن والإسكان ، مخبر الإنسان والمدينة عين مليلة ، دار الهدى للنشر والتوزيع.

14- مزهود ، الصادق ، أزمة السكن في ضوء المجال الحضري ، الرواشد ، الجزائر دار النور هادف ، 1995.

15- معن ، خليل عمر ، نظريات معاصرة في علم الاجتماع ، عمان ، الأردن ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 1997.

16- عبد المعطي ، عبد الباسط ، اتجاهات النظرية في علم الاجتماع ، الإسكندرية مصر دار المعرفة الجامعية ، 1999.

17- عودة ، محمد ، دراسة في علم الاجتماع ، ط 5 .

18- رشوان ، حسين عبد الحميد ، مشكلات المدينة ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ط 2004

19- رضوان ، عبد القادر محمود ، محاضرات حول الأسس العلمية للبحث ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1990.

20- شوقي، عبد المنعم، مجتمع المدينة، علم الاجتماع الحضري ، مكتب القاهرة الحديثة 1966 .

21- شكري ، علياء ؛ محمد ، محمد على ، قراءات معاصرة في علم الاجتماع النظرية والمنهج ، شركة دار التسيير المتحدة ، ط 1 ، 1972.

22- غيث ، عاطف ، دراسات في علم الاجتماع الحضري ، القاهرة ، المجموعة الإفريقية ط 2 ، 1975 .

ب- المراجع باللغة الفرنسية:

- KOUZMINE Yaël, L'ESPACE SAHARIEN ALGERIEN, Dynamiques démographiques et migratoires,(Maîtrise de Géographie, Sous la direction de Monsieur Jacques FONTAINE, 2002-2003)

ج- الرسائل الجامعية:

- 1- السادة النصار، عبد الكريم . " التحضر والتغير الاجتماعي عند الأسرة المهاجرة بالحي القصديري "، رسالة ماجستير ، جامعة قسنطينة ، 1988 .
- 2- بوقشور، محمد. " الهجرة الريفية ووضعية السكن بمدينة قسنطينة"، رسالة ماجستير جامعة قسنطينة، 1997 – 1998.

د- الوثائق والسجلات:

- سياسة التجديد الريفي . الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية ، اللجنة الوطنية لتنمية الريفية أوت 2006 .

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر - باتنة -

كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم علم الاجتماع والديمقراطية

استمارة دراسة

الموضوع

الحركة السكانية في الريف الجزائري: عوامل و توجهات

- دراسة ميدانية بريف أولاد عز الدين - بلدية المعمل - ولاية خنشلة -

إشراف الدكتور/

حسين لو شن

إعداد الطالبة الباحثة

فتحون إيمان

ملاحظة

معلومات هذه الاستمارة موجهة خصيصا لخدمة البحث السوسيولوجي

السنة الجامعية: 2009 / 2010م

أولاً: المعلومات التي تحدد الحالة الشخصية لعينة الدراسة

1- الجنس:

☐ ذكر - ☐ أنثى

2- السن:

☐ سنة

3- الصفة العائلية:

☐ متزوج - ☐ عازب - ☐ أرمل - ☐ مطلق

4- المستوى التعليمي:

☐ أمي - ☐ ابتدائي - ☐ متوسط - ☐ ثانوي

5- عدد أفراد العائلة:

☐ من 2-4 - ☐ من 5-7 - ☐ من 8 فما أكثر

6- الوضعية المهنية:

☐ عامل - ☐ بطال - ☐ متقاعد

7- النشاط الممارس:

☐ تربية الماشية - ☐ الفلاحة - ☐ التجارة

8- فترة تواجد العائلة بالريف:

☐ قبل الاستقلال - ☐ بعد الاستقلال

9- الامتداد الأصلي للعائلة:

☐ ريف - ☐ مدينة

10- موقع ومكانة العائلة بالريف:

☐ ضعيفة - ☐ متوسطة - ☐ جيدة

ثانيا: المعلومات التي تحدد العوامل الطبيعية لحركة وتنقل السكان في الريف:

11- هل تملك أرض زراعية؟

- نعم ☐ - لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم:

هل هي ملكك؟ ☐ - مستأجرة ☐

12- ما هي طبيعة المياه الموجودة في الريف؟

- جوفية(بئر) ☐ - سطحية(واد) ☐ - حنفية ☐ - شراء الماء ☐

13- ما هو المناخ الذي تتميز به الريف؟

- معتدل ☐ - حار ☐ - بارد ☐

14- ما هي نسبة الأمطار الريفية؟

- دائمة ☐ - نادرة ☐ - متذبذبة ☐

15- القرية التي تسكن فيها؟

- قرية عبر الطريق ☐ - قرية معزولة ☐

16- كيف تتكيفون مع الطبيعة الريفية؟

- بصعوبة ☐ - بشكل عادي ☐ - لا توجد أي صعوبة ☐

17- ما هي الثروات الطبيعية الموجودة في الريف؟

- مياه جوفية ☐ - تربة خصبة ☐ - مناخ جيد ☐ - لا يوجد أي ثروات ☐

ثالثاً: المعلومات التي تحدد العوامل الاقتصادية لحركة وتنقل السكان في الريف

18- هل تمارس العمل الزراعي؟

- نعم ☐ - لا ☐

19- هل تمارس مهنة الرعي؟

- نعم ☐ - لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم: ما هو نوع الحيوانات التي ترعاها؟

- الماشية ☐ - الأبقار ☐

20- هل تشجعون عملية التشجير؟

- نعم ☐ - لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم: ما هي نوعية الأشجار التي تزرعونها؟

- أشجار الزيتون ☐ - أشجار تفاح ☐ - أخرى تذكر ☐

21- هل تتوفر وسائل المواصلات التي تربط بين الريف والمراكز الحضرية الأخرى؟

- نعم ☐ - لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم: ما هي؟

22- هل يتميز الريف بطبيعة تجارية؟

- نعم ☐ - لا ☐

ما هي نوع التجارة الممارسة؟

23- هل تشجعون العمل بالوظائف العمومي؟

- نعم ☐ - لا ☐

24- كيف تدخرون أموالكم؟

- تكديس الأموال بالبيت ☐ - البنك ☐ - البريد ☐

25- كيف تتحصلون على سلعكم التي تحتاجون إليها؟

- التنقل إلى المدينة ☐ - التجار يأتون بالسلع إليكم ☐

رابعاً: المعلومات التي تحدد العوامل الاجتماعية لحركة وتنقل السكان في الريف

26- هل تزورون أقاربكم بصفة دائمة؟

- نعم ☐ - لا ☐

27- هل ترون عائلة زوجتك؟

- نعم ☐ - لا ☐

28- هل بينكم وبين جيرانكم علاقات تزاور؟

- نعم ☐ - لا ☐

29- ما هي طريقة التقاءكم بالأصدقاء؟

- زيارات إلى البيت ☐ - الكلام عبر الهاتف ☐ - الانتقاء في الخارج ☐

30- هل تسمحون لا بناءكم بتلقي التعليم؟

- نعم ☐ - لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم إلى أي مستوى؟

- ابتدائي ☐ - متوسط ☐ - ثانوي ☐ - جامعي ☐

31- إذا احتاج لكم شخص في مشكلة ما تقدمون له المساعدة؟

- نعم ☐ - لا ☐

32- ما هي أماكن تجمع الناس في الريف لتبادل المشورات؟

- بيت أحد ما ☐ - المقاهي ☐ - المسجد ☐

33- كيف تتفقد الأمور التي تخص حياة العائلة؟

- تقديم مساعدة لشخص يريد الزواج ☐ - شخص يريد العلاج ☐ - أخرى تذكر

خامسا: المعلومات التي تحدد حركة وتنقل السكان في الريف نحو المدينة

34- كيف تنتقلون من الريف إلى المدينة؟

- بصفة مؤقتة ☐ - بصفة دائمة ☐

35- ما نوع النشاط الذي يربطكم بالمدينة؟

- تجارة ☐ - دراسة ☐ - تسوق ☐ - أخرى تذكر ☐

36- ما هي المدة التي تقضيها في المدينة؟

- يوم ☐ - أسبوع ☐ - أكثر من ذلك ☐

37- ما هو حجم الاستفادة من المدينة؟

- كلية ☐ - جزئية ☐ - منعدمة ☐

38- ماذا تمثل لكم المدينة؟

- توقعكم لكسب المال ☐ - مغريات الحياة ☐ - لا تعني لنا شيء ☐

39- هل تريد الهجرة إلى المدينة؟

- نعم ☐ - لا ☐

لماذا؟.....

سادسا: المعلومات التي تحدد حركة وتنقل السكان بالريف فيما بين المناطق

40- هل المراكز الحضرية قريبة من الريف؟

- نعم ☐ - لا ☐

- في حالة الإجابة بلا: كيف تنتقلون عبر مناطق بعيدة؟

- عن طريق السيارة ☐ - عن طريق الحافلة ☐ - عن طريق الحيوانات ☐

41- ما هي المناطق المقصودة في تنقلاتكم؟

- وسط ☐ - غرب ☐ - جنوب ☐ - شرق ☐

42- هل تنتقلون في ظروف جيدة؟

- نعم ☐ - لا ☐

- في حالة الإجابة بلا

لأسباب أمنية ☐ - لعدم توفر وسائل النقل ☐

- أخرى تذكر ☐

43- ما هي الأسباب التي تؤدي بالتنقل إلى المناطق الأخرى؟

- أسباب علاجية ☐ - أسباب مهنية ☐

44- ما هي الأشياء التي تحضرونها إلى العائلة من تلك المناطق؟

- أشياء تدوي ☐ - لوازم دراسية للأبناء ☐ - حاجيات الاقتناء اليومي ☐

45- بماذا تتميز المناطق الأخرى عن المنطقة الأصلية للريف الذي تقطنه العائلة؟

- مرافق ترفيه ☐ - مناطق سياحية ☐ - أماكن التعليم ☐

46- هل تنوون الاستقرار في هذه المنطقة؟

- نعم ☐ - لا ☐

- في حالة الإجابة بـ لا : لماذا؟

- تنوون الهجرة إلى المدينة ☐ - تنوون الهجرة إلى خارج البلاد ☐